

سلسلة أبحاث مركز بحوث كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبدالعزيز - ١

---

Mngool.com  
قضاة المدينة ومكة  
في العصر الأموي

(٤١ - ١٣٢هـ / ٦٦١ - ٧٥٠م)

إعداد

الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز الجميح

أستاذ مشارك - قسم التاريخ - كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبدالعزيز

مركز النشر العالمي  
جامعة الملك عبد العزيز  
ص ب : ٨٠٢٠٠ - جدة : ٢١٥٨٩  
الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ

## الهيئة الإشرافية

أ.د. إسماعيل خليل كتيبخانه	رئيساً
أ.د. هشام عبدالله العباس	عضواً
د. إبراهيم عبدالعزيز الجميح	عضواً
د. عبدالرشيد عبدالعزيز حافظ	عضواً
أ. محمد صالح السعدي	سكرتيراً وأميناً للجنة

العنوان البريدي : مركز البحوث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

ص.ب. ٨٠٢٠٢ جدة ٢١٥٨٩ هاتف : ٦٩٥٢٣٥٣ / فاكس : ٦٩٥١٧٣٢

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الجميح ، ابراهيم بن عبدالعزيز

قضاة المدينة ومكة في العصر الاموي : (٤١-١٣٢هـ) /

٦٦١-٧٥٠م) . / ابراهيم بن عبدالعزيز الجميح - جدة ، ١٤٢٦هـ

١١١ ص : ٢٤ سم (سلسلة ابحاث مركز بحوث كلية الآداب والعلوم

الانسانية : ١)

ردمك : ٨-٤٤٦-٠٠٦-٩٩٦٠

١- القضاة المسلمون ٢- القضاة في الاسلام ١. العنوان

ديوي ٩٢٢،٥٨ ٧٣٣٨ / ١٤٢٦

رقم الإيداع : ٧٣٣٨ / ١٤٢٦

ردمك : ٨-٤٤٦-٠٠٦-٩٩٦٠

مطابع جامعة الملك عبدالعزيز

## تقديم

الحمد لله، نحمده على أن هيا لنا أسباب العلم النافع، وأصلي وأسلم على من بعثه الله عزوجل معلماً للبشرية سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين... وبعد

فإن من أهم واجبات عضو هيئة التدريس إلى جانب العملية التعليمية، الإسهام بفكره وإنتاجه الإبداعي في مجال اهتماماته وتخصصه العلمي، فبذلك يكون قد خدم ذاته وطلابه ومجتمعه وخدم المعرفة على حد سواء. ومجال الأبحاث العلمية مجال خصب وميدان فسيح للعمل الجاد، وللإنتاج العلمي المتخصص. فكلما كان العمل البحثي موضوعياً يعتمد على منهجية واضحة، كلما كانت نتائجه مرضية يمكن الاستفادة منها في خدمة الجامعة والمجتمع بأسره.

ومن هذا المنطلق رأينا في مركز بحوث كلية الآداب والعلوم الإنسانية - بجامعة الملك عبدالعزيز - أن نؤطر هذه الجهود المبذولة من قبل الزملاء - أعضاء هيئة التدريس - في مجال البحوث العلمية، وذلك بإصدار سلسلة علمية تحت مسمى "سلسلة أبحاث مركز بحوث كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبدالعزيز".

وقد ألىنا على أنفسنا المضي قدماً في هذا التوجه الحضاري العلمي، لنبرز ما تنتجه قرائح السادة أعضاء هيئة التدريس من الجنسين بالكلية، وغيرها من الكليات المناظرة في جامعات المملكة.

وها نحن نقدم عقداً من هذه العقود المناظرة المنظومة باسم «قضاة المدينة ومكة في العصر الأموي، ٤١-١٣٢هـ / ٦٦١-٧٥٠م، الذي أجراه

الزميل الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز الجميح ، عضو هيئة التدريس  
بقسم التاريخ - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبدالعزيز.

ونحن إذ نقدم للقارئ الكريم هذه السلسلة العلمية البحثية المحكمة ،  
فإننا نتوخى مقومات الأصالة والعمق والموضوعية في كل بحث ينشر في  
هذه السلسلة البحثية ، متطلعين إلى نقد بناء واقتراحات هادفة من أجل  
الارتقاء بهذه السلسلة إلى الأفضل إن شاء الله تعالى.

موقنين من أن جميع الزملاء والزميلات سيكونون عوناً لنا في هذا  
المنحى ، من خلال أبحاثهم المتميزة .

والله ولي التوفيق ،،،،.

مدير مركز بحوث

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

أ.د. إسماعيل بن خليل كتيبانة

## شكر وتقدير

هذه الدراسة أنجزت بدعم من جامعة الملك عبدالعزيز . وهنا ، يود الباحث أن يعبر عن جزيل شكره وتقديره لمجلس البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز على دعمه لهذه الدراسة. والشكر موصول لمركز البحوث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية على تحكيمه ونشره لها.



## المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	هـ
شكر وتقدير	ز
المستخلص	١
مقدمة	١
تمهيد	٤
١ - قضاة المدينة ومكة في الفترة السفىانية	
( ٤١ - ٦٤ هـ / ٦٦١ - ٦٨٤ م )	٩
أ- قضاة المدينة	٩
ب- قضاة مكة	١٦
٢ - قضاة المدينة ومكة في الفترة الزيرية	
( ٦٤ - ٧٣ هـ / ٦٨٤ - ٦٩٢ م )	١٨
أ- قضاة المدينة	١٨
ب- قضاة مكة	١٩
٣ - قضاة المدينة ومكة في الفترة المروانية	
( ٧٣ - ١٣٢ هـ / ٦٩٢ - ٧٥٠ م )	٢١
أ- قضاة المدينة	٢٢
ب- قضاة مكة	٥٣

٥٦	..... خاتمة
٥٩	..... الهوامش والتعليقات
٩٩	..... المصادر والمراجع
٩٩	..... أولاً: المصادر
١٠٤	..... ثانياً: المراجع
١٠٧	..... الملاحق
١١١	..... الملخص الانجليزي



قضاة المدينة ومكة  
في العصر الأموي  
( ٤١-١٣٢هـ / ٦٦١-٧٥٠م )

المستخلص. هذه الدراسة هي محاولة لإلقاء الضوء على قضاة المدينة ومكة في العصر الأموي. وذلك بتعريفهم، وإبراز دورهم ومهامهم والقضايا التي تناولوها خلال المرحلة السفيانية والزيرية والمروانية في العصر الأموي، مع توضيح كيفية تعيين هؤلاء القضاة وعلاقتهم بالسلطة الحاكمة في المدينة ومكة، ومدى استقلاليتهم في أحكامهم، بالإضافة إلى إظهار علاقة القضاء بالقصاص والفتوى وغيرها من العلوم الدينية في المدينة ومكة في العصر الأموي. وأخيراً، ستحتوي الدراسة على تمهيد مختصر عن بداية القضاء في الإسلام، وخاتمة توضح أهم ما توصلت إليه من نتائج .

مقدمة

تعددت الدراسات التي تعنى بأهمية القضاء في الإسلام، ولا غرو في ذلك فالقضاء هو الحكم والفصل في الخصومات بين الناس على أساس الأحكام الشرعية المأخوذة من كتاب الله (القرآن الكريم) وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم ، والقضاة هم الموكلون بوظيفة القضاء المرتبطة بالعدالة والعدل في المجتمع الإسلامي، وهي وظيفة عظيمة ومسؤولية أعظم.

وقد اهتم علماء المسلمين الأوائل بالقضاء ووظيفة القاضي، وألفوا فيها العديد من الكتب<sup>(١)</sup>.

وفي العصر الحديث شملت الدراسات التي تعنى بالقضاء: القضاء في الإسلام بصورة عامة، والقضاة، وقضاء المظالم وخاصة في العصر العباسي<sup>(٢)</sup>. وبالرغم من قيمة هذه الدراسات التي تبرز أهمية القضاء والقضاة وتاريخهما، إلا أن قضاة المدينة ومكة وأقضيتهم في العصر الأموي لم يعطيا الأهمية التاريخية، ويبدو أن ذلك راجع لندرة المعلومات المتاحة في المصادر الإسلامية عن القضاء والقضاة في الحجاز في العصر الأموي، بالإضافة إلى تشتت تلك المعلومات في العديد والمتنوع من المصادر الإسلامية؛ ككتب الطبقات والتراجم والتاريخ والبلدان وكتب الحديث والقضاء والأحكام والأنساب والأدب وغيرها.

ومن هنا، جاءت هذه الدراسة لتحاول أن تملأ فجوة في التاريخ الإسلامي عامة والتاريخ الأموي خاصة، وذلك بإلقاء الضوء على قضاة المدينة ومكة في العصر الأموي.

وهي بذلك تحاول أن تبين ملامح نظام القضاء الرئيسة في الحجاز في المدينتين المقدستين؛ المدينة ومكة من خلال التعريف بقضايتهما وتناول أهم الأفضية التي حكموا فيها.

وقد بدأت الدراسة بتمهيد يتناول التعريف بالقضاء وأهميته ونبذة تاريخية عن القضاء وبدايته في الإسلام من عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - إلى نهاية عهد الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - .

وتناول محتوى الدراسة القضاة في المدينة ومكة وأقضيتهم خلال ثلاث فترات يشملها العصر الأموي.

أما الفترة الأولى فهي الفترة السفينانية ، وتبدأ بخلافة معاوية بن أبي سفيان سنة ٤١هـ / ٦٦١م وتنتهي بموت معاوية الثاني سنة ٦٤هـ / ٦٨٤م .

أما الفترة الثانية فهي الفترة الزبيرية ، وتبدأ بخلافة عبد الله بن الزبير على الحجاز سنة ٦٤هـ / ٦٨٤م وتنتهي بمقتله على يد عامل بني أمية الحجاج بن يوسف الثقفي سنة ٧٣هـ / ٦٩٢م .

أما الفترة الثالثة والأخيرة فهي الفترة المروانية، وتبدأ بسيطرة عبد الملك بن مروان على الحجاز وضمه إلى الخلافة الأموية من جديد سنة ٧٣هـ / ٦٩٢م وتنتهي بنهاية خلافة الأمويين سنة ١٣٢هـ / ٧٥٠م .

وتنتهي الدراسة بخاتمة لأهم ما توصلت إليه من نتائج مع قائمة بالمصادر والمراجع ، وقاعدة بيانات تشمل جداول عن أسماء القضاة في المدينة ومكة خلال الفترات الثلاث مجال الدراسة.

## تمهيد

قبل الحديث عن قضاة المدينة ومكة في العصر الأموي، لابد من تعريف القضاء وإعطاء صورة عن القضاء والقضاة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم لكي يحقق البحث أغراضه.

فالقضاء : هو الحكم والجمع أقضية، والقضاة جمع قاضٍ، وهو الذي يحكم بين الناس، يقال قضى يقضي قضاء فهو قاضٍ إذا حكم وفصل<sup>(٣)</sup>.

وقد عرف العرب قبل الإسلام القضاء بمفهوم: الحكم الذي يحكم بين الناس، وظهر عند العرب العديد من الحكام. حيث يورد ابن حبيب في كتابيه "المخير" و"المنمق" العديد من حُكام قريش فمن حكام بني هاشم؛ عبدالمطلب بن هاشم والزبير بن عبد المطلب وأبي طالب بن عبد المطلب ومن بني أمية حرب بن أمية وأبو سفيان بن حرب، ومن بني مخزوم العدل وهو الوليد بن المغيرة بن عبد الله ابن عمر بن مخزوم وغيرهم من الحكام<sup>(٤)</sup>.

ولم يكن يطلق على هؤلاء الحكام قضاة، بل كان المتخاصمون يختارون حَكَمًا يذهبون إليه للتقاضي بين يديه، وأحكامه غير ملزمة التنفيذ، وإنما يقوم المتخاصمان بتنفيذها في كثير من الأحوال وفاء بالالتزام الأدبي<sup>(٥)</sup>. كما أن الحكم لم يكن موظفًا، بل يختاره الخصوم ويتفقون عليه للتحكيم في نزاعهم بما عرف عنه من صفات تؤهله للحكم<sup>(٦)</sup>.

وعند ظهور الإسلام أصبح مفهوم الحكم ينطبق على الله - سبحانه وتعالى - فهو أحكم الحاكمين ، وهو الحكيم له الحُكْمُ ، فالْحَكْم والحكيم من صفات الله سبحانه وتعالى ومن أسمائه وهما بمعنى الحاكم أي القاضي<sup>(٧)</sup> .  
يقول تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾<sup>(٨)</sup> ،  
ويقول تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِهِ ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾<sup>(٩)</sup> .

وبعد ظهور الإسلام أرسى الرسول - صلى الله عليه وسلم - دعائم الدولة الإسلامية في المدينة ، وكان القضاء مرجعه الأول ، حيث كان - عليه الصلاة والسلام - يباشر القضاء بنفسه ويفصل في الخصومات بين الناس الذين يحتكمون إليه ، وكان حُكمه ملزماً ، يقول تعالى : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾<sup>(١٠)</sup> .

وكان - عليه الصلاة والسلام - يستمد أحكامه اعتماداً على الوحي المنزل ، يقول تعالى: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾<sup>(١١)</sup> .

وتدل أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - على تشديده في أمر القضاء ووعده القاضي العادل بالجنة والجائر بالنار<sup>(١٢)</sup> .

واشتهر بالقضاء في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - علي بن أبي طالب ومعاذ ابن جبل وأبو موسى الأشعري - رضي الله عنهم - ، وقد

أرسلهم - الرسول صلى الله عليه وسلم - إلى اليمن لتعليم الناس الشرع ،  
والقضاء بينهم اعتماداً على الكتاب والسنة والاجتهاد <sup>(١٣)</sup> .

أما في مكة ، فقد عيّن الرسول - صلى الله عليه وسلم - عتاب بن أسيد  
ابن أبي العيص بن أمية (ت ١٣هـ / ٦٤٣م) عاملاً على مكة بعد فتحها عام  
٨هـ / ٦٢٩م <sup>(١٤)</sup> . ويروى أيضاً أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - ولده  
القضاء على مكة <sup>(١٥)</sup> . وكان عتاب بن أسيد - خلال ولايته على مكة -  
عادلاً مع الناس في أحكامه . يقول الصحابي الجليل عبد الله بن العباس  
(ت ٦٨هـ / ٦٨٧م) : "استعمل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عتاب  
ابن أسيد - رضي الله عنه - على مكة ، فانتصر للمظلوم من الظالم" <sup>(١٦)</sup> .

ومن هنا ، كانت سلطات عتاب بن أسيد كوالٍ على مكة تشمل إلى  
جانب تصريف شؤون الولاية فض النزاع بين الناس وحل الخصومات <sup>(١٧)</sup> .

وقد رزق الرسول - صلى الله عليه وسلم - عتاب بن أسيد أربعين أوقية  
من فضة على عمله <sup>(١٨)</sup> .

وفي عهد الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - كانوا يقضون بالقرآن  
الكريم وإن لم يجدوا فبسنة الرسول - صلى الله عليه وسلم - . وصار  
القضاء بعد الرسول - صلى الله عليه وسلم - في عداد الوظائف الداخلية  
تحت الخلافة وكان الخليفة أو من ينيبه يمارس وظيفة القضاء . فعندما تولى  
الخلافة أبو بكر الصديق (١١-١٣هـ / ٦٣٢-٦٣٤م) - رضي الله عنه -  
استعمل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - على القضاء بالمدينة <sup>(١٩)</sup> .

وكان عامله على مكة عتّاب بن أسيد - والذي كان والياً وقاضياً على مكة في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم ، واستمر عاملاً على مكة في خلافة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - إلى وفاته سنة ١٣هـ / ٦٣٤م ، وهي السنة التي توفي فيها الخليفة أبو بكر الصديق - رضي الله عنه <sup>(٢٠)</sup>.

وكان الخليفة عمر بن الخطاب (١٣-٢٣هـ / ٦٣٤-٦٤٤م) - رضي الله عنه - يتولى القضاء بنفسه أثناء خلافته . يروي الطبري أن الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كان : "يطوف في الأسواق ، ويقرأ القرآن، ويقضي بين الناس حيث أدركه الخصوم" <sup>(٢١)</sup>. كما عين الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يزيد بن سعيد بن ثمامة في بعض الأمور الصغيرة - في وسط خلافته - ، وكان يقضي في الدرهم ونحوه <sup>(٢٢)</sup> ، ثم استعمل الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - زيد بن ثابت الأنصاري (ت ٤٥هـ / ٦٦٥م) على القضاء وفرض له رزقاً <sup>(٢٣)</sup> .

أما في مكة فلا تشير المصادر المتاحة إلى من تولى القضاء للخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - والمرجح أن عمال الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - على مكة كانوا يتولون القضاء بالإضافة لتصريف شؤون الولاية ، ومن هؤلاء نافع بن عبد الحارث بن خالد الخزاعي <sup>(٢٤)</sup> ، وكان من فضلاء الصحابة وكبارهم <sup>(٢٥)</sup> ، وخالد بن العاص بن هشام ابن المغيرة المخزومي <sup>(٢٦)</sup>.

وفي عهد الخليفة عثمان بن عفان (٢٤-٣٥هـ/٦٤٤-٦٥٦م) - رضي الله عنه - كان يستعين بالصحابة ويشاورهم في القضايا <sup>(٢٧)</sup>، وكان عامله على القضاء زيد بن ثابت الأنصاري <sup>(٢٨)</sup>.

وتولى تصريف شؤون ولاية مكة في عهد الخليفة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - عددًا من العمال ، ومنهم علي بن عدي بن ربيعة بن عبد العزى ابن عبد شمس القرشي (ت ٣٦هـ/٦٥٦م) <sup>(٢٩)</sup>، وكذلك خالد بن العاص ابن هشام بن المغيرة المخزومي <sup>(٣٠)</sup>.

أما في عهد آخر الخلفاء الراشدين؛ الخليفة علي بن أبي طالب (٣٥-٤٠هـ/٦٥٦-٦٦١م) - رضي الله عنه - فكان قاضيه بالمدينة ، خلال إقامته بها ، زيد بن ثابت ، واستمر قاضيًا في المدينة بعد انتقال علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - إلى البصرة سنة ٣٦هـ/٦٥٦م حتى تنازل الحسن ابن علي بالخلافة لمعاوية بن أبي سفيان في عام الجماعة سنة ٤١هـ/٦٦١م <sup>(٣١)</sup>. أما في مكة فلا تشير المصادر المتاحة إلى من تولى القضاء في عهد الخليفة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ، والمرجح أن عماله على مكة كانوا يتولون القضاء بالإضافة لتصريف شؤون الولاية. وقد عيّن الخليفة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - على مكة أبا قتادة الأنصاري (ت ٤٥هـ/٦٦٥م) <sup>(٣٢)</sup>، ثم عزله وولى على مكة قُثم بن العباس بن عبد المطلب (ت ٥٧هـ/٦٧٧م) <sup>(٣٣)</sup>، الذي استمر واليًا على مكة حتى مقتل الخليفة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - سنة ٤٠هـ/٦٦١م <sup>(٣٤)</sup>.



يمكن القول إذن ، إنه في العصر الراشدي كان يوجد القاضي المختص الذي ينفرّد بالنظر في الخصومات ، وكان القاضي مساعدًا للخلفاء الراشدين الذين يفصلون في القضايا الكبرى والصغرى مع وجود القاضي المساعد .

ثم تطورت وظيفة القاضي في المدينة ومكة في العصر الأموي ابتداءً من عهد الخليفة معاوية ابن أبي سفيان وأصبح تعيين القاضي من اختصاص أمير المدينة أو مكة الذي كان يعين قاضياً مختصاً للنظر في الخصومات <sup>(٣٥)</sup> ..

#### ١- قضاة المدينة ومكة في الفترة السفيانية (٤١-٦٤هـ / ٦٦١-٦٨٤م)

تبدأ الفترة السفيانية بتولي معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنه - الخلافة سنة ٤١هـ / ٦٦١م، وتنتهي بوفاة معاوية بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان سنة ٦٤هـ / ٦٨٤م. وقد امتدت سلطة معاوية بن أبي سفيان على الحجاز ، وشملت تعيين الولاة الذين كان من ضمن سلطتهم تعيين القضاة في أهم مدينتين من مدن الحجاز ، وهما المدينة ومكة .

#### أ - قضاة المدينة

تُجمع المصادر على أن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب (ت ٨٤هـ / ٧٠٣م) هو أول قاضٍ عُيِّن في المدينة في العصر الأموي للنظر في الخصومات <sup>(٣٦)</sup> ، وقد عينه على القضاء مروان بن الحكم (ت ٦٥هـ / ٦٨٥م) الذي ولاه معاوية بن أبي سفيان المدينة سنة ٤٢هـ / ٦٦٢م <sup>(٣٧)</sup> .

وكان عبد الله بن نوفل قاضياً عدلاً فهماً وكان مريضاً صحيحاً في الحكم، ورضيه أهل المدينة قاضياً عليهم <sup>(٣٨)</sup> . كما كان قاضياً مختصاً ينفرّد

في النظر في الخصومات وله وظيفة رسمية ومعين من قبل والي المدينة للنظر في الخصومات<sup>(٣٩)</sup>.

وكان أول ما قضى به عبد الله بن نوفل حقاً على آل مروان ، فزاده ذلك عند مروان خيراً ، حتى إن أبا هريرة قال : "هذا أول قاضٍ رأيته في الإسلام" ذلك أن عبد الله ابن نوفل كان يُشَبَّه بالنبي - صلى الله عليه وسلم -<sup>(٤٠)</sup>.

ويورد وكيع في كتابه : "أخبار القضاة" ما قضى به عبد الله بن نوفل على آل مروان بدون تفصيل ، حيث يروي أن عبد الله بن نوفل هو أول من استقضى بالمدينة ، فأنفذ القضاء على عبد الله بن المطلب بن حنطب بن الحارث المخزومي ، وهو زوج فاطمة بنت الحكم ، أخت مروان بن الحكم ، فأرسل إليه مروان قائلاً : "عجلت عليه القضاء ؛ فقال [عبد الله ابن نوفل] : "أقضى الله عليه قضاءه قبل قضائي عليه ؛ فأعجب ذلك مروان من قوله وفعله"<sup>(٤١)</sup>.

وكان أهل المدينة يأتون لعبد الله بن نوفل يستفتونه لصلاحه وفقهه ، فقد جاءته امرأة الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم تستفتيه في ولد زنا كان عبداً لها وتريد أن تعتقه في رقبة عليها ؛ فقال [عبد الله بن نوفل] : "سمعت عُمر بن الخطاب يقول : "لأن أُحمل على نعلين في سبيل الله أحب إلي من [أن] أُعتق ولد زنية"<sup>(٤٢)</sup>.

ومن هنا ، نلاحظ ارتباط القضاء بالفتوى ؛ حيث إن القاضي عبد الله بن نوفل لفقهه كان يُستفتى أيضاً في الأمور الدينية .

كما كان القاضي عبد الله بن نوفل يقضي باليمين مع الشاهد<sup>(٤٣)</sup> ، وهو في ذلك يتبع قضاء الرسول - صلى الله عليه وسلم - الذي قضى باليمين مع الشاهد<sup>(٤٤)</sup> .

والقضاء باليمين مع الشاهد الواحد ، أن يحلف صاحب الحق مع شاهده ويستحق حقه فإن رفض أن يحلف ، أحلف المطلوب فإن حلف سقط عنه الحق وإن أبي أن يحلف ثبت عليه الحق لصاحبه<sup>(٤٥)</sup> .

وقد استمر عبد الله بن نوفل على قضاء المدينة حتى عُزِلَ مروان بن الحكم من إمارته الأولى سنة ٤٩هـ / ٦٦٩م وعُيِّن بدلاً عنه سعيد بن العاصي بن سعيد بن العاصي بن أمية (٥٨هـ / ٦٧٨م)<sup>(٤٦)</sup> والياً على المدينة ، الذي قام بدوره بعزل القاضي عبد الله بن نوفل وعين أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (ت ٩٤هـ / ٧١٣م) قاضياً على المدينة<sup>(٤٧)</sup> .

ويعتبر أبو سلمة بن عبد الرحمن من متقدمي التابعين وله حديث كثير وفقه وفتوى<sup>(٤٨)</sup> .

وكان القاضي أبو سلمة بن عبد الرحمن يستحلف صاحب الحق مع الشاهد الواحد ويقضي بذلك في المدينة<sup>(٤٩)</sup> . يروي مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ / ٧٩٥م) "أن أبا سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار

[ (ت ١٠٧هـ / ٨٢٣م ) ] <sup>(٥٠)</sup> سُئِلَ : هل يُقضى باليمين مع الشاهد فقالوا :  
نعم " <sup>(٥١)</sup> .

ولم يقتصر دور القاضي أبي سلمة بن عبد الرحمن على القضاء ، بل كان  
أهل المدينة يسألونه الفتوى في أمور حياتهم . يقول المنذر بن علي بن أبي  
الحكم <sup>(٥٢)</sup> : " أن ابن أخيه خطب ابنة عم له ، فتشاجروا في بعض الأمر ،  
فقال الفتى : هي طالق إن نكحتها حتى آكل الغضيض - والغضيض طلع  
النخل الذكر - <sup>(٥٣)</sup> ثم ندموا على ما كان من الأمر فقال المنذر : أنا آتيكم  
من ذلك بالبيان ، فسأل المنذر القاضي أبو سلمة بن عبد الرحمن عن ذلك  
فقال له : " ليس عليه شيء طلق ما لا يملك " <sup>(٥٤)</sup> .

واستمر أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قاضياً على المدينة إلى سنة  
٥٤هـ / ٦٧٤م حيث عزله مروان بن الحكم خلال ولايته الثانية على  
المدينة <sup>(٥٥)</sup> . ثم قام مروان بن الحكم بتعيين مصعب بن عبد الرحمن بن عوف  
(ت ٦٤هـ / ٦٨٣م) قاضياً على المدينة <sup>(٥٦)</sup> . وضم إليه وظيفة الشرطة مع  
القضاء <sup>(٥٧)</sup> ؛ ذلك أن مصعباً طلب من الوالي مروان بن الحكم أن يزوده  
بعدد كبير من الشرطة لكي يضبط الأمور ويحافظ على الأمن في المدينة  
فزوده مروان بمائتي شرطي فضبط الأمور بها ضبطاً شديداً <sup>(٥٨)</sup> .

والواقع أن تولي القاضي لأمر الشرطة ترتب عليه قيام علاقة وثيقة بين  
الشرطة والقضاء نظراً لاشتراك الطرفين في تطبيق العقوبة وحفظ الأمن  
والنظام <sup>(٥٩)</sup> .

وكان مصعب بن عبد الرحمن شديداً صلباً في ولايته حتى إن وكيلاً يذكر أنه لما ولي الشرطة "أخذ الناس بالشدة وكانوا قبل ذلك يقتل بعضهم بعضاً" (٦٠). ويؤكد ذلك ابن سعد حيث يروي بأن مصعب بن عبد الرحمن ابن عوف كان شديداً على المريب (٦١).

ونتيجة لشدة مصعب بن عبد الرحمن بن عوف ، الذي جمع بين وظيفتي القضاء والشرطة ، شكاه أهل المدينة إلى واليها مروان بن الحكم ، ولكن مروان أبقي عليه قاضياً وصاحب شرطة لحزمه واستقامة الأمور في عهده (٦٢).

والجدير بالملاحظة أن سلطة الوالي في الفترة السفينانية لا تقتصر على إدارته لشؤون الولاية ، بل كان أيضاً يتولى القضاء مع وجود القاضي المعين من قبله . فقد كان مروان بن الحكم خلال ولايته الأولى على المدينة يتولى القضاء ، فقد اختصم زيد بن ثابت الأنصاري وعبد الله بن مطيع العدوي (ت ٧٣هـ / ٦٩٢م) (٦٣) في دار كانت بينهما إلى مروان بن الحكم فقضى مروان على زيد بن ثابت باليمين على المنبر ، ولكنه رفض أن يحلف على المنبر (٦٤).

وفي الحلف عند منبر الرسول - صلى الله عليه وسلم - في المسجد النبوي تأكيد على مدى أحقية المدعي ولأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال: "من حلف على منبري آثماً تبوأ مقعده من النار" (٦٥).

وعندما عزل معاوية بن أبي سفيان مروان بن الحكم عن ولاية المدينة سنة ٥٧هـ/٦٧٧م عين بدلاً منه الوليد بن عتبة بن أبي سفيان<sup>(٦٦)</sup> ، فقام بعزل القاضي مصعب ابن عبد الرحمن وعين بدلاً عنه عمرو بن عبد بن زمعة العامري قاضياً على المدينة واستمر على وظيفة القضاء حتى وفاة معاوية بن أبي سفيان سنة ٦٠هـ/٦٨٠م<sup>(٦٧)</sup> .

ثم تولى يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الخلافة سنة ٦٠هـ/٦٨٠م فقام بعزل والي المدينة الوليد بن عتبة بن أبي سفيان وعين مكانه عمرو بن سعيد ابن العاص<sup>(٦٨)</sup> الذي قام بتعيين عبد الله بن عثمان التيمي قاضياً عليها<sup>(٦٩)</sup> .

غير أن عمرو بن سعيد لم يستمر على ولاية المدينة لفترة طويلة وكذلك قاضيه عبد الله ابن عثمان ، فقد قام يزيد بن معاوية بعزل عمرو بن سعيد وعين بدلاً عنه الوليد بن عتبة بن أبي سفيان والياً على المدينة للمرة الثانية في سنة ٦١هـ/٦٨١م<sup>(٧٠)</sup> .

وقد قام الوليد بن عتبة بتعيين القاضي السابق عمرو بن عبد بن زمعة العامري على قضائه<sup>(٧١)</sup> . ولكن الوليد بن عتبة ، وخلال تفاقم حركة عبد الله بن الزبير سنة ٦٢هـ/٦٨٢م ، لم ينجح في السيطرة على حركته فعزله يزيد بن معاوية وولى مكانه عثمان بن محمد بن أبي سفيان<sup>(٧٢)</sup> . الذي استعمل طلحة بن عبد الله بن عوف الزهري (ت ٩٧هـ/٧١٦م) على قضاء المدينة سنة ٦٢هـ/٦٨٢م<sup>(٧٣)</sup> .

اشتهر القاضي طلحة بن عبد الله بالفتيا وكان يكتب الوثائق ويقسم المواريث<sup>(٧٤)</sup>.

والواقع أن دور قضاة المدينة المعينين رسمياً في الفترة السفينية ينتهي بإخراج أهل المدينة لعامل يزيد بن معاوية ؛ عثمان بن محمد بن أبي سفيان ومن كان بها من بني أمية ، وإظهارهم خلع يزيد بن معاوية في سنة ٦٣هـ / ٦٨٣م<sup>(٧٥)</sup>.

وهكذا ، يلاحظ من استعراض قضاة المدينة في الفترة السفينية تولي القضاء بها سبعة قضاة وارتباط تعيينهم وعزلهم بولاية المدينة المعينين من قبل الخليفين معاوية ويزيد ؛ ذلك أن صلاحية والي المدينة نافذة في تعيين القضاة ومراقبتهم يقول وكيع عند استعراضه لقضاة المدينة : "وكانت ولاية البلدان إليهم القضاء، يولون من أرادوا ، وكان لا يركب القاضي مركباً ، ولا يذهب في حاجة إلا استأذن أمير البلد"<sup>(٧٦)</sup>.

كما يلاحظ في الفترة السفينية أن هناك عدداً من القضاة في المدينة لم يكونوا معينين رسمياً، بل كانوا على علم بالقضاء وكان بعضهم يقضي بين الناس ؛ ومن هؤلاء : أبو هريرة (ت ٥٩هـ / ٦٧٩م) . الذي كان يقضي في المدينة حيث يورد وكيع لأبي هريرة عدداً من القضايا التي قضى فيها<sup>(٧٧)</sup>.

كما اشتهر بالقضاء في المدينة زيد بن ثابت الأنصاري . وكان فقيهاً جامعاً عالماً بالقضاء ، واستمر على القضاء في المدينة منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حتى وفاته سنة ٤٥هـ / ٦٦٥م . يقول قبيصة بن

ذؤيب الخزاعي (ت ٨٦هـ/٧٠٥م) : <sup>(٧٨)</sup> "كان زيد بن ثابت مترئساً بالمدينة في القضاء والفتوى والقراءة والفرائض في عهد عمر وعثمان وعلي في مقامه بالمدينة ، وبعد ذلك خمس سنين حتى ولي معاوية سنة أربعين فكان كذلك أيضاً حتى توفي زيد [بن ثابت] سنة خمسة وأربعين" <sup>(٧٩)</sup> .

### ب- قضاة مكة

الملاحظ أن المصادر التاريخية المتاحة لا تشير بالتفصيل إلى قضاة مكة في المرحلة السفينية ، بل ولم تحدد - كما في قضاة المدينة - جميع أسماء من تولى القضاء في هذه المرحلة ومن تولى تعيينهم دُع عنك أفضيتهم .

ويبدو أن ذلك راجع لندرة المعلومات عن قضاة مكة ، بالإضافة إلى تحول الدور السياسي من مكة إلى المدينة التي أصبحت مركز اهتمام الخلفاء الأمويين سياسياً وإدارياً . ويؤكد ذلك ما ذكره وكيع حيث يقول : "لم ينته إلينا أخبار قضاة مكة على التأليف ، فأخرجنا ما انتهى إلي من أخبار من ولي القضاء بها مُتفرقاً" <sup>(٨٠)</sup> . ولكن وكيعاً لم يحدد من هم قضاة مكة في عهد معاوية بن أبي سفيان (٤١-٦٠هـ/٦٦١-٦٨٠م) . ومع أن الفاكهي يورد رواية تفيد بأن منصب القاضي في مكة كان حكراً في رجال قریش ، وفي رواية أخرى أن القضاء في مكة كان في بني مخزوم <sup>(٨١)</sup> . إلا أن من ذكرهم كأوائل من تولوا القضاء في مكة كانوا في فترة متأخرة عن الفترة السفينية <sup>(٨٢)</sup> .



والمرجح أن ولاية مكة في عهد معاوية بن أبي سفيان كانوا يتولون القضاء بالإضافة إلى الإمارة . وقد عين معاوية خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي أميراً على مكة بدءاً من سنة ٤٢هـ / ٦٦٢م<sup>(٨٣)</sup> . وكان خالد بن العاص قد تولى ولاية مكة للخليفتين عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان - رضي الله عنهما - ، وقد استمر والياً على مكة في خلافة معاوية بن أبي سفيان لسنوات عديدة، حيث تشير المصادر أن خالد بن العاص كان والياً على مكة منذ سنة ٤٢هـ / ٦٦٢م إلى سنة ٤٨هـ / ٦٦٨م<sup>(٨٤)</sup> .

وبالإضافة إلى خالد بن العاص تولى الإمارة بمكة في عهد الخليفة معاوية ابن أبي سفيان عدد من الولاة<sup>(٨٥)</sup> ؛ ومنهم عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية<sup>(٨٦)</sup> .

ويُفهم مما رواه الفاكهي (ت بعد ٢٧٢هـ / ٨٨٥م) أن عبد الله بن خالد ابن أسيد وغيره من الولاة كانوا يقيمون الحدود بمكة . حيث يروي أن عبد الله بن خالد بن أسيد : " كان هو - أو بعض ولاية مكة على مكة - قد حَلَدَ سعيد بن أبي طلحة في بعض الأمور ، فخرج في ذلك سعيد إلى معاوية بن أبي سفيان يريد أن يفسخ عنه الضَرْبَ ويخبره بأمره " <sup>(٨٧)</sup> .

وبعد تولي يزيد بن معاوية الخلافة (٦٠-٦٤هـ / ٦٨٠-٦٨٣م) كان على القضاء في مكة عُبيد بن حُنين المدني (ت ١٠٥هـ / ٧٢٣م)<sup>(٨٨)</sup> . وهو من موالي آل زيد بن الخطاب ، ويوصف بأنه كان لبيباً فقيهاً علامة<sup>(٨٩)</sup> .

وقد ولاه القضاء عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب حينما عينه يزيد بن معاوية أميراً لمكة في سنة ٦٣هـ/٦٨٣م<sup>(٩٠)</sup> .

## ٢- قضاة المدينة ومكة في الفترة الزبيرية (٦٤-٧٣هـ/٦٨٤-٦٩٢م)

يُقصد بالفترة الزبيرية المدة الزمنية التي استطاع فيها عبد الله بن الزبير بن العوام حكم الحجاز خلال خلافة بني أمية والتي امتدت لعشر سنوات من سنة ٦٤هـ/٦٨٤م إلى سنة ٧٣هـ/٦٩٢م . لقد قَبِلَ عبد الله بن الزبير البيعة لمعاوية بن أبي سفيان، ولكن بعد وفاة معاوية سنة ٦٠هـ/٦٨٠م ، رفض عبد الله بن الزبير إعطاء البيعة ليزيد بن معاوية واستقل بالحجاز ، ثم أعلن نفسه خليفة وُبُيع له بالخلافة بعد وفاة يزيد بن معاوية سنة ٦٤هـ/٦٨٣م<sup>(٩١)</sup> .

استطاع عبد الله بن الزبير خلال فترة الاضطراب السياسي التي تلت وفاة يزيد بن معاوية أن يحصل على بيعة مدن الحجاز بالإضافة إلى اليمن ومصر والعراق وخراسان وأكثر إقليم الشام<sup>(٩٢)</sup> . وشملت سلطة عبد الله بن الزبير تعيين القضاة على المدينة ومكة بالإضافة للطائف .

### أ- قضاة المدينة

الواقع أن المصادر المتاحة لا تشير إلى من تولى القضاء في المدينة خلال حكم عبد الله بن الزبير على الحجاز (٦٤-٧٣هـ/٦٨٤-٦٩٢م) . ويؤكد ذلك ما قاله وكيع في "أخبار القضاة" بعد أن ذكر أمراء المدينة في عهد عبد الله بن الزبير : "ولا نعلمهم استقضوا أحداً إلى هذه الغاية"<sup>(٩٣)</sup> .

والمرجح أن عمال عبد الله بن الزبير على المدينة كانوا يتولون إقامة الحدود والقضاء بالإضافة إلى كونهم عمالاً عليها . ومن هؤلاء جابر بن الأسود بن عوف الزهري <sup>(٩٤)</sup> ، والذي دعا أهالي المدينة لبيعة عبد الله بن الزبير ، وعندما رفض سعيد بن المسيب (ت ٩٤هـ / ٧١٢م) إعطاء البيعة حتى يجتمع الناس ضربه ستين سوطاً <sup>(٩٥)</sup> . وكذلك عامله طلحة بن عبد الله ابن عوف الزهري وكان من فقهاء المدينة واشتهر بالقضاء <sup>(٩٦)</sup> . حتى إنه عُيِّن على قضاء المدينة في الفترة السفينانية <sup>(٩٧)</sup> . ويعتبر طلحة بن عبد الله آخر من تولى لعبد الله بن الزبير على المدينة ، وتلاه سيطرة الخليفة عبد الملك بن مروان على الحجاز ومقتل عبد الله بن الزبير سنة ٧٣هـ / ٦٩٢م <sup>(٩٨)</sup> .

### ب- قضاة مكة

أصبحت مكة قاعدة عبد الله بن الزبير منذ سيطرته على الحجاز سنة ٦٤هـ / ٦٨٣م . وخلال حكمه تولى القضاء في مكة عدد من القضاة ، ومنهم عُبَيد بن عمير بن قتادة الليثي (ت ٦٨هـ / ٦٨٧م) <sup>(٩٩)</sup> . حيث يُوصف بأنه قاضي أهل مكة <sup>(١٠٠)</sup> . كما جمع عُبَيد بن عمير بين القضاء والقصص ، فذكر بأنه قاص أهل مكة <sup>(١٠١)</sup> . حيث كان القاضي يقص ؛ أي يذكر ويوعظ في نفس الوقت <sup>(١٠٢)</sup> .

كما تولى القضاء في مكة عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُلَيْكة التيمي (ت ١١٧هـ / ٧٣٥م) <sup>(١٠٣)</sup> . يروي ابن سعد أن عبد الله بن أبي مُلَيْكة قال: "ولاني ابن الزبير القضاء" <sup>(١٠٤)</sup> . كما يُذكر بأنه قاضي مكة وقاضي

عبد الله بن الزبير <sup>(١٠٥)</sup>. وهو تابعي ثقة ، كان بالإضافة لتوليه القضاء مؤدناً لعبد الله بن الزبير <sup>(١٠٦)</sup> .

وتولى القضاء وإقامة الحدود - أيضاً - لعبد الله بن الزبير بمكة ابنه عباد ، والذي كان عظيم القدر عند والده حتى إنه كان يستخلفه إذا حج أو أتى الطائف <sup>(١٠٧)</sup> . وبالرغم من تولي هؤلاء منصب القضاء في عهد عبد الله بن الزبير إلا أن المصادر المتاحة لا تشير إلى أفضية قضوا بها في مكة .

والملاحظ أن عبد الله بن الزبير - خلال سيطرته على مكة - كان يتولى القضاء حيث كان يقضي بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح <sup>(١٠٨)</sup> .

كما كان يقيم الحدود ، فقد أقام الحد على المهاجر بن الوليد المخزومي <sup>(١٠٩)</sup> وجلد أخاه عمرو بن الزبير <sup>(١١٠)</sup> .

والجدير بالذكر أنه خلال حكم عبد الله بن الزبير على الحجاز قام بتعيين عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُلَيْكَةَ التيمي على قضاء الطائف <sup>(١١١)</sup> . وكان ابن أبي مُلَيْكَةَ يستعين في قضائه بالطائف بالصحابي الجليل عبد الله بن العباس (ت ٦٨هـ / ٦٨٧م) . يقول ابن أبي مُلَيْكَةَ: "بعثني ابن الزبير على قضاء الطائف فقلت لابن عباس : إن هذا قد بعثني على قضاء الطائف ولا غنى بي عنك أن أسألك . فقال لي : نعم فاكتب إلي فيما بدا لك أو سل عما بدا لك" <sup>(١١٢)</sup> .

وقد كتب ابن أبي مُلَيْكَةَ إلى عبد الله بن العباس يسأله في مسألتين ليقضي بهما ، وهما اليمين على المدعى عليه وشهادة الصبيان . أما المسألة الأولى

فتتعلق بامرأتين كانتا في بيت واحد فادعت إحداهما على الأخرى أنهما طعنتهما في يدهما ، وفي بيت آخر قوم سمعوا ما قالتها وأنكرت الأخرى أنها طعنتهما<sup>(١١٣)</sup>. وقد أجابه عبد الله بن العباس على هذه المسألة بقوله: "إنه لا يقضي في مثل هذا إلا بالروية ، ولكن ادع بالتي ادعي عليها فاقراً عليها :

(١١٤) الآية ، ثم استحلفها؛

[يقول ابن أبي مُلَيْكَة] فقرأت عليها الآية ؛ ثم ذهبت أستحلفها ، فأبت أن تحلف فأقرت" (١١٥) .

أما المسألة الثانية التي أرسل ابن أبي مُلَيْكَة يسأل فيها عبد الله بن العباس فهي شهادة الصبيان ، وقد رد عليه عبد الله بن العباس بقوله : "لا أرى أن تجوز شهادتهم ، أمر الله بمن يُرضى وأن الصبي ليس يُرضى" (١١٦) .

ولا غرابة أن يسأل ابن أبي مُلَيْكَة، عبد الله بن العباس في القضايا فقد كان فقيهاً عالماً بالقرآن وتفسيره وأعلم من سبقه بحديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، وبقضاء الخلفاء أبو بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - (١١٧) .

### ٣- قضاة المدينة ومكة في الفترة المروانية (٧٣-١٣٢هـ / ٦٩٢-٧٥٠م)

تبدأ الفترة المروانية بخلافة مروان بن الحكم سنة ٦٤هـ / ٦٨٤م ، وقد استمر هذا الفرع من الأسرة الأموية في الحكم حتى سقوط دولتهم سنة ١٣٢هـ / ٧٥٠م .

وفي عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ/٦٨٥-٧٠٥م) تم القضاء على خلافة عبد الله بن الزبير بالحجاز سنة ٧٣هـ/٦٩٢م. حيث استطاع عامل بني أمية الحجاج بن يوسف الثقفي من إعادة الحجاز إلى سلطة الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان .

ثم بدأ الخليفة عبد الملك بن مروان ومن تلاه من الخلفاء المروانيين في تعيين العمال والقضاة على أهم مدينتين في الحجاز ، وهما المدينة ومكة .

#### أ- قضاة المدينة

تولى القضاء في المدينة العديد من القضاة خلال الفترة المروانية (٧٣-١٣٢هـ/٦٩٢-٧٥٠م) . وكان تعيين هؤلاء القضاة من قبل ولاية المدينة. والظاهرة البارزة في هذه المرحلة كثرة عزل القضاة ، وارتباط تعيينهم وعزلهم بالولاية الذين تولوا إمارة المدينة من قبل الخلفاء المروانيين . ولكي تتضح صورة القضاة وأقضيتهم في المرحلة المروانية فقد تم تقسيمهم حسب عهود الخلفاء المروانيين على النحو الآتي :

#### • عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ/٦٨٥-٧٠٥م)

بدأت سلطة الأمويين على المدينة في الفترة المروانية بولاية طارق بن عمرو المكي <sup>(١١٨)</sup> - مولى الخليفة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - الذي عينه الخليفة عبد الملك بن مروان بعد قضاؤه على أنصار عبد الله بن الزبير بالمدينة سنة ٧٢هـ/٦٩١م <sup>(١١٩)</sup> .

وخلال ولاية طارق بن عمرو على المدينة، التي استمرت لمدة خمسة أشهر، كان يتولى القضاء بها ويحكم بين المتخاصمين<sup>(١٢٠)</sup>. يورد ابن عساكر (ت ٥٧١هـ/ ١١٧٥م) رواية عن سليمان بن يسار تفيد بأن طارق بن عمرو قضى بالعُمري<sup>(١٢١)</sup> - وهي الدار الموروثة للوارث - عندما كان أميراً على المدينة استناداً على حديث لجابر بن عبد الله الأنصاري (ت ٧٨هـ/ ٦٩٧م)<sup>(١٢٢)</sup> رواه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -<sup>(١٢٣)</sup>.

ويروي ابن حجر (ت ٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م) ما قضا به طارق بن عمرو فيقول: "أعمرت امرأة بالمدينة حائطاً<sup>(١٢٤)</sup> لها [ل] ابناً لها ثم توفي، وترك ولداً، وتوفيت بعده وتركت ولدين آخرين، فقال ولد المعمرة: رجع الحائط إلينا، وقال ولد المعمر: بل كان لأبينا حياته وموته، فاختصموا إلى طارق [بن عمرو] مولى عثمان، فدخل جابر [بن عبد الله] فشهد على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالعُمري لصاحبها فقضى بذلك طارق، ثم كتب إلى [الخليفة] عبد الملك فأخبره بذلك وأخبره بشهادة جابر، فقال عبد الملك: صدق جابر فأمضى ذلك طارق [بن عمرو]..."<sup>(١٢٥)</sup>.

والواقع أن شهادة جابر بن عبد الله الأنصاري كانت اعتماداً على حديث رواه جابر نفسه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو: ( "أبما رجل أعمر عُمري له ولعقبه، فإنها للذي يُعطاها. لا ترجع إلى الذي أعطاها أبداً" لأنه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث )<sup>(١٢٦)</sup>.

ثم استعمل الخليفة عبد الملك بن مروان الحجاج بن يوسف الثقفي والياً على المدينة في سنة ٧٣هـ/٦٩٢م بعد قضائه على حركة عبد الله بن الزبير في مكة وعزل طارق بن عمرو<sup>(١٢٧)</sup> .

فاستقضى الحجاج بن يوسف عبد الله بن قيس بن مخزومة بن عبد المطلب ابن عبد مناف على المدينة سنة ٧٤هـ/٦٩٤م<sup>(١٢٨)</sup> . ولا تشير المصادر المتاحة إلى أقضية قضى بها عبد الله بن قيس خلال توليه القضاء بالمدينة .

وعندما عزل الخليفة عبد الملك بن مروان الحجاج بن يوسف عن المدينة وولى مكانه عمه يحيى بن الحكم بن مروان والذي استخلف أبان بن عثمان بن عفان (ت ١٠٥هـ / ٧٢٣م) سنة ٧٦هـ / ٦٩٥م<sup>(١٢٩)</sup> . قام أبان بن عثمان بعزل عبد الله بن قيس بن مخزومة عن القضاء وولى مكانه نوفل بن مساحق العامري سنة ٧٦هـ/٦٩٥م<sup>(١٣٠)</sup> .

وخلال تولي نوفل بن مساحق القضاء بالمدينة يشير وكيع في كتابه (أخبار القضاة)، إلى بعض أقضيته؛ ومن ذلك أنه قضى في حصة في دار ادعى فيها رجل على مروان أو بعض ولد مروان<sup>(١٣١)</sup> حيث عوض المدعي عن دعواه حتى رضي بالرغم من عدم حضور خصمه<sup>(١٣٢)</sup> ؛ ذلك أن الخصم الحاضر الممتنع عن حضور مجلس القاضي تسمع الدعوى عليه ويقضى بها عليه<sup>(١٣٣)</sup> ، كما كان نوفل بن مساحق يُقيد العبيد بعضهم من بعض<sup>(١٣٤)</sup> .

وبالإضافة إلى تولي نوفل بن مساحق القضاء بين الناس في المدينة ، كان أيضاً يلي المساعي وهي جباية الصدقات<sup>(١٣٥)</sup> ، وكان عادلاً في جبايته



وشديدًا على أمراء القرى التابعة للمدينة ، فكان لا يصرف إلى الأمراء من أموال الصدقات شيئًا ، بل يقسمها ويُطعمها الناس <sup>(١٣٦)</sup> .

والجدير بالملاحظة ، أن وظيفة القضاء بين الناس خلال ولاية أبان بن عثمان على المدينة لم تقتصر على القاضي نوفل بن مساحق ، بل كان الوالي أبان بن عثمان نفسه يسهم فيها ، حيث كان من فقهاء المدينة وكان قد عَلمَ أشياء من قضاء أبيه عثمان بن عفان - رضي الله عنه - <sup>(١٣٧)</sup> .

يُروى عن مالك أن أبان بن عثمان كان يختصم إليه الناس وكان يقضي بينهم <sup>(١٣٨)</sup> .

والملاحظ أن أبان بن عثمان - خلال ولايته على المدينة كان له موقف من الأقضية التي قضى بها أعداء الدولة الأموية فكان لا يبت فيها حتى يراجع الخليفة الأموي ، يروي وكيع " أن أبان بن عثمان كتب إلى عبد الملك بن مروان ؛ أن أبا عبد الله [عبد الله] ابن الزبير قضى بين الناس بأقضية، فما يرى أمير المؤمنين فيها ؟ أفضيها أم أردوها؟ فكتب عبد الملك إلى أبان بن عثمان ؛ أنا والله ما عبنا على ابن الزبير أفضيته ، ولكن عبنا عليه ما تناوله من الأمر فإن ترداد الأقضية عندنا يتعسر " <sup>(١٣٩)</sup> .

ويدل ما قاله الخليفة عبد الملك بن مروان لواليه على المدينة أبان بن عثمان ، على أن أقضية عبد الله بن الزبير - عندما كان مسيطرًا على المدينة - صحيحة وعادلة ، وأن ما كان بين عبد الملك بن مروان وعبد الله بن

الزبير هو التنازع السياسي وسيطرة عبد الله بن الزبير على الحجاز أو كما قال عبد الملك بن مروان : "ما تناول من الأمر" .

استمر نوفل بن مساحق قاضياً على المدينة خلال إمارة أبان بن عثمان إلا أنه عُزل عن الإمارة سنة ٨٣هـ/٧٠٢م وتولي بعده هشام بن إسماعيل المخزومي (ت ٨٧هـ/٧٠٦م) الذي استمر والياً على المدينة حتى وفاة عبد الملك بن مروان سنة ٨٦هـ/٧٠٥م<sup>(١٤٠)</sup> .

وقد قام الوالي الجديد - هشام بن إسماعيل - بعزل نوفل بن مساحق وتعيين عمر بن خلدة الزُرْقِي الأنصاري قاضياً على المدينة سنة ٨٣هـ/٧٠٢م<sup>(١٤١)</sup> ، وكان رجلاً ثقة مهيباً صارماً ورعاً عفيفاً<sup>(١٤٢)</sup> .

وكان عمر بن خلدة يقضي في المسجد<sup>(١٤٣)</sup> ويمثل الناس لما يقضي به بنفس راضية لهيته وعدله . يروي ابن سعد عن ابن أبي ذئب (ت ١٥٩هـ/٧٧٦م) . قوله : "حضرت عمر بن خلدة ، وكان على القضاء بالمدينة ، يقول لرجل رُفِعَ إليه : اذهب يا خبيث فاسجن نفسك . فذهب الرجل وليس معه جرسى ، وتبعناه ونحن صبيان حتى أتى السجّان فحبس نفسه"<sup>(١٤٤)</sup> .

وقد انصب اهتمام القاضي عمر بن خلدة على تخليص سائله عما سألته . يروي البسوى أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن (ت ١٣٦هـ/٧٥٣م)<sup>(١٤٥)</sup> قال: "قال لي ابن خلدة - وكان نعم القاضي - : يا ربيعة أراك تُفتي الناس فإذا جاءك الرجل يسألك فلا تكن همتك أن تخرجه مما وقع فيه ولتكن همتك

أن تتخلص مما سألك [عنه]"<sup>(١٤٦)</sup> . وفي رواية أخرى يقول ربيعة بن أبي عبد الرحمن : "قال لي ابن خلدة - وكان نعم القاضي - : ياربعة إني أراك تُفتي الناس وتقضي بينهم ، فإذا جلس إليك الرجلان فليكن هُما أن تتخلص منهما: فإنه أجرى أن تُخلص ما بينهما"<sup>(١٤٧)</sup> . ويدل هذا النص على ارتباط القضاء بالفتيا، فربيعة ابن عبد الرحمن كان يفتي الناس بالمدينة ويقضي بينهم بالرغم من أنه لم يكن معيّنًا رسميًا من قبل الدولة ومن يمثلها .

والملاحظ أن عمر بن خلدة كان قاضيًا عفيفًا لم يكن يرتزق على القضاء شيئًا<sup>(١٤٨)</sup> . وقد قيل له بعد أن عُزل عن القضاء في ولاية عمر بن عبد العزيز على المدينة سنة ٨٧هـ / ٧٠٦م<sup>(١٤٩)</sup> : "يا أبا حفص كيف رأيت ما كنت فيه ؟ قال : كان لنا إخوان فقطعناهم وكانت لنا أريضة نعيش منها فبعناها وأنفقنا ثمنها"<sup>(١٥٠)</sup> .

ويدل ما قاله عمر بن خلدة على تشدده في أحكامه القضائية حتى إن صلته بإخوانه انقطعت ، كما يدل من جهة أخرى على تعففه فلم يكن يأخذ رزقًا على قضائه بين الناس، بل كان يعيش على ملكه الخاص من أرض كانت له . ومن هنا يذكر ابن سعد سوء حالة القضاة المادية في ذلك العصر وما طرأ عليها من تغيير في العصور التالية ، فيروى عن محمد ابن عمر الواقدي (ت ٢٠٧هـ / ٨٢٢م) قوله : "لقد كان الرجلان يتقاولان بالمدينة في أوّل الزمان فيقول أحدهما لصاحبه : لأنت أفلس من القاضي ، فصار القضاء اليوم ولاة وجبابة وملوكًا أصحاب غلات وضياع وتجارات وأموال"<sup>(١٥١)</sup> .

• عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك بن مروان (٨٦-٩٦هـ/٧٠٥-٧١٥م)

عين الخليفة الوليد بن عبد الملك عمر بن عبد العزيز والياً على المدينة سنة ٨٧هـ/٧٠٦م فقام في نفس السنة بعزل عمر بن خلدة عن قضاء المدينة (١٥٢).

وأثناء إمارة عمر بن عبد العزيز على المدينة (٨٧-٩٣هـ/٧٠٦-٧١٢م) قام بتعيين اثنين من القضاة . أما الأول فهو عبد الرحمن بن يزيد بن جارية الأنصاري (ت ٩٣هـ/ ٧١٢م) وهو ثقة قليل الحديث (١٥٣). ولكنه لم يستمر على قضاء المدينة مدة طويلة ، بل أياماً معدودة ، حيث عزله والي المدينة عمر بن عبد العزيز (١٥٤). وكان سبب عزله أنه كان إذا اختصم إليه الخصمان في الشيء التافه اليسير أخرجه من ماله ، فأصلح به أمرهما ، وعندما علم بذلك عمر بن عبد العزيز ذكر ذلك للقاضي ، فقال له القاضي: "لا أستطيع غير ذلك" فعزله عمر بن عبد العزيز واستعمل غيره (١٥٥).

والمرجح أن موقف الوالي عمر بن عبد العزيز من القاضي عبد الرحمن بن يزيد وعزله كان راجعاً لتخوفه من ذهاب الأحكام القضائية ؛ ذلك أن تدخل القاضي بماله لإرضاء أحد المدعين على الآخر ولو في اليسير من المال فيها بُعد عن الأحكام والفصل فيها .

والجدير بالملاحظة أن عمر بن عبد العزيز عندما عين عبد الرحمن بن يزيد قاضياً على المدينة أجرى له راتباً شهرياً وهو ديناران في الشهر (١٥٦).

ويبدو أن هذا الأجر إضافة إلى مرتب القاضي ، إذ لا يعقل أن يكون مرتب القاضي هذا المبلغ اليسير ، خاصة إذا عرفنا أن راتب قاضي البصرة أيلاس بن معاوية (ت ١٢٢هـ / ٧٤٠م) كان مئة درهم في الشهر<sup>(١٥٧)</sup>، وأن مرتب عبد الرحمن بن حجرية (ت ٨٠هـ / ٦٩٩م) ، قاضي الفسطاط في ولاية عبد العزيز بن مروان، مائتا دينار سنوياً<sup>(١٥٨)</sup>. لذلك لا يعقل أن يكون مرتب قاضي المدينة أقل من هؤلاء بكثير، والذي يُعتقد أنه مقارب لرزق القضاة في الأمصار الأخرى<sup>(١٥٩)</sup>.

وبعد عزل عبد الرحمن بن يزيد قام عمر بن عبد العزيز - وهو والٍ على المدينة - بتعيين أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري (ت ١٢٠هـ / ٧٣٨م) قاضياً عليها سنة ٨٧هـ / ٧٠٦م<sup>(١٦٠)</sup>.

وكان أبو بكر بن محمد قاضياً عالماً بالقضاء وأحكامه ، ويشار إليه بأنه كان أعلم زمانه بالمدينة بالقضاء<sup>(١٦١)</sup>. ويُروى أنه كان يتعلم القضاء من أبان بن عثمان بن عفان الذي كان قد عَلمَ أشياء من القضاء من أبيه عثمان ابن عفان - رضي الله عنه -<sup>(١٦٢)</sup>.

ثم عزل الخليفة الوليد بن عبد الملك عمر بن عبد العزيز عن ولاية المدينة سنة ٩٣هـ / ٧١٢م، وولى بدلاً عنه عثمان بن حيان بن معبد المري (ت ١٥٠هـ / ٧٦٧م) الذي قام بإقرار أبي بكر بن محمد الأنصاري على قضاء المدينة<sup>(١٦٣)</sup>.

والجدير بالملاحظة أن عمر بن عبد العزيز خلال ولايته على المدينة كان يقضي بين الناس ، فكان إذا جاءه الرجل يدعي على الرجل حقاً ، نَظَرَ فَإِنْ كانت بينهما مخالطة أو ملابسة أحلف الذي أدعى عليه ، وإن لم يكن شيء من ذلك ، لم يحلفه <sup>(١٦٤)</sup>.

وبالإضافة إلى ذلك كان عمر بن عبد العزيز لا يقضي بقضاء حتى يستشير فقهاء المدينة ومنهم سعيد بن المسيب (ت ٩٤هـ / ٧١٢م) <sup>(١٦٥)</sup>. يقول مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ / ٧٩٥م) : "كان عمر بن عبد العزيز لا يقضي بقضاه حتى يسأل سعيد بن المسيب" <sup>(١٦٦)</sup>. ولا غرابة أن يُسأل سعيد بن المسيب ، فقد كان فقيهاً ومفتياً وعالماً بقضاء الرسول - صلى الله عليه وسلم - وقضاء الخلفاء أبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - <sup>(١٦٧)</sup>.

#### ● عهد الخليفة سليمان بن عبد الملك بن مروان (٩٦-٩٩هـ / ٧١٥-٧٧١م)

قام الخليفة سليمان بن عبد الملك بعزل والي المدينة عثمان بن حيان المري سنة ٩٦هـ / ٧١٥م وولى القاضي أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري على المدينة <sup>(١٦٨)</sup>. يُروى عن مالك بن أنس قوله : "لم يكن على المدينة أنصاري أميراً غير أبي بكر بن [محمد] بن عمرو بن حزم وكان قاضياً" <sup>(١٦٩)</sup>.

وخلال تولي أبي بكر بن محمد الأنصاري إمارة المدينة كان يقضي بين الناس في المسجد وحوله حرس معهم سياط يذبون الناس عنه <sup>(١٧٠)</sup>. كما

يقول ربيعة بن أبي عبد الرحمن (ت ١٣٦هـ / ٧٥٣م) : " رأيت أبا بكر بن حزم إذ كان قاضياً يستند إلى عمود، وعنده حرس ، معهم سياط " (١٧١).

والمرجح أن اتخاذ الحرس - ومعهم السياط - عند القاضي كان يهدف إلى حماية القاضي والدفاع عنه فيما لو تعرض لأذى الناس الذين تصدر ضدهم أحكامه ، وكذلك لتنفيذ العقوبة التي ينطق بها القاضي ضد المتهمين، كما أن حضور الحرس مع القاضي يعطي لسلطته هيئة أمام الناس .

والجدير بالملاحظة أن القاضي أبا بكر بن محمد الأنصاري كان يأخذ بإجماع أهل المدينة في قضاياهم ويراه عند الاختلاف حقاً . يقول مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ / ٧٩٥م) : " كان أبو بكر بن حزم على قضاء المدينة ؛ وولي المدينة أميراً ، قال [مالك] فقال له قائل : ما أدري كيف أصنع بالاختلاف ؛ فقال أبو بكر : يا ابن أخي إذا وجدت أهل المدينة على أمر مستجمعين عليه ، فلا تشك فيه أنه الحق " (١٧٢).

ومن الأمور التي قضى بها أبو بكر بن محمد الأنصاري أنه جلد عبداً قذف حرة أو حراً ثمانين جلدة (١٧٣)، وقتل مسلماً بدمي لأنه قتله غيلة (١٧٤)، وأجاز التوكيل من الخصم من غير عذر مع حضور صاحب الحق (١٧٥)، كما قضى باليمين مع الشاهد (١٧٦)، وأجاز شهادة قاذف (١٧٧).

وكان القاضي أبو بكر بن محمد الأنصاري شديداً على الفاسق من الشعراء ، وقد قام بجلد الشاعر الأحوص (١٧٨) مائة جلدة وغرّبه إلى جزيرة دَهْلَكَ (١٧٩).

ولم يتوان القاضي أبو بكر الأنصاري خلال إمارته على المدينة من إقامة الحد على والي المدينة السابق في عهد الوليد بن عبد الملك ، عثمان بن حيان المري؛ وذلك لشربه الخمر، بالإضافة إلى إقامته لحد آخر عليه لاثامه عبد الله ابن عمرو بن عثمان بن عفان (ت ٩٦هـ/٧١٥م) بتهمة فاحشة<sup>(١٨٠)</sup>.

وخلال ولاية القاضي أبي بكر بن محمد الأنصاري على المدينة قضى بقبول شهادة الابن لأمه . يقول سليمان بن أبي سليمان (ت ١٤٢هـ/٧٥٩م) : "شهدت لأمي عند أبي بكر بن محمد فأجاز شهادتي لها"<sup>(١٨١)</sup>. كما أجاز شهادة من نسي ثم تذكر شهادته . فقد أتى القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (ت ١٠٨هـ/٧٢٦م)<sup>(١٨٢)</sup> إلى أبي بكر بن حزم - وهو والٍ - في شهادة عنده لرجل، فسأله عنها أبو بكر بن حزم، ولم يذكرها القاسم عنده، ثم ذكر شهادته بعد ذلك ، فأتى إلى أبي بكر بن حزم، فأخبره بأنه قد ذكرها وأخبره بها ، فأجاز أبو بكر شهادته وقال : "إنما أنت فنستجيز شهادتك ، وإن كان غير القاسم ما أجزنا شهادته"<sup>(١٨٣)</sup>.

والملاحظ أن الوالي أبا بكر بن محمد الأنصاري قام خلال توليه إمارة المدينة سنة ٩٦هـ/٧١٥م بتعيين ابن عمه أبي طوالة عبدالله بن عبد الرحمن بان معمر بن حزم الأنصاري (ت ١٣٤هـ/٧٥١م) قاضياً على المدينة<sup>(١٨٤)</sup>.

وكان أبو طوالة قاضياً صالحاً وصدوقاً وثقة<sup>(١٨٥)</sup>، وكان يطلب حضور من يسأله عن أمور تتعلق بالقضاء مبكراً . أرسل إليه محمد بن عمران التيمي



(ت ١٥٤هـ / ٧٧١م) <sup>(١٨٦)</sup> يسأله عن شيء من أمر القضاء ، فكان يقول له : "إذا أردت هذا فعليك بالعدوات ، فإن للقلب جماحاً بالعدوات" <sup>(١٨٧)</sup>.

#### • عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز (٩٩-١٠١هـ / ٧١٧-٧٢٠م)

توفي الخليفة سليمان بن عبد الملك بن مروان، وتولى الخلافة بعده عمر ابن عبد العزيز سنة ٩٩هـ / ٧١٧م ، فأقر أبا بكر بن محمد الأنصاري والياً على المدينة ، الذي قام بدوره بإقرار أبي طُوَّال على القضاء إلى أن توفي الخليفة عمر بن عبد العزيز سنة ١٠١هـ / ٧٢٠م <sup>(١٨٨)</sup>.

ومما هو جدير بالملاحظة اهتمام الخليفة عمر بن عبد العزيز بالقضاء وأهلية من يتولاه ؛ حيث تدل أقواله على الصفات الواجب توفرها في القاضي . فكان يقول : "لا ينبغي للقاضي أن يكون قاضياً حتى تكون فيه خمس خصال : عفيف ، حليم ، عالم بما كان قبله ، يستشير ذوي الرأي ، لا يبالي ملامة الناس" <sup>(١٨٩)</sup>.

#### • عهد الخليفة يزيد بن عبد الملك بن مروان (١٠١-١٠٥هـ / ٧٢٠-٧٢٤م)

تولى الخلافة يزيد بن عبد الملك سنة ١٠١هـ / ٧٢٠م فقام بتعيين عبدالرحمن بن الضحاك بن قيس الفهري <sup>(١٩٠)</sup> والياً على المدينة ، الذي قام بدوره باستعمال سلمة بن عبد الله بن سلمة المخزومي قاضياً عليها <sup>(١٩١)</sup>.

والملاحظ أن القاضي سلمة بن عبد الله لم يكتف بحكمه في أمور القضايا، بل كان يستشير فقهاء المدينة ويسألهم عن بعض أمور أحكام القضاء . فعندما أُحضر إلى مجلسه غلام للشهادة تصاغره ، فسأل القاسم بن محمد بن

أبي بكر وسالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب (ت ١٠٧هـ/ ٧٢٥م) <sup>(١٩٢)</sup> عن إجازته شهادته فكلاهما قال : "إن كان أنبت الشعر فأجز شهادته" <sup>(١٩٣)</sup>. والمقصود هنا بلوغ الصبي ، ذلك أن شهادته لا تقبل حتى يكبر والحد الفاصل بين الصغير والكبير هو الاحتلام <sup>(١٩٤)</sup>.

والواقع أن النظر في القضايا لم يقتصر على القاسم بن محمد بن أبي بكر وسالم ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، بل كان فقهاء المدينة ينظرون في المسائل القضائية التي يرفعها إليهم القضاة ، وكانوا إذا جاءهم المسألة القضائية دخلوا فيها جميعاً فنظروا فيها ولا يقضي القاضي حتى يرفع إليهم فينظرون فيها فيصدرون <sup>(١٩٥)</sup>. ولعل هذا يشبه ما يعرف في عالمنا اليوم باسم محاكم التمييز أو "مجلس القضاء الأعلى" .

غير أن سلمة بن عبد الله لم يستمر على القضاء طويلاً لتغيير ولاية المدينة ، فعندما قام الخليفة يزيد بن عبد الملك بعزل والي المدينة عبد الرحمن بن الضحاك وولى مكانه عبدالواحد بن عبد الله النصرى سنة ١٠٤هـ / ٧٢٣م <sup>(١٩٦)</sup>، قام الوالي الجديد باستعمال سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (ت ١٢٧هـ/ ٧٤٥م) قاضياً على المدينة في السنة ذاتها <sup>(١٩٧)</sup>.

ويُوصف سعد بن إبراهيم بأنه قاضٍ عادل صليب في الحكم شريف، يُهاب ويُتقى <sup>(١٩٨)</sup>. ومن هنا فقد تولى قضاء المدينة مرات متكررة لعدد من ولاية المدينة ، في خلافة يزيد بن عبد الملك (١٠١-١٠٥هـ/ ٧٢٠-

٧٢٤م) والوليد بن يزيد بن عبد الملك (١٢٥-١٢٦هـ / ٧٤٣-٧٤٤م) ،  
 ويزيد بن الوليد بن عبد الملك (١٢٦هـ - ٧٤٤م) <sup>(١٩٩)</sup>.

وكان القاضي سعد بن إبراهيم يقضي في المسجد <sup>(٢٠٠)</sup> كعادة القضاة في ذلك العصر، وله العديد من القضايا التي قضى فيها خلال تكرار توليه القضاء في المدينة. وكان في أحكامه شديداً على أهالي المدينة حتى ولو كانوا من أعيانها .

يروي جويرية بن أسماء بن عبيد (ت ١٧٣هـ / ٧٨٩م) <sup>(٢٠١)</sup>، أنه تقدم إلى القاضي سعد بن إبراهيم رجل من أهل إسماعيل بن عبد الله بن مطيع <sup>(٢٠٢)</sup>.  
 يدَّعي على إسماعيل بأنه لم يعطه من صدقة عبد الله بن مطيع (ت ٧٣هـ / ٦٩٢م) <sup>(٢٠٣)</sup> طوال العام إلا بضعة دنانير، ولما سمع ذلك سعد بن إبراهيم قال لإسماعيل بن عبد الله بن مطيع : "إن كنت لجديراً في شرفك ، وسنك ، وموضعك ، ونعمة الله عليك ألا يشتد عليك (مثل ما أرى) من أهل بيتك . فقال إسماعيل بن عبد الله : أصلحك الله هُمُ الناس هُمُ الناس فقال له سعد: أما رأيت له حقاً في صدقة عبد الله [بن مطيع] ، على ما يذكر من عياله ، إلا كذا وكذا ديناراً؟ فقال إسماعيل بن عبد الله : ما ألوتُ <sup>(٢٠٤)</sup> أصلحك الله" ؛ فقال له سعد : فارع إليّ حسابك ، ما قبضت الغلة وحيث وضعتها ، فمهما كان من ذلك من حق أقضيه لك ، وما كان من غير حق الزمناكه في صُلب مالك" <sup>(٢٠٥)</sup>. وهنا طلب إسماعيل بن عبد الله من القاضي سعد بن إبراهيم بأن لا يدخل في هذا الموضوع ، ولكن القاضي سعد بن إبراهيم أصر على إسماعيل بأن يرفع إليه حسابه ، وعندما أجابه بالرفض ، قام

بضربه بالسياط في مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى وافق على رفع حسابه للقاضي ، ثم أخذ إلى السجن ، ويكمل راوي هذه الحادثة بقوله : " وكان إسماعيل [بن عبد الله بن مطيع] يومئذ سيد قريش " (٢٠٦).

ويستنتج من حكم القاضي سعد بن إبراهيم في هذه القضية على شدته في الأحكام حتى على سادة القوم في المدينة ، كما يستدل بذلك ، على عدالته كقاضي يتوخى العدل والإنصاف بين الناس .

وتدل أخبار القاضي سعد بن إبراهيم على تشدده في قبوله لشهادة الشهود وخاصة من يراه غير مؤهل للشهادة كأن يكون به حمق . فقد جاء رجل يطلب حقاً ومعه شاهد ورجل يشهد على شهادة أخرى من مروان بن أبان بن عثمان (٢٠٧) فقال له سعد : " من شهودك ؟ قال : هذا ، وهذا يشهد على شهادة مروان بن أبان ، فقال له القاضي سعد : هل لك شاهد غير مروان ؟ قال : لا ، فقال له سعد : قد والله أرى أبطل الله ما تطلب " فعاد الرجل إلى مروان بن أبان وأخبره برفض القاضي سعد لشهادته ، فأرسل مروان ابناً له إلى القاضي سعد فقال له : " إن أبي أرسلني يقول : لم ترد شهادتي ؟ فوالله لأنا خير منك ، وأبي خير من أبيك ، وجدي خير من جدك " ، فرد عليه القاضي سعد قائلاً : " يا بني قل لأبيك : يرحم الله أباك ، وجدك ، فأما أنت فلست بخير من أحد ؛ وأما مسألتك إياي : لم رددت شهادته ، فإن أمير المؤمنين يزيد بن عبد الملك كتب إلينا أن نرد شهادة الحمقى ، وإن أباك من الحمقى " (٢٠٨).

وبالإضافة لرد القاضي سعد بن إبراهيم لشهادة الحمقى كان أيضاً لا يقبل شهادة من به ضعف في عقله . فقد شهد عنده رجل بشهادة فلم يثبته القاضي سعد بن إبراهيم بالكذب، ولكن اتهمه في ضعف عقله وقال له : "لولا أني سمعت أنه كان يقال : يدخل الجنة كذا وكذا من هذه الأمة قلوبهم في الضعف على مثل قلوب الطير لعاقبتك ، ولكني أظنك منهم" (٢٠٩).

كما كان القاضي سعد بن إبراهيم لا يجيز شهادة من يبول واقفاً (٢١٠) ؛ بالرغم من ورود ما يبيح ذلك في المصادر (٢١١). ولعل موقفه هذا راجع لمنافاة من يبول واقفاً للوقار ومحاسن العادات ، ولأنه قد يتطايير عليه رشاشه (٢١٢) .

و لم يقتصر القاضي سعد بن إبراهيم في تشدده على الحمقى وضعفاء العقل ومن يبول واقفاً ، بل كان أيضاً شديداً في إقامة الحدود على الفساق من المغنين . فقد سمع يوماً مغنياً يغني - وهو شارب - فأمر به فضربه الحد (٢١٣).

والجدير بالملاحظة ، أن القاضي سعد بن إبراهيم لم يستمر طويلاً على قضاء المدينة في عهد الخليفة يزيد بن عبد الملك (١٠١-١٠٥هـ / ٧٢٠-٧٢٤م) ، حيث قام والي المدينة عبد الواحد النصري بعزله عن القضاء وتولية سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت الأنصاري (ت ١٣٢هـ / ٧٥٠م) على القضاء سنة ١٠٤هـ / ٧٢٣م (٢١٤).

وكان سعيد بن سليمان فاضلاً عابداً كثير الصلاة<sup>(٢١٥)</sup>. وتدل أخباره على أنه كان كارهاً للقضاء<sup>(٢١٦)</sup>. وقد سأل أمير المدينة أن يعفيه من القضاء، ولكن الأمير جمع له شيوخ أهل المدينة فقالوا لسعيد بن سليمان: "لقضاء يَوْمَ لحق أفضل عندنا من صلاتك عُمْرُكَ" فتولى القضاء<sup>(٢١٧)</sup>.

وكانت أول قضية قضى بها سعيد بن سليمان ضد أمير المدينة عبد الواحد النصري الذي كان قد غصب قومًا مالا لهم بِمَلَلٍ<sup>(٢١٨)</sup> فأخرج القاضي سعيد من يديه ذلك المال وقسمه على الفقراء في المدينة<sup>(٢١٩)</sup>.

والملاحظ أن والي المدينة أراد عزل القاضي سعيد بن سليمان لموقفه منه، ولكنه لم يستطع لعدالة القضية التي قضى فيها، بل إن الوالي عُزل من أجل هذه القضية<sup>(٢٢٠)</sup>.

وقد استمر سعيد بن سليمان قاضياً على المدينة حتى وفاة الخليفة يزيد بن عبد الملك سنة ١٠٥هـ/ ٧٢٠م<sup>(٢٢١)</sup>.

#### • عهد الخليفة هشام بن عبد الملك بن مروان (١٠٥-١٢٥هـ/ ٧٢٤-٧٤٣م)

تولى الخلافة هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥هـ/ ٧٢٤-٧٤٣م) فعين خاله إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي والياً على المدينة سنة ١٠٦هـ/ ٧٢٥م<sup>(٢٢٢)</sup> فقام بدوره بتعيين محمد بن صفوان بن عبيد الله الجمحي على قضائها في سنة ١٠٦هـ/ ٧٢٥م<sup>(٢٢٣)</sup>.

وكان القاضي محمد بن صفوان يؤكد على شهادة الأخ لأخيه وجوازها. يروي وكيع عن أخي الزهري<sup>(٢٢٤)</sup> قوله: "حضرت محمد بن صفوان

الجمحي ، وجاءه ابن شهاب<sup>(٢٢٥)</sup> في خصومة له ، وجاء بأخيه أي يشهد له ، فقال خصمه : إن شاهده أخوه ، فأمر به [القاضي] فوجيء<sup>(٢٢٦)</sup> في عنقه ، وأجاز شهادته [أخو ابن شهاب] لأخيه " <sup>(٢٢٧)</sup>.

غير أن القاضي محمد بن صفوان لم يستمر على القضاء طويلاً - خلال ولاية إبراهيم ابن هشام المخزومي - ، بل عُزل وعُين بدلاً عنه الصلت بن زيد بن الصلت الكندي<sup>(٢٢٨)</sup> ، وقد استمر الصلت بن زيد قاضياً في المدينة ، إلى أن عُزل والي المدينة إبراهيم بن هشام المخزومي سنة ١١٤هـ / ٧٣٢م وولي بدلاً عنه خالد بن عبد الملك بن الحارث بن الحكم ابن أبي العاص <sup>(٢٢٩)</sup>.

وقد قام خالد بن عبد الملك بتعيين أبي بكر بن عبد الرحمن بن حويطب (ت ١٣٣هـ / ٧٥١م) قاضياً على المدينة سنة ١١٤هـ / ٧٣٢م <sup>(٢٣٠)</sup> ، ولكن أبا بكر لم يستمر طويلاً على القضاء في عهد الوالي خالد بن عبد الملك ، حيث قام بعزله ورد على قضاء المدينة القاضي السابق محمد بن صفوان <sup>(٢٣١)</sup>.

وبالرغم من أن أغلب المصادر تذكر أن محمد بن صفوان الجمحي هو قاضي المدينة خلال ولاية خالد بن عبد الملك <sup>(٢٣٢)</sup> ، إلا أن وكيلاً في "أخبار القضاة" لم يتيقن من اسمه ، بل يقول: "ثم عُزل أبو بكر بن عبد الرحمن ، ورد محمد بن صفوان الجمحي ، وقيل محمد ابن سليمان الجمحي ، وقيل عبيد الله بن صفوان الجمحي" <sup>(٢٣٣)</sup>.

ويورد وكيع رواية تفيد بأن عبيد الله بن صفوان الجمحي - ولعله يقصد محمد بن صفوان - هو قاضي الوالي خالد بن عبد الملك ، ويذكر قضية قضى فيها ، وهي أن أيوب ابن سلمة بن عبد الله بن الوليد بن المغيرة المحزومي<sup>(٢٣٤)</sup> تزوج فاطمة بنت الحسن بن الحسين بن علي<sup>(٢٣٥)</sup> بدون علم إخوتها ، حيث زوجها إياه ابنها الحسن بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ، فخاصم أحد أخوتها وهو عبد الله بن الحسن أيوب بن سلمة إلى والي المدينة خالد بن عبد الملك ليرد نكاح أيوب بن سلمة من فاطمة بنت الحسن ، فرفعها الوالي إلى قاضيه عبيد الله بن صفوان [محمد بن صفوان] ، ولكن القاضي تخوف أن يقضي على أيوب بن سلمة لقربته من الخليفة هشام بن عبد الملك ، حيث إنه خاله ، غير أن والي المدينة خالد بن عبد الملك أمره أن يشتد ويضرب أيوب بن سلمة فأعادهما القاضي ونسخ نكاح أيوب بن سلمة من فاطمة بنت الحسن فاعترض أيوب بن سلمة على حكم القاضي ، وقال بأنه سيرد نكاح القاضي ، فضربه القاضي سبعين سوطاً<sup>(٢٣٦)</sup> .

غير أن أيوب بن سلمة رفع قضيته إلى الخليفة هشام بن عبد الملك الذي انتقد والي المدينة خالد بن عبد الملك وأعلمه بأن القاضي لم يكن ليتجرأ على ضرب خاله إلا بأمر منه ، ثم أمر الخليفة والي المدينة أن يدعو عشرة من خيار أهل المدينة ليخبروا فاطمة بنت الحسن في نكاحها من أيوب بن سلمة فإن وافقت على أيوب بن سلمة فلها ذلك ، وقد أجاز أمير المؤمنين نكاحها ، وإن كرهت ذلك النكاح فيصرف عنها أيوب بن سلمة فاختارت فاطمة بنت الحسن أيوب بن سلمة وبقيت معه حتى ماتت<sup>(٢٣٧)</sup> .



ويلاحظ في هذه القضية سيطرة والي المدينة على القاضي وإرغامه على إنفاذ الأحكام حتى وإن كان القاضي متخوفاً منها . وليس ذلك بغريب فالصلاحيات الممنوحة للولاة على القضاة كانت قوية ونافذة فهم الذين يولونهم ويعزلونهم متى ما أرادوا<sup>(٢٣٨)</sup>.

وعلى الرغم من السلطة الممنوحة لولاة البلدان في تعيين القضاة وعزلهم والتدخل أحياناً في أقضيتهم إلا أنها كانت تراقب من الخليفة الأموي الذي يتدخل أحياناً ، كما تدخل الخليفة هشام بن عبد الملك في هذه القضية بحلها.

ثم قام الخليفة هشام بن عبد الملك بعزل والي المدينة خالد بن عبد الملك سنة ١١٨هـ / ٧٣٦م ، وكتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري - الذي تولى القضاء والإمارة بالمدينة سابقاً<sup>(٢٣٩)</sup> - ، أن يتولى ولاية المدينة فكان يصلي بالناس عدة أيام حتى وصل الوالي الجديد للمدينة من مكة وهو محمد بن هشام بن إسماعيل المخزومي الذي استمر والياً على المدينة من سنة ١١٨هـ / ٧٣٦م حتى وفاة الخليفة هشام بن عبد الملك سنة ١٢٥هـ / ٧٤٣م<sup>(٢٤٠)</sup>.

والملاحظ أنه خلال إمارة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم للناس بالمدينة كان أيضاً يتولى القضاء خلال تلك الأيام التي سبقت وصول الوالي . ويدل على ذلك ما ذكره وكيع من أن الوالي الجديد للمدينة وهو محمد المخزومي قام بعزل أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وولى بدلاً عنه

مصعب بن محمد بن شرحبيل العبدري على قضاء المدينة سنة ١١٩هـ/٧٣٧م<sup>(٢٤١)</sup>.

ولكن مصعب العبدري لم يستمر على القضاء طويلاً ؛ إذ عزله والي المدينة محمد المخزومي وعيّن بدلاً عنه محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم الأنصاري (ت ١٣٠هـ/٧٥٨م) قاضياً عليها<sup>(٢٤٢)</sup>.

وكان القاضي محمد بن أبي بكر يقضي بين الناس في مؤخر المسجد النبوي<sup>(٢٤٣)</sup>. ويتصف بأنه قاضي زكن أي ذو فطنة وحس صادق وظن كاليقين<sup>(٢٤٤)</sup>. يقول مالك بن أنس : "كان محمد بن أبي بكر ... قاضياً وكان زَكَنًا"<sup>(٢٤٥)</sup>.

ويلاحظ أن القاضي محمد بن أبي بكر كان يقضي أحياناً على أساس إجماع وعمل أهل المدينة ؛ يقول مالك بن أنس : "كان محمد بن أبي بكر على القضاء بالمدينة ، فكان إذا قضى بالقضاء مخالفاً للحديث يقول له أخوه عبد الله ، وكان رجلاً صالحاً: أي أخي أين أنت عن الحديث أن تقضي به ؟ فيقول أيّهات [هيّهات] فأين العمل ؟ يعني ما اجتمع عليه بالمدينة"<sup>(٢٤٦)</sup>.

ومن القضايا التي قضى فيها القاضي محمد بن أبي بكر ، القَسَامَة وتفسيرها في الدم أن يُقتل رجل ولا تقوم على من قتله بينة عادلة كاملة ، فيُستحلف أولياء القتيل خمسين يميناً بأن من ادعوا عليه انفراد بقتل صاحبهم ما شَرَكه في دمه أحد ، فإن حلفوا استحقوا دية قتلهم<sup>(٢٤٧)</sup>؛ يقول أبو ضمرة أنس بن عياض الليثي (ت ٢٠٠هـ/٨١٥م)<sup>(٢٤٨)</sup>: "خرجنا

نتنزه بالعقيق<sup>(٢٤٩)</sup>، ونحن غلمان فعمد غلام من الأشجعين<sup>(٢٥٠)</sup> إلى فوق القصر<sup>(٢٥١)</sup> فرماه غلام بحجر فسقط فوق ميتاً ، فأحلف [القاضي] محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أولياءه قَسَامَةً خمسين رجلاً ؛ لقد سعد فيه حياً ورُمي حياً وبه سقط ، ومن سقوطه مات ، فألزمهم الدية ..."  
(٢٥٢)

واستمر القاضي محمد بن أبي بكر على قضاء المدينة حتى وفاة الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك سنة ١٢٥هـ / ٧٤٣م<sup>(٢٥٣)</sup>.

#### • عهد الخليفة الوليد بن يزيد بن عبد الملك (١٢٥-١٢٦هـ / ٧٤٣-٧٤٤م)

عندما تولى الوليد بن يزيد بن عبد الملك الخلافة سنة ١٢٥هـ / ٧٤٣م قام بعزل والي المدينة محمد بن هشام المخزومي ، وعيّن بدلاً عنه يوسف بن محمد بن يوسف بن الحكم الثقفي والياً على المدينة بالإضافة إلى مكة والطائف<sup>(٢٥٤)</sup>.

وكعادة الولاة الجدد قام يوسف بن محمد الثقفي بتعيين سعد بن إبراهيم ابن عبد الرحمن ابن عوف الزهري قاضياً على المدينة في سنة ١٢٥هـ / ٧٤٣م<sup>(٢٥٥)</sup>. وكان قد سبق أن تولى القضاء بالمدينة في عهد الخليفة يزيد بن عبد الملك (١٠١-١٠٥هـ / ٧٢٠-٧٢٤م)<sup>(٢٥٦)</sup>.

ويورد وكيع في كتابه : "أخبار القضاة" بعض القضايا التي قضى فيها سعد بن إبراهيم في عهد الخليفة الوليد بن يزيد . ومنها ما يرويه جويرية ابن أسماء بن عبيد من أنه شهد سعد بن إبراهيم وقد قدم إليه عبد الله بن

الحسن بن حسن بن علي بن أبي طالب (ت ١٤٤هـ / ٦٧٢م) <sup>(٢٥٧)</sup> ومعه وكيل آل معاوية في قضية ؛ وهي أن : "عبد الله [بن الحسن] قد رَفَعَ في عنصر [عُنقر] عين له بنسب [بينع] <sup>(٢٥٨)</sup>، فحال بينه وبين ذلك وكيل إلى [آل] معاوية، وادعى أن السوادي كله له ، فضرب له سعد أو قاض من قبل أجلاً على أن يأتي بالبينة على ما ادعى، فلم يأت بالبينة حتى انقضى الأجل ، فقال سعد لعبد الله : أترضى أن نخلي بينك وبين عملك ، فإن كنت عَمِلْتَ في حقك ، كما عَمِلْتَ ، وإن كنت عَمِلْتَ في غير حقك، عَقَدَ عليك <sup>(٢٥٩)</sup> ؛ قال [عبد الله] : نعم ؛ قال [سعد] : فقد خَلينا بينك وبين العُقل <sup>(٢٦٠)</sup>، فنَادَى وكيل [آل] معاوية : يا معشر المسلمين أشهد الله وأشهدكم أنني لست بوكيل ، ولا خصم إنما خصمه أمير المؤمنين ، يعني الوليد بن يزيد ، قال له سعد : قد أَقَمْتُ عندي البينة، أنك جَرِي <sup>(٢٦١)</sup> وأنت وكيل ، فلما رأيت الحق توجه عليك ، قلت : لست بوكيل ولا خصم ، أما والله لو نقضي بعلمنا في النعينة [البُعْبُعَة] <sup>(٢٦٢)</sup> لقضينا بغير ما ترى " <sup>(٢٦٣)</sup>.

ويبدو من كلام القاضي سعد بن إبراهيم لوكيل بني معاوية إنه كان يرى بأن حق آل علي بن أبي طالب ليس مقصوراً على تلك الأرض المحدودة بينع والتي نقل زرعها عبد الله بن الحسن بن حسن بن علي بن أبي طالب ؛ بل على كامل أوقاف علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في البغيضة التي استولى عليها خلفاء بني مروان .

ومن جهة أخرى ، يدل كلام القاضي سعد بن إبراهيم على أن القاضي وإن كان يعلم بالحقوق ولمن تكون إلا أن سلطته كقاضٍ مقيدة أحياناً بسلطة

الخليفة الأموي مما يدل - أحياناً - على أن سلطة القاضي لم تكن مستقلة تمام الاستقلال .

والواقع أن موضوع هذه القضية يتعلق بصدقة الخليفة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في ينبع وهو حصن به نخيل وماء وزرع ، وبه أوقاف وصدقات لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - يتوارثها أولاده من بعده (٢٦٤) .

وكان لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في ينبع ضيعتان وهما : البُعَيْعَةُ ، وعيون منها عين أبي نَيْرَ - نسبة إلى مولى لعلي كان يقوم على مال علي في ينبع (٢٦٥) - وقد تصدق بهما علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - على فقراء المدينة وابن السبيل وذوي الحاجة من أقربائه (٢٦٦) .

غير أنه وفي عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان أراد من عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب (ت ٨٠هـ / ٦٩٩م) (٢٦٧) أن يزوج ابنته ليزيد بن معاوية ، ولكن الحسين بن علي وهو خالها - رفض ذلك وأعطى البغيغات عبد الله ابن جعفر بن أبي طالب يأكل منها ويستعين بها على دينه على ألا يزوج ابنته يزيد بن معاوية ، وزوجها ابن عمها القاسم بن محمد بن جعفر ، ولم تزل البغيغات في يد حسين حتى هلك ، ثم استولى عليها يزيد بن معاوية فكانت في يده ، ثم كانت في يد عبد الله بن الزبير وأخذها آل علي ، ثم دفعها عبد الملك إلى آل معاوية ، حتى تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز فردّها إلى آل

علي ، فلما تولى الخلافة يزيد بن عبد الملك ردها إلى آل معاوية <sup>(٢٦٨)</sup> . واستمرت لهم حتى نهاية العصر الأموي .

ومن هنا ، فليس غريباً والحالة هذه في أمر صدقات علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - التي تناوب ملكيتها الخلفاء الأمويون وعبد الله بن الزبير ما عدا الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز - ، أن يرى فيها القاضي سعد بن إبراهيم رأياً يخالف رأي وكيل الخليفة الأموي الوليد بن يزيد ، وأنها من صدقات علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ولورثته فيها نصيب .

والحق أن القاضي سعد بن إبراهيم كان في حكمه شديداً على من يقوم بالتعريض بأفعال الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأوامره ؛ ومنها ما أمر به الرسول - صلى الله عليه وسلم - من قتل كعب بن الأشرف اليهودي ، وهو شاعر كان يهجو ويؤذي الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، ويحرض ويؤلب عليه كفار قريش ، وكان من تولى قتله محمد بن مسلمة بن سلمة بن مالك بن الأوس (ت ٤٦هـ / ٦٦٦م) وصحابة معه ذهبوا لكعب واستدرجوه ثم قتلوه <sup>(٢٦٩)</sup> . وعندما كان سعد بن إبراهيم معزولاً عن القضاء وجالساً عند إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي ، والي المدينة للخليفة هشام بن عبد الملك سنة ١٠٦هـ / ٧٢٥م ، اختصم عند الوالي ابن محمد بن مسلمة وآخر من بني حارثة <sup>(٢٧٠)</sup> ، فقال ابن محمد بن مسلمة : "أنا ابن قاتل كعب بن الأشرف ، فقال الرجل من بني حارثة : والله ما قُتل [كعب] إلا غدرًا" ولم يعترض على ذلك الوالي ، فلما أُستعمل سعد بن إبراهيم على القضاء في ولاية يوسف بن محمد الثقفي وفي خلافة الوليد بن يزيد بن عبد الملك

(١٢٥-١٢٦هـ / ٧٤٣-٧٤٤م)<sup>(٢٧١)</sup>، أحضر القاضي سعد بن إبراهيم الرجل من بني حارثة وقال له : "أنت القاتل : إنما قُتل الأشرف غدرًا ؟ ثم ضربه خمسين ومائة [سوطاً] ، وحلق رأسه ولحيته ، ثم قال : والله لا أفوتك الضرب ما كان لي سلطان" <sup>(٢٧٢)</sup>.

والواقع أن القاضي سعد بن إبراهيم لم يقتصر في إقامته للحدود على المدينة، بل إن إقامته للحدود كان يلزمه حتى وهو بعيد عن منصبه كقاضٍ في المدينة، وكانت أحكامه تلقى قبولاً من الخلفاء الأمويين . فعندما طلبه الخليفة الوليد بن يزيد بالحضور إلى دمشق عين سعد بن إبراهيم بدلاً عنه على القضاء عُبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر ابن الخطاب (ت ١٤٧هـ / ٧٦٤م)<sup>(٢٧٣)</sup> وذهب إلى دمشق ، وخلال انتظاره لمقابلة الخليفة الوليد بن يزيد رأى قريباً للخليفة يطوف في المسجد وهو سكران فضربه في المسجد ثمانين سوطاً وركب عائداً إلى المدينة، ولكن الخليفة الوليد أحضره وعندما سأله عما فعل ، قال القاضي سعد بن إبراهيم: "يا أمير المؤمنين إنك وليتنا أمراً من أمورك، وأني رأيت حقاً لله ضائعاً؛ سكران يطوف في المسجد، وفيه الوفود ووجوه الناس، فكرهت أن يرجع الناس عنك بتعطيل الحدود، فأقمت عليه الحد؛ قال [الخليفة]: جزاك الله خيراً ، وأمر له بمال وصرفه إلى المدينة ... " <sup>(٢٧٤)</sup>.

وبالرغم من عدالة القاضي سعد بن إبراهيم وتشدده في الأحكام القضائية، إلا أنه لم يستمر طويلاً على قضاء المدينة في عهد واليها يوسف بن محمد الثقفي ، فقد قام بعزله وعين بدلاً عنه يحيى بن سعيد الأنصاري (ت

١٤٣هـ/٧٦١م<sup>(٢٧٥)</sup> سنة ١٢٥هـ/٧٤٣م الذي استمر على قضاء المدينة إلى أن قُتل الخليفة الوليد بن يزيد سنة ١٢٦هـ/٧٤٤م<sup>(٢٧٦)</sup>.

ويوصف القاضي يحيى بن سعيد بأنه ثقة كثير الحديث حجة ثبت وفقه ورجل صالح<sup>(٢٧٧)</sup>.

غير أن المصادر المتاحة لا تشير إلى أقضية ليحيى بن سعيد في المدينة خلال توليه القضاء، ولكنها تذكر بأنه استمر قاضياً في العصر العباسي، حيث ولاه الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور (ت ١٥٨هـ/٧٧٥م) القضاء في مدينة الهاشمية بالكوفة في العراق سنة ١٤٣هـ/٧٦٠م<sup>(٢٧٨)</sup>.

#### • عهد الخليفة يزيد بن الوليد بن عبد الملك (١٢٦هـ/٧٤٤م)

تولى الخلافة يزيد بن الوليد بن عبد الملك سنة ١٢٦هـ/٧٤٤م ، فقام بتعيين عبد العزيز ابن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان (ت ١٣٠هـ/٧٤٨م)<sup>(٢٧٩)</sup> والياً على المدينة فجعل على قضائها سعد بن إبراهيم الذي تولى القضاء في المدينة مرات عديدة سابقة<sup>(٢٨٠)</sup>.

ثم قام الخليفة يزيد بن الوليد بعزل والي المدينة عبد العزيز بن عبد الله ابن عثمان ابن عفان وعين بدلاً عنه عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان (ت ١٤٧هـ/٧٦٥م) في سنة ١٢٦هـ/٧٤٤م<sup>(٢٨١)</sup>.

وقد قام الوالي الجديد بعزل القاضي سعد بن إبراهيم وتعيين عثمان بن عمر بن موسى التيمي (ت ١٤٥هـ/٧٦٣م) على قضاء المدينة<sup>(٢٨٢)</sup>. وبهذا يكون القاضي سعد بن إبراهيم قد تولى القضاء في المدينة ثلاث مرات وفي



عهد ثلاثة من خلفاء الأمويين ؛ وهم يزيد بن عبد الملك والوليد بن يزيد بن عبد الملك ويزيد بن الوليد بن عبد الملك . ويدل تكرار عزل وتولية القاضي سعد بن إبراهيم على القضاء على الصلاحية الكبيرة الممنوحة لولاة المدينة والتفويض الكبير الذي منحه لهم الخلفاء الأمويون . كما يدل أيضاً على عدالة القاضي سعد بن إبراهيم ورغبة ولاية المدينة في استمراره قاضياً يقيم الحدود بترامة وسال وتحراً. فقد كان يتحرى صدق الرجال ولا يقبل أي قول ، يقول سعد بن الحجاج العتكي الأزدي (ت ١٦٠هـ / ٧٧٧م): "ما رأيت رجلاً أوقع في رجال أهل المدينة من سعد بن إبراهيم ما كنت لأرفع له رجلاً إلا كذبه" (٢٨٣).

ومن جهة أخرى ، ترتب على تكرار عزل بعض القضاة في المدينة ، أن تعرض لهم السفهاء من الناس وذلك لزوال السلطة من أيديهم فينالون منهم ، وخاصة من أولئك الذين أقيم عليهم حد بسلطة القاضي (٢٨٤). وقد تعرض القاضي سعد بن إبراهيم لأذى بعض من أقام عليهم الحد ، ومع ذلك فقد كان يخشاه الناس لما عرفوا أنه ما يكاد يُعزل عن القضاء حتى يتولاه من جديد ويقيم الحد على من تعرض له (٢٨٥).

• عهد الخليفة مروان بن محمد بن مروان بن الحكم (١٢٧-١٣٢هـ / ٧٤٤-

(٧٥٠م)

بُويغ مروان بن محمد بالخلافة سنة ١٢٧هـ / ٧٤٤م ، فقام بإقرار عبدالعزيز بن عمر بن عبد العزيز على ولاية المدينة ومكة ، ثم عزله سنة

١٢٩هـ/٧٤٦م ، وعيّن بدلاً عنه عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان على المدينة ومكة<sup>(٢٨٦)</sup>.

وقد قام عبد الواحد بن سليمان بتعيين عثمان بن عمر بن موسى التيمي على قضاء المدينة<sup>(٢٨٧)</sup> والذي كان قد تولى قضاءها في عهد الخليفة يزيد بن الوليد بن عبد الملك . وكان للقاضي عثمان بن عمر مكانة رفيعة وجلييلة وعاش حتى ولي القضاء في عهد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور<sup>(٢٨٨)</sup>.

أما آخر قضاة الأمويين المعيّنين في المدينة في المرحلة المروانية فهو محمد بن عمران بن إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله التيمي (ت ١٥٤هـ/٧٧١م)<sup>(٢٨٩)</sup>.

وقد تولى محمد بن عمران القضاء في المدينة في مرحلة عصية من الحكم الأموي، وذلك عند استيلاء الخوارج بقيادة المختار بن عوف الأزدي على المدينة سنة ١٣٠هـ/٧٤٨م ، وهروب والي المدينة عبد الواحد بن سليمان ابن عبد الملك إلى الشام<sup>(٢٩٠)</sup>. ولكن الخليفة مروان بن محمد وجه إلى المدينة عبد الملك بن محمد بن عطية الذي استطاع قتل المختار بن عوف ومن معه من الخوارج ، ثم خرج عبد الملك بن محمد بن عطية إلى اليمن واستخلف والياً على المدينة الوليد بن عروة بن محمد بن عطية<sup>(٢٩١)</sup>، الذي قام بتعيين محمد بن عمران التيمي قاضياً عليها<sup>(٢٩٢)</sup>.

وصف القاضي محمد بن عمران التيمي بأنه قاضٍ مهيب جليل ومن أهل المروءة والصلابة في القضاء، ولا يُطمع في حكمه وله فقه وعلم وأدب<sup>(٢٩٣)</sup>.

والجدير بالملاحظة ، أن القاضي محمد بن عمران التيمي كان يستفيد من علماء وفقهاء المدينة ويشاورهم ، ومن هؤلاء محمد بن عبد الرحمن بن أبي الزناد (ت ١٧٤هـ / ٧٩٠م) ، الذي اشتهر بعلمه بحساب القسم والفرائض وفهمه للقرآن الكريم والحديث النبوي <sup>(٢٩٤)</sup> . يقول محمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧هـ / ٨٢٢م) : "سمعت محمد بن عمران الطلحي قاضينا وأُتي بكتاب يُقرأ عليه فقال : أَعْرِضْ علي محمد بن عبد الرحمن ، فقيل : لا ، فقال : اذهب به فاعرضه عليه ثم جئني به" <sup>(٢٩٥)</sup> .

ويعتبر القاضي محمد بن عمران التيمي آخر من تولى القضاء للمروانيين في العصر الأموي . ولكن شهرته كقاضٍ استمرت في العصر العباسي ، فقد تولى القضاء في المدينة للخليفة العباسي أبي جعفر المنصور <sup>(٢٩٦)</sup> .

ويلاحظ في هذه المرحلة المروانية كثرة عدد القضاة الذين تولوا القضاء في المدينة ، حيث بلغ عددهم سبعة وعشرين قاضياً ، ارتبط تعيينهم بالولاية العديدين الذين تولوا إمارة المدينة في الفترة المروانية ؛ حيث كان الولاية هم الذين يعينون القضاة ويعزلونهم <sup>(٢٩٧)</sup> . كما يلاحظ أيضاً تكرار من تولى القضاء بينهم لفترة أو أكثر ، وذلك راجع لعددهم ونزاهتهم في أحكامهم القضائية . وعلى سبيل المثال تولى القاضي أبو بكر بن محمد الأنصاري القضاء في المدينة المنورة ثلاث فترات ، حيث كان يُعزل ويولى من جديد على القضاء ، وينطبق الأمر أيضاً على القاضي سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الذي عُزل عن منصب القضاء وتولاه ثلاث فترات .

والجدير بالملاحظة ، أن بعض فقهاء المدينة اشتهروا بمقدرتهم على القضاء ومعرفتهم بأحكامه بالرغم من أنهم لم يتولوا القضاء رسمياً ؛ ومن هؤلاء عطاء ابن يسار (ت ١٠٣هـ / ٧٢١م) وكان ثقة كثير الحديث وقاصاً واعظاً جليل القدر<sup>(٢٩٨)</sup>.

يروى البسوي أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب عن أمر ، فسأله إن كان سأل أحد غيره ، فقال نعم سألت عطاء بن يسار فقال له : "فما قال لك ؟ قال: كذا وكذا قال: فاذهب إلى سليمان بن يسار (ت ١٠٧هـ / ٧٢٥م) فسله فأخبرني ما قال لك. قال: فسأله فقال: الأمر فيه كذا وكذا ، وأخبرت ابن المسيب : فقال ابن المسيب : عطاء قاضٍ وسليمان مُفتٍ"<sup>(٢٩٩)</sup>.

ويفهم من هذا النص أن عطاء بن يسار أهل وقادر على القضاء بين الناس؛ أما سليمان بن يسار فإنه مفتٍ يبين المشكل من الأحكام الدينية ويصدر فيها حكماً للناس .

ومما يؤكد مقدرة عطاء بن يسار على القضاء أكثر من الإفتاء ما يقوله عطاء نفسه من أن عبد الله بن عمرو بن العاص (ت ٦٥هـ / ٦٨٥م) قال له: "إنما أنت قاضٍ ولست بمفتٍ"<sup>(٣٠٠)</sup>.

وبالإضافة إلى عطاء بن يسار ، كان يقضي بالمدينة رباح بن عبد الرحمن ابن أبي سفيان بن حويطب العامري (ت ١٣٣هـ / ٧٥١م) ، وذلك في مؤخر المسجد النبوي مع غيره ممن تولوا القضاء رسمياً في المدينة<sup>(٣٠١)</sup>. كما كان يقضي في المسجد النبوي سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج

(ت ١٤٠هـ / ٧٥٧م) ، الذي يُوصف بأنه من عبّاد أهل المدينة وزهادهم<sup>(٣٠٢)</sup>. وكذلك شعبة بن نصاح المخزومي (ت ١٣٠ / ٧٤٨م) ، وكان يقضي في مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -<sup>(٣٠٣)</sup> ، وهو ثقة وإمام أهل المدينة في القراءات<sup>(٣٠٤)</sup> .

والجدير بالملاحظة ، أن بعض هؤلاء القضاة غير المعيّنين رسمياً كانوا في نفس الوقت يقصون (أي يعطون ويذكرون) ويفتون الناس ؛ ومن هنا جاءت الروايات تفيد بأن بعض هؤلاء كانوا يجمعون بين القضاء والإفتاء والقصص<sup>(٣٠٥)</sup> .

فقد كان عطاء بن يسار قاضياً ومفتياً وقاصاً<sup>(٣٠٦)</sup> . وكان سلمة بن دينار يجمع بين القضاء والقصص<sup>(٣٠٧)</sup> .

## ب - قضاة مكة

سيطر الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان على مكة سنة ٧٣هـ / ٦٩٢م وذلك بعد قضاء عامله الحاج بن يوسف الثقفي على خلافة عبد الله بن الزبير ، فارتبطت سياسياً وإدارياً بالدولة الأموية . ولكن يلاحظ أن المصادر المتاحة لا تشير بالتفصيل إلى من تولى قضاء مكة في الفترة الروانية والتي امتدت من سنة ٧٣هـ / ٦٩٢م إلى سنة ١٣٢هـ / ٧٥٠م .

غير أن هناك إشارات في بعض المصادر إلى عدد من القضاة الذين تولوا القضاء في مكة خلال المرحلة الروانية من العصر الأموي . ومن هؤلاء القضاة ؛ طارق بن عمرو المكي<sup>(٣٠٨)</sup> . وقد عُين أيضاً على قضاء وإمارة

المدينة بعد القضاء على حركه مصعب بن الزبير في العراق سنة ٧٢هـ/٦٩١م<sup>(٣٠٩)</sup>. ولا تشير المصادر المتاحة إلى كيفية تعيينه على قضاء مكة ولكنها تكتفي بالقول بأنه قاضي مكة<sup>(٣١٠)</sup>.

وخلال ولاية عمر بن عبد العزيز على المدينة ومكة سنة ٨٧هـ/٧٠٦م ، في عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك بن مروان ، قام عمر بن عبد العزيز بتعيين داود بن عبد الله الحضرمي على قضاء مكة<sup>(٣١١)</sup>.

وعندما تولى الخلافة سليمان بن عبد الملك سنة ٩٦هـ/٧١٥م، قام بتعيين داود بن طلحة الحضرمي قاضياً على مكة وولاه أيضاً إمارة مكة، وكان يقيم الحدود<sup>(٣١٢)</sup>.

وتشير المصادر المتاحة إلى عدد من القضاة في مكة في المرحلة الروائية . غير أنها لا تحدد من تولى تعيينهم ؛ ومن هؤلاء مجاهد بن جبر (ت ١٠٤هـ/٧٢٢م)<sup>(٣١٣)</sup>. وهو مولى لبني مخزوم، وكان فقيهاً ، عالماً ثقة ، كثير الحديث<sup>(٣١٤)</sup>. ويحيى بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن صيفي المكي (ت حوالي ١٢٠هـ/٧٣٨م)<sup>(٣١٥)</sup>. وهو مولى لبني مخزوم ، وكان ثقة وله أحاديث<sup>(٣١٦)</sup>. ويذكر الفاكهي أنه أول قاضٍ على مكة من بني مخزوم<sup>(٣١٧)</sup>. وفي رواية أخرى يذكر الفاكهي أن أول قاضٍ على مكة من بني مخزوم هو المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب بن الحارث القرشي المخزومي (ت حوالي ١٢٠هـ/٧٣٨م)<sup>(٣١٨)</sup>. وكان ثقة ومن وجوه قريش<sup>(٣١٩)</sup>.

كما تولى القضاء بمكة أيضاً، في أواخر الفترة مروانية، عدد من القضاة؛ وهم عبد الله بن المؤمل بن وهب القرشي المخزومي (ت ١٥٠هـ / ٧٦٧م) <sup>(٣٢٠)</sup>. وهو ثقة قليل الحديث <sup>(٣٢١)</sup>، ومحمد بن عبد الرحمن بن هشام المخزومي المعروف بالأوقص (ت ١٦٩هـ / ٧٨٥م) <sup>(٣٢٢)</sup>. وكذلك عبد العزيز بن المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب المخزومي (ت حوالي ١٧٠هـ / ٧٨٧م) <sup>(٣٢٣)</sup>. وكان حليماً محمود القضاء <sup>(٣٢٤)</sup>.

والجدير بالملاحظة، أن القاضي في مكة كان يجلس للناس في الحرم أو بالقرب منه . حيث يُذكر أن من أبواب الحرم باباً يقال له باب القاضي عند باب الأرقم وباب الصفا <sup>(٣٢٥)</sup>؛ مما يرجح أن القاضي كان يجلس ، إما قرب ذلك الموضع من الحرم أو أن ذلك الباب كان يؤدي إلى مجلس القاضي في الحرم <sup>(٣٢٦)</sup>. وبالإضافة إلى جلوس القضاة في الحرم أو قريباً منه للقضاء بين الناس كان الولاة أيضاً يجلسون للقضاء في الحجر <sup>(٣٢٧)</sup>.

أما المتخاصمون من الناس أمام القاضي فكانوا يعرضون قضاياهم ، ويبينون حججهم، وعلى هذا الأساس يحكم القاضي في تلك القضايا بعد أن يحضر الشهود ، ويناقشهم في أقوالهم <sup>(٣٢٨)</sup>.

وتشير المصادر المتاحة إلى بعض من الأفضية التي قضى فيها قضاة مكة المتأخرون ، ولكنها أفضية كانت في العصر العباسي ؛ حيث إن بعض القضاة استمروا يقضون في مكة في بداية العصر العباسي كمحمد بن عبد الرحمن الأوقص وعبد العزيز بن عبد المطلب بن عبد الله بن حنطب <sup>(٣٢٩)</sup>.

ومن هنا يلاحظ أن المصادر المتاحة لا تتوسع في الحديث عن قضاة مكة في الفترة المروانية، فلم تحدد كيفية تولي أغلب القضاة للقضاء في مكة، وكذلك لم تتناول أقضيّتهم كما هو الحال في المدينة، ولكن هذا لا ينفي وظيفة القضاء في مكة في الفترة المروانية ويتعارض مع ما ذكره أحد الباحثين من أن وظيفة القضاء اقتصرّت على المدينة طوال عهد بني أمية حتى العصر العباسي<sup>(٣٣٠)</sup>.

### خاتمة

كان الهدف من هذه الدراسة توضيح دور قضاة المدينة ومكة في العصر الأموي (٤١-١٣٢هـ / ٦٦١-٧٥٠م) خلال المراحل السفينانية والزبيرية والمروانية، وذلك بتعريف قضاة كل فترة من تلك الفترات وتوضيح الأقضية التي تناولوها .

وقد بينت الدراسة في تمهيدها الأهمية التي أولاها الإسلام للقضاء وقضاء الرسول - صلى الله عليه وسلم - والخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - حيث كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يفصل في الخصومات عند قيام الدولة الإسلامية في المدينة ، ثم صار القضاء من بعد الرسول - صلى الله عليه وسلم - في عداد الوظائف الداخلة تحت الخلافة في عهد الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - بالإضافة إلى قيام الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - بتعيين القضاة المساعدين لهم . . .

وأظهرت الدراسة أن وظيفة القضاء في العصر الأموي بدأت في عهد الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان الذي عين قاضياً للفصل في الخصومات



بين الناس في المدينة ، ومنذ عهد الخليفة معاوية بدأت صورة القاضي المعين رسمياً تتضح، وكان يتولى تعيينهم ولاية المدينة الذين كان لهم سلطة نافذة على هؤلاء القضاة .

وأوضحت الدراسة أن قضاة المدينة كانوا أكثر عددًا من قضاة مكة ؛ وذلك لأن المدينة كانت حاضرة للدولة الإسلامية منذ هجرة الرسول - صلى الله عليه وسلم - إليها إلى أن انتقل الخليفة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - منها إلى مدينة الكوفة بالعراق . ولكنها بقيت في العصر الأموي تحظى بالاهتمام من قبل الخلفاء الأمويين ؛ لأنها دار الهجرة وموطن الصحابة رضي الله عنهم .

وأظهرت الدراسة أن سياسة الخلفاء الأمويين القائمة على عزل الولاية في عهد كل خليفة ترتب عليها قيام الولاية الجدد المعينين بعزل القضاة وتعيين قضاة جدد، وكان ذلك أوضح ما يكون في تعيين قضاة المدينة .

وبينت الدراسة العديد من القضايا التي قضى فيها قضاة المدينة واعتمادهم في الفصل في تلك القضايا على القرآن الكريم والسنة النبوية ؛ وأن بعض القضاة كانوا يشاورون فقهاء المدينة يأخذون برأيهم قبل الحكم في قضاياهم . ويستدل من الدراسة وجود العديد من القضاة في مكة بالرغم من ندرة المعلومات عن قضاياهم في تلك الفترة التاريخية .

ويلاحظ العدد الكبير من الفقهاء في كل من المدينة ومكة المؤهلين للقضاء، بالرغم من أنهم لم يعينوا رسمياً من قبل ولاية المدينة ومكة .

ويستنتج من الدراسة الاستقلالية النسبية لقضاة المدينة ومكة في العصر الأموي على الرغم من تبعية هؤلاء القضاة في تعيينهم للولاة .

كما يستنتج أيضاً كثرة عدد قضاة المدينة وأنهم امتازوا بالتراحة والعدل في أحكامهم ، وأن بعضهم كانت لهم بعض القضايا التي حكموا فيها غير متأثرين بأي ضغوط سواء من الولاة أو الخلفاء .

كما يلاحظ من الدراسة أن بعض القضاة كانوا يتميزون بصفات علمية متعددة ، فقد كان القاضي - في نفس الوقت - مفتياً وقاصاً وفقياً ومحدثاً، وهذه صفة ظاهرة للقضاة في العصر الأموي تلتها مرحلة تطور للقاضي المختص بالقضاء والتي أصبحت واضحة في العصر العباسي .

ومن هنا ، يمكن القول إن قضاة المدينة ومكة في العصر الأموي كانوا امتداداً لتأصيل نظام القضاء في الدولة الإسلامية والذي بدأ في عصر النبوة والعصر الراشدي؛ كما يمكن القول - أيضاً - إن قضاة المدينة ومكة لعبوا دوراً هاماً في تطوير النظام القضائي في العصر الأموي، ليس فقط من حيث تعدد مواهبهم العلمية، بل - أيضاً - من حيث نزاهتهم وعدالتهم في أحكامهم القضائية .

وأخيراً ، لعل هذه الدراسة قد أوفت موضوع قضاة المدينة ومكة في العصر الأموي حقه . وهي - على أية حال - محاولة قصد بها تسليط الضوء على دور تلك الفئة المميزة إبان فترة مهمة من التاريخ الإسلامي .

## الهوامش والتعليقات

(١) يورد ابن النديم في الفهرست مجموعة من الكتب المؤلفة عن القضاء والقضاة ككتاب أدب القاضي لأحمد الخصّاف ، وكتاب أدب القاضي لعبد الحميد بن عبد العزيز أبو حازم القاضي ، وكتاب أدب القاضي للحسن بن زياد اللؤلؤي ، وكتابي أدب القاضي والوديعة والأقضية لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي وكتاب القضاء وأدب القاضي لداود ابن علي بن داود بن خلف الأصفهاني وغيرها من الكتب . انظر: محمد بن إسحاق بن النديم ، الفهرست، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، د.ت ، ص ص ٢٨٨-٢٩٠ ، ٢٩٢-٢٩٣ ، ٢٩٦-٣٠٤ .

(٢) هناك العديد من الدراسات عن القضاء والقضاة في العصر الإسلامي وخاصة العصر العباسي. انظر على سبيل المثال لا الحصر: محمد ضيف بطانية، القضاء في الإسلام، مجلة الدارة، العدد ١، ١٤٠٩هـ ؛ سامي أحمد عبد الحليم إمام ، قضاء المظالم في عصر الدولة العباسية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، العدد ٥ ، ١٩٨٤م ؛ محمود الشرقاوي، القضاء في الإسلام ، الدمام : دار صالح للنشر والتوزيع ، د.ت ؛ صالح العلي ، قضاة بغداد في العصر العباسي ، مجلة العرب ، مجلد ١٢ ، الرياض: ١٩٦٩م . وغيرها من الدراسات التي تناولت في ثناياها القضاة، ولكنها أتت ضمن دراسات عامة عن الحجاز في العصر الأموي وغيره، وقد استفادت منها هذه الدراسة كونها ذكرت بعض قضاة المدينة ومكة، وسيشار إليها في هوامش هذه الدراسة .

(٣) محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب، دار صادر: بيروت، د.ت، ج١٥، ص ١٨٦ .

- (٤) انظر : محمد بن حبيب بن أمية البغدادي ، المحبر ، ت. ايلزه ليختن شتيتز ، بيروت : المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، د.ت ، ص ص ١٣٢ - ١٣٧ ؛ وانظر أيضاً : المنمق في أخبار قریش ، ت. خورشيد أحمد فاروق ، ط ١ ، بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ص ٣٦٨ .
- (٥) انظر : إلهام أحمد البابطين ، الحياة الاجتماعية في مكة منذ ظهور الإسلام حتى نهاية العصر الأموي ، ط ١ ، الرياض : مطابع الخالد للأوفست ، ١٤١٩ هـ ، ص ١٢٢ .
- (٦) البابطين ، الحياة ، ص ١٢٢ .
- (٧) ابن منظور ، لسان ، ج ١٢ ، ص ١٤٠ .
- (٨) سورة يونس ، الآية ٩٣ .
- (٩) سورة النمل ، الآية ٧٨ .
- (١٠) سورة النساء ، الآية ٦٥ .
- (١١) سورة المائدة ، الآية ٤٨ .
- (١٢) انظر : محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، ت. محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، د.ت ، كتاب الأحكام ، باب التغليظ في الحيف والرشوة ، وباب الحاكم يجتهد فيصيب الحق ، ج ٢ ، ص ص ٧٧٥ - ٧٧٦ ؛ انظر أيضاً : محمد بن خلف بن حيان وكيع ، أخبار القضاة ، بيروت : عالم الكتب ، د.ت ، ج ١ ، ص ص ٧ - ١٦ .

(١٣) انظر : محمد بن سعد بن منيع البصري ، الطبقات الكبرى ، بيروت : دار صادر ، د.ت ، جـ ٢ ، ص ص ٣٣٧-٣٥٠ ؛ وكيع ، أخبار ، ص ص ٨٤-١٠٢ .

(١٤) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٤٤٦ ؛ خليفة بن خياط العصفري ، تاريخ خليفة بن خياط ، ت. أكرم العمري ط ٢ ، الرياض : دار طيبة للنشر والتوزيع ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، ص ص ٨٧ ، ٩٢ ؛ محمد بن إسحاق الفاكهي ، أخبار مكة في قلم الدهر وحديثه ، ت. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ، ط ٢ ، بيروت : دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م ، جـ ٣ ، ص ١٧٥ . وانظر ترجمة عتاب ابن أسيد عند : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٤٤٦ ؛ عز الدين علي بن محمد الجزري ابن الأثير ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ، بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م ، جـ ٣ ، ص ص ٤٥٢-٤٥٣ .

(١٥) انظر : أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، بيروت : دار الكتب العلمية ، د.ت ، جـ ١٤ ، ص ص ١٩٨-١٩٩ .

(١٦) الفاكهي ، أخبار ، جـ ٣ ، ص ١٧٥ .

(١٧) الباطين ، الحياة ، ص ١٢٢ .

(١٨) الفاكهي ، أخبار ، جـ ٣ ، ص ١٧٦ ؛ وقارن : ابن الأثير ، أسد ، جـ ٣ ، ص ٤٥٢ . حيث يذكر أن الرسول صلى الله عليه وسلم رزقه درهمين ، والأرجح ما ذكره الفاكهي .

(١٩) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ١٢٣ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٠٤ .

- (٢٠) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص ٩٧ ، ١٢٣ . حيث يذكر أن الخليفة أبا بكر - رضي الله عنه - وعتاب بن أسيد توفيا في يوم واحد . نفس المصدر ، ص ١٢٣ .
- (٢١) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٤ ، القاهرة : دار المعارف ، د.ت ، ج٤ ، ص ٢١٣ .
- (٢٢) وكيع ، أخبار ، ج١ ، ص ١٠٦ . وانظر فترة تعيينه عند : أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، ط ١ ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٤١٢هـ/١٩٩١م ، ج٦ ، ص ٢٠٩ . وانظر ترجمة يزيد بن سعيد عند : ابن حجر ، تهذيب ، ج٦ ، ص ٢٠٩ .
- (٢٣) ابن سعد ، الطبقات ، ج٢ ، ص ٣٥٩ ؛ وكيع ، أخبار ، ج١ ، ص ١٠٨ . وانظر ترجمة زيد بن ثابت عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج٢ ، ص ص ٣٥٨-٣٦٢ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج٢ ، ص ٢٣٣ .
- (٢٤) ابن سعد ، الطبقات ، ج٥ ، ص ٤٦٠ ؛ خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ١٥٣ . وانظر ترجمة نافع بن عبد الحارث الخزاعي عند : ابن الأثير ، أسد ، ج٤ ، ص ص ٥٢٤-٥٢٦ .
- (٢٥) ابن الأثير ، أسد ، ج٤ ، ص ٥٢٤ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج٥ ، ص ٦٠٢ .
- (٢٦) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ١٥٣ . الفاكهي ، أخبار ، ج٣ ، ص ١٨١ . وانظر ترجمة خالد بن العاص المخزومي عند : المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبيري ، كتاب نسب قريش ، ت. إ. ليفي بروفيسال ، ط ٣ ، القاهرة : دار المعارف ، د.ت ، ص ص ٣١٢-٣١٣ ؛ ابن الأثير ، أسد ، ج١ ، ص ص ٥٧٧-٥٧٨ .

- (٢٧) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١١٠ .
- (٢٨) انظر : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٢ ، ص ص ٣٥٩-٣٦٠ . الطبري ، تاريخ ، جـ ٤ ، ص ٤٢٢ .
- (٢٩) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ١٧٨ . وانظر ترجمة عدي بن ربيعة القرشي عند : ابن الأثير ، أسد ، جـ ٣ ، ص ٦٢٣ .
- (٣٠) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ١٧٨ .
- (٣١) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٢ ، ص ٣٦٠ .
- (٣٢) انظر ترجمته عند : ابن الأثير ، أسد ، جـ ٥ ، ص ص ٢٥٠-٢٥١ .
- (٣٣) انظر ترجمته عند : ابن الأثير ، أسد ، جـ ٤ ، ص ص ٩٢-٩٣ ؛ ابن حجر تهذيب ، جـ ٤ ، ص ٥٤٦ .
- (٣٤) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٢٠١ .
- (٣٥) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ١١٣ ، ١٤١ ؛ وانظر هنا : صالح أحمد العلي ، إدارة الحجاز في العهود الإسلامية الأولى ، مجلة الأبحاث ، عدد ٤٠٢ ، السنة ٢١ ، بيروت : الجامعة الأمريكية ، ١٩٦٨م ، ص ٢٢٥ ، ٢٣٢ .
- (٣٦) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ص ٢١-٢٢ ؛ خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٢٢٨ ؛ عبد الله بن مسلم ابن قتيبة ، المعارف ، ت. ثروت عكاشة ، ط ٤ ، القاهرة : دار المعارف ، د.ت ، ص ٥٥٨ ؛ الطبري ، تاريخ ، جـ ٥ ، ص ١٧٢ . وانظر ترجمة عبد الله بن نوفل عند : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ص ٢١-٢٢ ؛ ابن الأثير ، أسد ، جـ ٣ ، ص ص ٣٠٣-٣٠٤ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ١١٣-١١٦ .

- (٣٧) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٣٨ ؛ الطبري ، تاريخ ، جـ ٥ ، ص ١٧٢ . انظر أيضاً: خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص ٢٠٤ ، ٢٢٨ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١١٣ . وانظر ترجمة مروان بن الحكم عند : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ص ٣٥-٤٣ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٥ ، ص ص ٤٠٤-٤٠٥ .
- (٣٨) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ١١٣-١١٤ .
- (٣٩) انظر : محمد محمد حسن شرّاب ، المدينة في العصر الأموي (دراسة سياسية وإدارية واجتماعية واقتصادية وفكرية) ، ط ١ ، دمشق : مؤسسة علوم القرآن ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ، ص ص ٢٣٦-٢٣٧ .
- (٤٠) ابن قتيبة ، المعارف ، ص ٥٥٨ ؛ وقارن : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٢٢ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١١٣ .
- (٤١) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١١٤ . وانظر ترجمة عبد الله بن المطلب بن حنطب بن الحارث المخزومي عند : الزبيري ، نسب ، ص ص ٣٣٨-٣٣٩ . ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٣ ، ص ١٢٧ .
- (٤٢) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١١٥ . وحول عتق ولد الزنا انظر : ابن ماجه ، سنن ، كتاب العتق ، باب عتق ولد الزنا ، جـ ٢ ، ص ٨٤٦ . وانظر ترجمة الحارث بن نوفل عند : ابن حجر ، تهذيب ، جـ ١ ، ص ٤٢٠ .
- (٤٣) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١١٣ .
- (٤٤) انظر : مالك بن أنس الأصبحي ، الموطأ ، ت. محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م ، كتاب الأقضية ، باب القضاء باليمين مع الشاهد ، جـ ٢ ، ص ٧٢١ .



(٤٥) انظر : مالك ، الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء باليمين مع الشاهد ، ج ٢ ، ص ٧٢٢ .

(٤٦) انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج ٥ ، ص ص ٣٠-٣٥ ؛ الزبيرى ، نسب ، ص ١٧٦ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج ٢ ، ص ص ٣١٤-٣١٥ .

(٤٧) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٢٢٨ ؛ الطبري ، تاريخ ، ج ٥ ، ص ٢٣٢ ؛ وكيع ، أخبار ، ج ١ ، ص ١١٦ . وانظر ترجمة أبي سلمة عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج ٥ ، ص ص ١٥٥-١٥٧ ؛ وكيع ، أخبار ، ج ١ ، ص ص ١١٦-١١٨ .

(٤٨) ابن سعد ، الطبقات ، ج ٥ ، ص ١٥٧ ؛ وكيع ، أخبار ، ج ١ ، ص ١١٦ .

(٤٩) وكيع ، أخبار ، ج ١ ، ص ١١٨ ؛ وحول شهادة صاحب الحق مع الشاهد الواحد ، انظر : مالك ، الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء فيمن هلك وله دين ، وعليه دين ، له فيه شاهد واحد ، ج ٢ ، ص ٧٢٥ ؛ انظر أيضاً : إبراهيم بن عبد الله الهمداني الحموي ابن أبي الدم ، كتاب أدب القضاء ، ت . محيي هلال السرحان ، ط ١ ، بغداد : مطبعة الإرشاد ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ، ج ١ ، ص ص ٢٢٧-٢٣٣ .

(٥٠) انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج ٥ ، ص ص ١٧٤-١٧٥ .

(٥١) مالك ، الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء باليمين مع الشاهد ، ج ٢ ، ص ٧٢٢ .

(٥٢) لم يقف الباحث للمندر بن علي بن أبي الحكم على ترجمة في المصادر المتاحة .

- (٥٣) انظر : ابن منظور ، لسان ، جـ ٧ ، ص ص ١٩٦-١٩٧ .
- (٥٤) يعقوب بن سفيان البسوي ، المعرفة والتاريخ ، ت. أكرم ضياء العمري ، ط ١ ، المدينة المنورة : مكتبة الدار ، ١٤١٠هـ ، جـ ١ ، ص ٥٥٨ .
- (٥٥) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٢٢٢ ؛ الطبري ، تاريخ ، جـ ٥ ، ص ٢٩٣ .
- (٥٦) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ص ١٥٥ ، ١٥٨ ؛ خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٢٢٢ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١١٨ . وانظر ترجمة مصعب بن عبد الرحمن عند : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ص ١٥٧-١٦٠ .
- (٥٧) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ص ١٥٥ - ١٥٨ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١١٨ .
- (٥٨) انظر : أبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني ، كتاب الأغاني ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، د.ت ، جـ ٥ ، ص ٧٤ .
- (٥٩) انظر : أرسن موسى رشيد ، الشرطة في العصر الأموي ، ط ١ ، ترجمة أحمد مبارك البغدادي ، الكويت : مكتبة السندس ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م ، ص ص ٨٧-٩٠ .
- (٦٠) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١١٨ .
- (٦١) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ١٥٨ .
- (٦٢) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ١١٨-١١٩ .
- (٦٣) انظر ترجمته عند : ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٣ ، ص ٢٧٣ .

(٦٤) انظر : مالك ، الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب ما جاء في اليمين على المنبر ، جـ ٢ ، ص ٧٢٨ ؛ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ، صحيح البخاري ، ت. عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، بيروت : دار الفكر ، ١٩٩٤م/١٤١٤هـ ، كتاب الشهادات ، باب يحلف المدعى عليه حيثما وجبت عليه اليمين ولا يُصرف من موضع إلى غيره ، جـ ٣ ، ص ٢١٤ .

(٦٥) مالك ، الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب ما جاء في الحنث على منبر النبي صلى الله عليه وسلم ، جـ ٢ ، ص ٧٢٧ .

(٦٦) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٢٢٨ . وانظر ترجمة الوليد بن عتبة بن أبي سفيان عند : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (٦١-٨٠هـ) ، ت. عمر عبد السلام تدمري ، ط ١ ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م ، ص ص ٢٢٦-٢٦٧ . وليس لهذا الكتاب أجزاء ، بل سنوات للعهود والحوادث . وسيشار إليه كما اعتمده المحقق .

(٦٧) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٢٢٨ ؛ الطبري ، تاريخ ، جـ ٥ ، ص ٣٠٨ . وانظر ترجمة عمرو العامري عند : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، جمهرة أنساب العرب ، ط ١ ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ، ص ١٦٧ .

(٦٨) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٢٣٨ ؛ الطبري ، تاريخ ، جـ ٥ ، ص ٣٩٩ . وانظر ترجمة عمرو بن سعيد بن العاص عند : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ص ٢٣٧-٢٣٨ .

- (٦٩) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٢٥٦ . وانظر ترجمة عبد الله بن عثمان عند : ابن الأثير ، أسد ، جـ ٣ ، ص ٢٠٤ .
- (٧٠) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٢٣٥ ؛ الطبري ، تاريخ ، جـ ٥ ، ص ٤٧٧ .
- (٧١) الطبري ، تاريخ ، جـ ٥ ، ص ٤٧٧ .
- (٧٢) انظر : الطبري ، تاريخ ، جـ ٥ ، ص ٤٧٩ .
- (٧٣) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٢٠ ؛ شُرَّاب ، المدينة ، ص ٢٤١ . وانظر ترجمة عبد الله ابن طلحة عند : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ١٦٠ - ١٦١ ؛ ابن حزم ، أنساب ، ص ١٣١ .
- (٧٤) ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٣ ، ص ١٦ .
- (٧٥) انظر : خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٢٣٧ ؛ الطبري ، تاريخ ، جـ ٥ ، ص ٤٨٢ .
- (٧٦) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٤١ . انظر ملحق رقم (١) .
- (٧٧) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١١١ - ١١٣ .
- (٧٨) انظر ترجمته عند : ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٤ ، ص ٥٣٧ .
- (٧٩) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٢ ، ص ٣٦٠ .
- (٨٠) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ٢٦١ .
- (٨١) انظر : الفاكهي ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٨٥ ، ٢٩٧ .
- (٨٢) الفاكهي ، أخبار ، جـ ١ ، ص ٢٩٧ - ٢٩٨ . جـ ٣ ، ص ١٨٥ - ١٨٦ .

- (٨٣) الطبري ، تاريخ ، جـ ٥ ، ص ١٧٢ .
- (٨٤) الطبري ، تاريخ ، جـ ٥ ، ص ص ١٧٢ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ؛ انظر أيضاً : ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، بيروت : دار صادر ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٩م ، جـ ٣ ، ص ٤٢٠ ؛ عز الدين عبد العزيز ابن عمر بن فهد ، غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام ، ت. فهيم محمد شلتوت ، ط ١ ، مكة المكرمة : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة : جامعة أم القرى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ، جـ ١ ، ص ٤٨ .
- (٨٥) الفاكهي ، أخبار ، جـ ٣ ، ص ص ١٧٦-١٧٧ ؛ محمد بن أحمد الفاسي ، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ن ت. محمد الفقسي ، ط ٢ ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ، جـ ١ ، ص ١٦٢ .
- (٨٦) الفاكهي ، أخبار ، جـ ٣ ، ص ١٧٦ . ابن فهد ، غاية المرام ، جـ ١ ، ص ٥٧ . وانظر ترجمة عبد الله بن خالد بن أسيد عند : ابن الأثير ، أسد ، جـ ٣ ، ص ١١٧ .
- (٨٧) الفاكهي ، أخبار ، جـ ٣ ، ص ١٧٦ . ولم يقف الباحث على ترجمة لسعيد ابن أبي طلحة في المصادر المتاحة .
- (٨٨) انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ص ٢٨٥-٢٨٦ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٤ ، ص ص ٤٣-٤٤ .
- (٨٩) انظر : البغدادی ، المنق ، ص ٣٠١ ؛ انظر أيضاً : ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٤ ، ص ٤٣ .

- (٩٠) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٢٥١ ؛ البغدادى ، المنطق ، ص ٣٠١ ؛ وكيع ، أخبار ، ج ١ ، ص ص ٢٦٢-٢٦٣ ؛ ابن فهد ، غاية المرام ، ج ١ ، ص ص ١٣٦ - ١٣٨ ؛ وانظر ترجمة عبد الرحمن بن زيد عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج ٥ ، ص ص ٤٩-٥١ ؛ الذهبي ، تاريخ (٦١-٨٠هـ) ، ص ص ١٧٤-١٧٥ . انظر ملحق رقم (٢) .
- (٩١) انظر : خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص ٢٥١-٢٥٢ ، ٢٥٤ ؛ أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري ، أنساب الأشراف ، بغداد : مكتبة المثنى ، د.ت ، ج ٥ ، ص ص ١٨٨-٢٠٤ .
- (٩٢) أحمد بن جعفر بن واضح اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ، بيروت : دار صادر ، د.ت ، ج ٢ ، ص ٢٥٥ ؛ أبو حنيفة أحمد بن داود الدئنيوري ، الأخبار الطوال ، ت. حسن الزين ، بيروت : دار الفكر الحديث ، ص ص ١٩٦ ، ٢١٢ ؛ الذهبي ، تاريخ (٦١-٨٠هـ) ، ص ص ٣١٠-٣١٥ .
- (٩٣) وكيع ، أخبار ، ج ١ ، ص ص ١٢٣-١٢٤ . حيث ذكر وفاة عبد الله ابن الزبير على المدينة وأولهم عبيدة بن الزبير أخو عبد الله بن الزبير .
- (٩٤) انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج ٥ ، ص ص ١٢٢-١٢٣ ، ٣٠٩ ؛ ابن حزم ، أنساب ، ص ١٣١ .
- (٩٥) ابن سعد ، الطبقات ، ج ٥ ، ص ص ١٢٢-١٢٣ ؛ ابن قتيبة ، المعارف ، ص ٤٣٧ . وانظر ترجمة سعيد بن المسيب عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج ٥ ، ص ص ١١٩-١٤٣ .
- (٩٦) انظر : الهامش السابق رقم (٧٣) .
- (٩٧) انظر ملحق رقم (١) .

- (٩٨) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ١٢٣-١٢٤ . انظر ملحق رقم (٣) .
- (٩٩) انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ص ٤٦٣-٤٦٤ ؛ ابن قتيبة ، المعارف ، ص ٤٣٤ ؛ ابن الأثير ، أسد ، جـ ٣ ، ص ٤٤١ .
- (١٠٠) ابن قتيبة ، المعارف ، ص ٤٣٤ ؛ الفاكهي ، أخبار ، جـ ٣ ، ص ٢١٥ .
- (١٠١) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ص ٤٦٣-٤٦٤ . والقاص : هو الذي يقص القصص أي الأخبار . انظر : ابن منظور ، لسان ، جـ ٧ ، ص ص ٧٥-٧٣ . ويطلق اسم القاص على صاحب الموعظة ، والقصة على التذكير والوعظ . انظر : أبا الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ، كتاب القصص والمذكرين ، ت. مارلين سوارتز ، بيروت : دار المشرق ، ١٩٧١ م ، ص ص ٩-١٠ .
- (١٠٢) هناك ارتباط وثيق بين القاضي والقاص ، انظر هنا : جمال محمد داود جودة ، القصص والقصص في صدر الإسلام بين الواقع التاريخي والنظرة الفقهية ، مجلة دراسات تاريخية ، جامعة دمشق ، السنة ١٠ ، عدد ٣٣-٣٤ ، ١٩٨٩ م ، ص ص ١١٧-١١٨ .
- (١٠٣) انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ص ٤٧٢-٤٧٣ ؛ البخاري ، التاريخ الكبير ، بيروت : دار الكتب العلمية ، د.ت ، جـ ٥ ، ص ١٣٧ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٣ ، ص ص ١٩٩-٢٠٠ .
- (١٠٤) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٤٧٢ .
- (١٠٥) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ٢٦٢ .
- (١٠٦) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٤٤٣ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٣ ، ص ص ١٩٩-٢٠٠ .

(١٠٧) انظر : الزبيري ، نسب ، ص ٢٤٢ ؛ البلاذري ، كتاب جُمْل من أنساب الأشراف ، ط ١ ، ت. سهيل زكار ورياض زركلي ، بيروت : دار الفكر ، ١٤١٧/١٩٩٦ م ، ج ٦ ، ص ص ٣٥٩-٣٦٠ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج ٣ ، ص ٦٧ . انظر ملحق رقم (٤) . وانظر ترجمة عبّاد بن عبد الله ابن الزبير عند : الذهبي ، تاريخ (٨١-١٠٠هـ) ، ص ص ٩٧-٨٩ . ابن حجر ، تهذيب ، ج ٣ ، ص ٦٧ .

(١٠٨) مالك ، الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء في شهادة الصبيان ، ج ٢ ، ص ٧٢٦ . وحول شهادة الصبيان ، انظر : مالك ، نفس المصدر ؛ وكيع ، أخبار ، ج ١ ، ص ص ١٤٨-١٤٩ هامش ٣ ؛ السيد سابق ، فقه السنة ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، د.ت ، ج ٣ ، ص ص ٤٣٢-٤٣٣ .

(١٠٩) البغدادي ، المنق ، ص ٣٩٩ . ولم يقف الباحث للمهاجر بن الوليد المخزومي على ترجمة في المصادر المتاحة ، ولعله المهاجر بن خالد بن الوليد ابن المغيرة المخزومي أو المهاجر بن عبدالرحمن بن خالد بن الوليد . انظر : الزبيري ، نسب ، ص ٣٢٧ ؛ ابن حزم ، أنساب ، ص ١٤٧ .

(١١٠) حول أسباب جلد عبد الله بن الزبير لأخيه عمرو بن الزبير ، انظر : ابن سعد ، الطبقات ، ج ٥ ، ص ص ١٨٥-١٨٦ .

(١١١) ابن سعد ، الطبقات ، ج ٥ ، ص ٤٧٢ . انظر ملحق رقم (٥) .

(١١٢) ابن سعد ، الطبقات ، ج ٥ ، ص ٤٧٢ ؛ وقارن : وكيع ، أخبار ، ج ١ ، ص ٢٦١ ؛ إبراهيم ابن علي بن يوسف الشيرازي ، طبقات الفقهاء ، ت. خليل الميس ، بيروت ، دار القلم ، د.ت ، ص ٥٨ .

(١١٣) وكيع ، أخبار ، ج ١ ، ص ص ٢٦١-٢٦٢ .



(١١٤) سورة آل عمران ، الآية ٧٧ ؛ وانظر : البخاري ، صحيح كتاب الشهادات ، باب قول الله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [سورة آل عمران ، الآية ٧٧] ، جـ ٣ ، ص ٢١٥ .

(١١٥) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ٢٦١-٢٦٢ . وعن الحلف باليمين على المدعى عليه ، انظر : البخاري ، صحيح ، كتاب الشهادات ، باب سؤال الحاكم المدعى : هل لك بينة ؟ قبل اليمين ، وباب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود ، جـ ٣ ، ص ص ٢١٢-٢١٤ ؛ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، سنن أبو داود ، ت . عبيد الدعاس وعادل السيد ، ط ١ ، بيروت : دار الحديث ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م ، كتاب الأقضية ، باب في اليمين على المدعى عليه ، جـ ٤ ، ص ٤٠ .

(١١٦) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ٢٦٢ . والمرجح أن ابن عباس يشير إلى الآية الكريمة رقم ٢٨٢ من سورة البقرة وفيها : ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ الآية . أي من العدول المرتضى دينهم وصلاحتهم . انظر : الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م ، جـ ٣ ، ص ص ١١٥-١٢٤ .

(١١٧) انظر : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٢ ، ص ٣٦٨ .

(١١٨) انظر ترجمته عند : ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٣ ، ص ص ٧-٨ .

(١١٩) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص ٢٩٣ ، ٢٩٦ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٢٤ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٣ ، ص ٨ .

(١٢٠) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٢٤ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٣ ، ص ٧ .

(١٢١) العُمَرِي : أصل العمرى مأخوذ من العمر وهو أن يدفع الرجل إلى أخيه داراً فيقول : هذه لك عُمْرُكَ أو عُمْرَى ، أي مات دفعت الدار إلى أهله ، وكان ذلك في الجاهلية ، وبعد الإسلام أبطل ذلك العمل ، وأصبح من أعمار داراً فهي لورثته من بعده . انظر : ابن منظور ، لسان ، جـ ٤ ، ص ص ٦٠٢-٦٠٣ .

(١٢٢) انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٢ ، ص ٥٧٤ ؛ الذهبي ، تاريخ (٦١-٨٠هـ) ، ص ص ٣٧٧-٣٨١ .

(١٢٣) انظر : علي بن الحسين بن هبة الله ابن عساكر ، تهذيب تاريخ دمشق الكبير ، ط ٣ ، ت. عبد القادر بدران ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ، جـ ٧ ، ص ٤٤ .

(١٢٤) الحائط : الجدار لأنه يحوط ما فيه والمقصود هنا أنها بنت حائطاً على أرض لها ، أو بستان من النخيل . ابن منظور ، لسان ، جـ ٧ ، ص ص ٢٧٩-٢٨٠ .

(١٢٥) ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٣ ، ص ص ٧-٨ .

(١٢٦) مالك ، الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء في العُمَرِي ، جـ ٢ ، ص ٧٥٦ .

(١٢٧) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص ٢٩٣ ، ٢٩٦ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٢٤ .

(١٢٨) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٢٩٦ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٢٤ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٣ ، ص ٢٣٥ . وانظر ترجمة عبد الله ابن قيس عند: ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٣ ، ص ٢٣٥ .

(١٢٩) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص ٢٩٣ ، ٢٩٦ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٢٥ . وانظر ترجمة أبان بن عثمان عند : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ص ١٥١-١٥٣ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ١ ، ص ٦٥ .

(١٣٠) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ص ١٥٢ ، ٢٤٢ ؛ خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٢٩٦ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٢٥ . ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٥ ، ص ٦٥٥ . وانظر ترجمة نوفل بن مساحق عند : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٢٤٢ ؛ الذهبي ، تاريخ ، (٨١-١٠٠هـ) ، ص ص ٢١١-٢١٢ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٥ ، ص ص ٦٥٥-٦٥٦ .

(١٣١) المقصود في هذه القضية أحد أبناء مروان بن الحكم ؛ لأن مروان توفي سنة ٦٥هـ / ٦٨٥م . انظر الهامش السابق رقم ٣٧ .

(١٣٢) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٢٧ .

(١٣٣) ابن أبي الدم ، أدب القضاء ، جـ ١ ، ص ص ١٥٦-١٥٧ .

(١٣٤) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٢٧ . و"يُقيد" هنا من القود وهو القصاص أي قتل القاتل بالقتيل . انظر : ابن منظور ، لسان ، جـ ٣ ، ص ٣٧٢ . والقود بين العبيد رأي جمهور العلماء ما عدا عبد الله بن العباس - رضي الله عنه . انظر : وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، هامش ١ ، ص ١٢٧ .

(١٣٥) وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ١٢٨ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٥ ، ص ٦٥٥ . وحول المساعي ، انظر : ابن منظور ، لسان ، جـ ١٤ ، ص ص ٣٨٥-٣٨٧ .

(١٣٦) الزبيري ، نسب ، ص ٤٢٧ ؛ انظر أيضاً : وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ١٢٨ .

(١٣٧) البسوي ، المعرفة ، جـ ١ ، ص ٦٤٣ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ١ ، ص ٦٥ .

(١٣٨) مالك ، الموطأ ، كتاب العتق والولاء ، باب ميراث الولاء ، جـ ٢ ، ص ٧٨٤ .

(١٣٩) وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ١٣٠ . ويعني مفهوم الأمر هنا الإمارة وتسولي السلطة، انظر: ابن منظور، لسان ، جـ ٤ ، ص ص ٣١-٣٣ .

(١٤٠) خليفة بن خياط، تاريخ ، ص ٢٩٣ . وانظر ترجمة هشام بن إسماعيل عند الزبيري ، نسب ، ص ص ٣٢٨-٣٢٩ .

(١٤١) خليفة بن خياط، تاريخ، ص ٢٩٦ ، حيث يرد اسمه عمرو وفي بقية المصادر عمر ؛ وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ١٣٠ . وانظر ترجمة عمر بن خلدة عند: ابن سعد ، الطبقات، جـ ٥ ، ص ص ٢٧٩-٢٨٠ ؛ الذهبي ، تاريخ ابن سعد (١٠١-١٢٠هـ) ، ص ١٨٦ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٤ ، ص ٢٨٨ .

(١٤٢) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٢٧٩ ؛ وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ١٣٣ .

(١٤٣) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٢٧٩ .

(١٤٤) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٢٧٩ ؛ وقارن : وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٣٢-١٣٣ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٠١-١٢٠هـ) ، ص ١٨٦ . وابن أبي ذئب هو : محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث ، كان عالماً ثقة وفقيهاً ورعاً . انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، القسم المتمم لتابعي المدينة ومن بعدهم ، ت. زياد محمد منصور ، المدينة المنورة : مكتبة العلوم والحكم ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م ، ط ٢ ، ص ٤١٢-٤٢١ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٤١-١٦٠هـ) ، ص ٦٠٠-٦٠٤ .

(١٤٥) هو أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي الفقيه المعلم مولى آل المنكدر ومفتي أهل المدينة وشيخهم . انظر ترجمته عند : الذهبي ، تاريخ (١٢١-١٤٠هـ) ، ص ٤١٧-٤٢٣ .

(١٤٦) البسوي ، المعرفة ، جـ ١ ، ص ٥٥٦ ؛ وقارن : ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٤ ، ص ٢٧٨ .

(١٤٧) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٣٢ .

(١٤٨) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٢٧٩ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٣٣ .

(١٤٩) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٣٣ ؛ شُرَّاب ، المدينة ، ص ٢٤٣ .

(١٥٠) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٢٧٩-٢٨٠ ؛ وقارن : وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٣٣ .

(١٥١) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٢٨٠ .

(١٥٢) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٣٣ .

(١٥٣) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٨٤ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٣٣ ؛  
ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٣ ، ص ٤٣٦-٤٣٧ . وانظر ترجمة  
عبدالرحمن بن يزيد عند : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٨٤ ؛ الذهبي ،  
تاريخ (٨١-١٠٠هـ) ، ص ٤١٧ .

(١٥٤) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٣١٢ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٣٣ .

(١٥٥) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٣٤ ؛ شُرَّاب ، المدينة ، ص ٢٤٣ .

(١٥٦) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٣٤ .

(١٥٧) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ٣٤٢ . وانظر ترجمة أياس بن معاوية عند :  
الذهبي ، تاريخ (١٢١-١٤٠هـ) ، ص ٤١-٤٥ ؛ ابن حجر ، تهذيب ،  
جـ ١ ، ص ٢٤٦-٢٤٧ .

(١٥٨) محمد بن يوسف الكندي ، كتاب الولاية والقضاة ، ت. رفن كُست ،  
القاهرة: دار الكتاب الإسلامي ، د.ت ، ص ٣١٧ . وانظر ترجمة عبدالرحمن  
ابن حجرية عند : الذهبي ، تاريخ (٨١-١٠٠هـ) ، ص ١٢٦ ؛ ابن حجر ،  
تهذيب ، جـ ٣ ، ص ٣٥٢ .

(١٥٩) انظر هنا : عبد الله بن محمد السيف ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في نجد  
والحجاز في العصر الأموي ، ط ٣ ، بيروت : مؤسسة الرسالة ،  
١٤٠٣هـ/ ٢٩٨٣م ، ص ١٩٦-١٩٧ .

(١٦٠) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٣٣١ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ،  
ص ١٣٥ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٦ ، ص ٣١١ . وانظر ترجمة أبي بكر  
ابن محمد عند : ابن سعد ، الطبقات ، القسم المتمم ، ص ١٢٤-١٢٧ ؛

الذهبي ، تاريخ (١٠١-١٢٠هـ) ، ص ٥١١ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج٦ ، ص ص ٣١١-٣١٢ .

(١٦١) البسوي ، المعرفة ، ج١ ، ص ٦٤٣ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٠١-١٢٠هـ) ، ص ٥١١ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج٦ ، ص ٣١١ .

(١٦٢) البسوي ، المعرفة ، ج١ ، ص ٦٤٣ ؛ وقارن : ابن حجر ، تهذيب ، ج٤ ، ص ص ٧٤-٧٥ .

(١٦٣) وكيع ، أخبار ، ج١ ، ص ١٣٥ . وانظر ترجمة عثمان بن حيان عند : ابن حجر ، تهذيب ، ج٤ ، ص ص ٧٤-٧٥ .

(١٦٤) مالك ، الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء في الدعوى ، ج٢ ، ص ص ٧٢٥-٧٢٦ .

(١٦٥) انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج٥ ، ص ص ١١٩-١٢٣ ؛ الذهبي ، تاريخ (٨١-١٠٠هـ) ، ص ص ٣٧٦-٣٧١ .

(١٦٦) ابن سعد ، الطبقات ، ج٥ ، ص ١٢٢ . وانظر هنا : عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا ، الأشراف في منازل الأشراف ، ط١ ، ت . نجم عبد الرحمن خلف ، الرياض : مكتبة الراشد ، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م ، ص ص ١٩٠-١٩١ .

(١٦٧) ابن سعد ، الطبقات ، ج٥ ، ص ١٢٣ .

(١٦٨) ابن سعد ، الطبقات ، ج٥ ، ص ٣٤١ ؛ وكيع ، أخبار ، ج١ ، ص ١٤١ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج٤ ، ص ٧٤ ، ج٦ ، ص ٣١١ .

(١٦٩) البسوي ، المعرفة ، ج١ ، ص ٦٤٥ .

(١٧٠) وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ١٤٥ .

(١٧١) وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ١٤٥ .

(١٧٢) البسوي ، المعرفة ، جـ ١ ، ص ص ٤٤٣-٤٤٤ ؛ وقارن : وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ١٤٣-١٤٤ . وحول إجماع وعمل أهل المدينة ، انظر : عبد الغني الدقر ، الإمام مالك ابن أنس إمام دار الهجرة ، ط ٢ ، دمشق : دار القلم ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م ، ص ص ١٦٩-١٨٦ .

(١٧٣) وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ١٣٩ . وحول الحد في القذف ، انظر : مالك ، الموطأ ، كتاب الحدود ، باب الحد في القذف والنفي والتعريض ، جـ ٢ ، ص ص ٨٢٨-٨٣٠ .

(١٧٤) وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ١٣٩ ؛ وانظر هنا : سابق ، فقه السنة ، جـ ٢ ، ص ص ٥٢٨-٥٣١ .

(١٧٥) وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ١٣٩ ؛ وانظر هنا : سابق ، فقه السنة ، جـ ٣ ، ص ص ٢٣٢-٢٣٣ .

(١٧٦) وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ١٤٠ . وحول القضاء باليمين مع الشاهد، انظر : مالك، الموطأ، كتاب الأقضية ، باب القضاء باليمين مع الشاهد ، جـ ٢ ، ص ص ٧٢١-٧٢٢ ؛ ابن أبي الدم ، أدب القضاء ، جـ ١ ، ص ص ٢٢٧-٢٣٣ .

(١٧٧) وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ١٤٦ . وشهادة القاذف المحدود إن تاب وأصلح جائزة ، انظر : مالك ، الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء في شهادة المحدود ، جـ ٢ ، ص ٧٢١ ؛ سابق ، فقه السنة ، جـ ٢ ، ص ص ٤٣١-٤٣٢ .



(١٧٨) انظر ترجمة الشاعر الأحوص وأخباره عند : الأصبهاني ، الأغاني ، جـ ٤ ، ص ص ٢٢٤-٢٦٨ .

(١٧٩) الأصبهاني ، الأغاني ، جـ ٤ ، ص ص ٢٣٩ ، ٢٤٦ ، ٢٥٢ . وذَهْلُكَ : جزيرة في بحر اليمن [البحر الأحمر] وكانت بلدة ضيقة حرجة حارة ، وكان بنو أمية إذا سخطوا على أحد نفوه إليها . انظر : ياقوت بن عبد الله الحموي ، معجم البلدان ، بيروت : دار صادر ودار بيروت ، ١٣٩٩هـ / ١٩٩١م ، جـ ٢ ، ص ٤٩٢ . وتعرف جزيرة دهلك الآن باسم "دهلك كبير" وهي الجزيرة الرئيسية من جزر دهلك التي يبلغ عددها ١٢٦ جزيرة في البحر الأحمر ، وتبعد عن ميناء مصوع بإريتريا بحوالي ٣٥ ميل ، وهي تتبع الآن دولة إريتريا . انظر : رأفت غنيمي الشيش ، جزر البحر الأحمر الأفريقية ، مجلة المؤرخ العربي ، عدد ٢٩ ، بغداد : ١٩٨٦م ، ص ص ٩٢-٩٣ .

(١٨٠) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ١٤١-١٤٢ ؛ شَرَّاب ، المدينة ، ص ٢١٠ . وانظر ترجمة عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان عند : ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٢ ، ص ٢١٩ .

(١٨١) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ١٤٤ ، ١٤٦ . وانظر ترجمة سليمان بن أبي سليمان عند : البخاري ، التاريخ ، جـ ٤ ، ص ص ١٦-١٧ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٢ ، ص ص ٤٠٧-٤٠٨ .

(١٨٢) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق المدني الفقيه ، كان عالماً بالسنة ومفتياً لأهل المدينة . انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ص ١٨٧-١٩٤ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٠١-١٢٠هـ) ، ص ص ٢١٧-٢٢٣ .

(١٨٣) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٤٤ .

(١٨٤) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ١٤٧ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٤٧ . وانظر ترجمة أبو طُوَّالَه عند : الذهبي ، تاريخ (١٢١-١٤٠هـ) ، ص ٤٦٤ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٣ ، ص ١٩٣ .

(١٨٥) الذهبي ، تاريخ (١٢١-١٤٠هـ) ، ص ٤٦٤ ، ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٣ ، ص ١٩٣ .

(١٨٦) هو محمد بن عمران بن إبراهيم بن طلحة بن عبد الله القرشي التيمي انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، القسم المتمم ، ص ٣٩٣ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٤١-١٦٠هـ) ، ص ٦٠٦ ، وقد وُلِّي القضاء في أواخر العصر الأموي . انظر : ٩- عهد الخليفة مروان بن محمد في الفقرة (٣- أ) من هذه الدراسة .

(١٨٧) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٤٧ . والغدوات في النص جمع غدوة وهي البكرة بين صلاة الغداة وطلوع الشمس . انظر : ابن منظور ، لسان ، جـ ١٥ ، ص ١١٦ .

(١٨٨) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٣٤١ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٤٨ ؛ وانظر : سليمان الرحيلي ، "ولاية المدينة في العصر الأموي: دراسة سياسية" مجلة الدارة ، العدد ٤ ، السنة ١٩ ، ١٤١٤هـ ، ص ٤٣ .

(١٨٩) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٣٦٩-٣٧٠ ؛ وقارن : ابن أبي الدنيا ، الأشراف ، ص ١٤٦ .

(١٩٠) انظر ترجمته عند : الذهبي ، تاريخ (١٠١-١٢٠هـ) ، ص ١٤٨ .

(١٩١) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٣٣٤ ، حيث يرد اسمه مسلمة وفي بقية المصادر سلمة . وانظر ترجمة سلمة بن عبد الله عند : وكيع ، أخبار ، جـ ١ ،

ص ص ١٤٨-١٥٠ ؛ ابن حزم ، أنساب ، ص ١٤٤ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج ٢ ، ص ص ٣٧٦-٣٧٧ .

(١٩٢) انظر ترجمة سالم بن عبد الله بن عمر عند : الذهبي ، تاريخ (١٠١-١٢٠هـ) ، ص ص ٨٨-٩٣ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج ٢ ، ص ص ٢٥٥-٢٥٦ .

(١٩٣) وكيع ، أخبار ، ج ١ ، ص ص ١٤٨-١٤٩ . وانظر هامش ٢ في نفس المصدر .

(١٩٤) انظر : البخاري ، صحيح ، باب بلوغ الصبيان وشهادتهم وقوله تعالى : ﴿وَإِذَا

بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَعِذُوا﴾ [النور : ٥٩] ، ج ٣ ، ص ص ٢١١-٢١٢ ؛ سابق ، فقه السنة ، ج ٢ ، ص ص ٤٣٢-٤٣٣ ؛ ابن منظور ، لسان ، ج ٢ ، ص ٩٦ . وانظر الهامش السابق رقم (١٠٨) .

(١٩٥) البسوي ، المعرفة ، ج ١ ، ص ٤٧١ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٠١-١٢٠هـ) ، ص ٩٠ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج ٢ ، ص ٢٥٦ ؛

(١٩٦) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٣٣٢ ؛ وكيع ، أخبار ، ج ١ ، ص ١٥٠ . وانظر ترجمة عبد الواحد النصري عند : الذهبي ، تاريخ (١٠١-١٢٠هـ) ، ص ص ١٥٨-١٥٩ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج ٣ ، ص ص ٥٢٢-٥٢٣ .

(١٩٧) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٣٣٤ ؛ وكيع ، أخبار ، ج ١ ، ص ١٥١ . وانظر ترجمة سعد بن إبراهيم عند : الزبيري ، نسب ، ص ٢٧٠ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٢١-١٤٠هـ) ، ص ص ١١١-١١٣ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج ٢ ، ص ص ٢٧٢-٢٧٣ .

(١٩٨) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٥١ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٢١-١٤٠هـ) ، ص ١١٢ .

(١٩٩) انظر : خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص ٣٣٤ ، ٣٦٧ ، ٣٧١ ؛ شُرَّاب ، المدينة ، ص ص ٢٤٤-٢٤٥ .

(٢٠٠) الذهبي ، تاريخ (١٢١-١٤٠هـ) ، ص ١١٢ .

(٢٠١) انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٧ ، ص ٢٨١ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ١ ، ص ص ٣٩٨ .

(٢٠٢) إسماعيل هو ابن عبد الله بن مطيع ، انظر ترجمته عند : الزبير ، نسب ، ص ص ٣٨٤-٣٨٥ .

(٢٠٣) انظر ترجمته عند : الزبير ، نسب ، ص ٣٨٤ ؛ الذهبي ، تاريخ (٦١-٨٠هـ) ، ص ص ٤٦٩-٤٧٠ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٣ ، ص ٢٧٣ .

(٢٠٤) ما أُلوت : أي ما قصرت ونقصت في حقه وماله . انظر : ابن منظور ، لسان ، جـ ٢ ، ص ٤ .

(٢٠٥) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ١٥٤-١٥٦ .

(٢٠٦) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٥٥ .

(٢٠٧) مروان هو أحد أبناء أبان بن الخليفة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ، انظر : الزبير ، نسب ، ص ٦٢٠ ؛ ابن حزم ، أنساب ، ص ٤٢ .

(٢٠٨) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ١٥٩-١٦٠ .

(٢٠٩) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ١٦٤-١٦٥ . ويشير القاضي سعد بن إبراهيم بقوله : "مثل قلوب الطير" إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم

وهو : (يدخل اللجنة أقوام أفندتهم مثل أفندة الطير) . انظر : أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، مسند الإمام أحمد ، ط ١ ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م ، ج ٢ ، ص ٦٣٤ .

(٢١٠) وكيع ، أخبار ، ج ١ ، ص ١٥٦ .

(٢١١) انظر : مالك ، الموطأ ، كتاب الطهارة ، باب ما جاء في البول قائماً وغيره ، ج ١ ، ص ص ٦٤-٦٥ ؛ سابق ، فقه السنة ، ج ١ ، ص ٣٥ .

(٢١٢) سابق ، فقه السنة ، ج ١ ، ص ٣٥ .

(٢١٣) وكيع ، أخبار ، ج ١ ، ص ١٦٥ .

(٢١٤) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٣٣٤ ؛ وكيع ، أخبار ، ج ١ ، ص ص ١٦٤ ، ١٦٧ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٢١-١٤٠هـ) ، ص ٤٣٨ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج ٢ ، ص ٣١١ .

(٢١٥) الذهبي ، تاريخ (١٢١-١٤٠هـ) ، ص ٤٣٨ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج ٢ ، ص ٣١١ .

(٢١٦) وكيع ، أخبار ، ج ١ ، ص ١٩٧ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٢١-١٤٠هـ) ، ص ٤٣٨ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج ٢ ، ص ٣١١ .

(٢١٧) وكيع ، أخبار ، ج ١ ، ص ١٩٧ .

(٢١٨) مَلَلٌ : منزل على طريق المدينة إلى مكة ، وهو واد فيه مبتدأ مُلْك بني الحسن بن علي بن أبي طالب وبني جعفر بن أبي طالب . انظر : ياقوت ، معجم ، ج ٥ ، ص ص ١٩٤-١٩٥ .

(٢١٩) وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ص ١٦٧-١٦٨ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٢١-١٤٠هـ) ، ص ٤٣٨ .

(٢٢٠) وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ١٦٨ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٢١-١٤٠هـ) ، ص ٤٣٨ .

(٢٢١) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٣٣٤ .

(٢٢٢) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٣٦١ ؛ الطبري ، تاريخ ، جـ ٧ ، ص ٢٩ ؛ وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ١٦٨ . وانظر ترجمة إبراهيم بن هشام المخزومي عند : ابن قتيبة ، المعارف ، ص ٢٢٣ ؛ الزبيري ، نسب ، ص ٣٢٩ ؛ ابن حزم ، أنساب ، ص ٢٤ .

(٢٢٣) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٣٦١ ؛ وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ١٦٨ . وانظر ترجمة محمد بن صفوان عند : ابن حزم ، أنساب ، ص ١٦١ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٥ ، ص ١٥٠ .

(٢٢٤) أخو الزهري : المقصود هنا ابن أخي الزهري ، وهو محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله ابن شهاب بن عبد الله بن الحارث الزهري المعروف بابن أخي الزهري توفي عام ١٥٢هـ/٧٦٩م . انظر ترجمته عند : ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٥ ، ص ص ١٨٠-١٨١ .

(٢٢٥) ابن شهاب : هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث الزهري الفقيه وأحد أئمة الإعلام وعالم الحجاز والشام توفي عام ١٢٥هـ/٧٤٣م . انظر ترجمته عند : ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٥ ، ص ص ٢٨٤-٢٨٨ .

(٢٢٦) وجئ في عنقه : أي ضُربَ في عنقه. انظر : ابن منظور، لسان ، جـ ١ ، ص ١٩٠-١٩١.

(٢٢٧) وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ص ١٦٨-١٦٩ . وحول شهادة الأخ لأخيه ، انظر : سابق، فقه السنة ، جـ ٣ ، ص ٤٣٦ .

(٢٢٨) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٣٦١ ؛ وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ١٦٩ . وانظر ترجمة الصلت بن زبيد عند : ابن الأثير ، أسد ، جـ ٢ ، ص ٤١٤ ؛ ابن حجر ، الإصابة في تمييز الصحابة، بيروت : دار الفكر ، د.ت ، جـ ٢ ، ص ١٩٢.

(٢٢٩) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص ٣٥٧ ، ٣٦١ ؛ الطبري، تاريخ ، جـ ٧ ، ص ٩٠ ؛ وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ١٧١ . وانظر ترجمة خالد بن عبد الملك عند : الزبيري ، نسب ، ص ١٧٠ .

(٢٣٠) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٣٦١ ؛ وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ١٧١ . ويرد اسم أبو بكر بن عبد الرحمن في كتب التراجم هكذا : رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب بن عبد العزى أبو بكر القرشي العامري. انظر : الذهبي ، تاريخ (١٢١-١٤٠هـ) ، ص ٤١٦ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٢ ، ص ص ١٣٩-١٤٠.

(٢٣١) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٣٦١ ؛ وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ١٧٢ ؛ ابن حزم ، أنساب ، ص ١٦١ .

(٢٣٢) انظر : خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٣٦١ ؛ ابن حزم ، أنساب ، ص ١٦١ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٥ ، ص ١٥٠ .

(٢٣٣) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٧٢ . ويرد اختلاف في اسمه أيضًا عند : ابن

الأثير ، أسد ، جـ ٤ ، ص ٣٢٠ .

(٢٣٤) انظر ترجمته عند : الزبيري ، نسب ، ص ٣٣٠ .

(٢٣٥) انظر ترجمتها عند : الزبيري ، نسب ، ص ص ٥٢-٥٣ .

(٢٣٦) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ١٧٢-١٧٣ ؛ انظر أيضًا : الزبيري ،

نسب ، ص ص ٢٥-٥٣ .

(٢٣٧) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ١٧٣-١٧٤ .

(٢٣٨) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٤١ .

(٢٣٩) انظر : ٢- عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك و ٤- عهد الخليفة عمر بن

عبد العزيز في الفقرة (٣ - أ) من هذه الدراسة .

(٢٤٠) الطبري ، تاريخ ، جـ ٧ ، ص ص ١١١ ، ٢٢٧ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ،

ص ص ١٧٤-١٧٥ ، ١٧٨ .

(٢٤١) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٧٥ . وانظر ترجمة مصعب بن محمد العبدي

عند : الذهبي ، تاريخ (١٢١-١٤٠هـ) ، ص ٢٦٨ . ابن حجر ، تهذيب ،

جـ ٥ ، ص ٤٥١ .

(٢٤٢) البسوي ، المعرفة ، جـ ١ ، ص ٦٤٤ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٧٥ .

وانظر ترجمة محمد بن أبي بكر عند : البخاري ، التاريخ ، جـ ١ ، ص ص

٤٦-٤٨ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٢١-١٤٠هـ) ، ص ٥٢٥ ؛ ابن حجر ،

تهذيب ، جـ ٥ ، ص ٥٣ .

(٢٤٣) البخاري ، التاريخ ، جـ ١ ، ص ٤٧ .



- (٢٤٤) ابن منظور ، لسان ، جـ ١٣ ، ص ١٩٨ .
- (٢٤٥) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٧٦ ؛ وقارن : البسوي ، المعرفة ، جـ ١ ، ص ٦٤٤ .
- (٢٤٦) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٧٦ . وحول إجماع وعمل أهل المدينة ، انظر الهامش السابق رقم (١٧٢) .
- (٢٤٧) ابن منظور ، لسان ، جـ ١٢ ، ص ٤٨١ .
- (٢٤٨) انظر ترجمته عند : ابن حجر ، تهذيب ، جـ ١ ، ص ص ٢٣٧-٢٣٨ .
- (٢٤٩) العقيق : واد بناحية المدينة فيه عيون ونخل وأموال وقصور لأهل المدينة . ياقوت ، معجم ، جـ ٤ ، ص ١٣٨-١٣٩ . ويعتبر وادي العقيق أشهر أودية مقاطعة المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية ، يقع في شمالها وشمالها الغربي وتحتوي روافده على تجمعات عمرانية ومناطق زراعية . انظر : فوزان بن محمد الفوزان "الزراعة في المدينة المنورة" ، المدينة المنورة البيئية والإنسان ، إشراف وتحرير محمد أحمد الروثي ومصطفى محمد خوجلي ، ط ١ ، المدينة المنورة : نادي المدينة المنورة الأدبي ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م ، ص ص ٢٩٥-٢٩٦ .
- (٢٥٠) الأشجعون : من قبيلة بني أشجع بن ريث بن غطفان ، وهم بنو بكر وسُليم وعمرو . انظر : أبو عبيد القاسم بن سلام ، كتاب النسب ، ت. مريم محمد خير الدرغ ، ط ١ ، بيروت : دار الفكر ، ١٤١٠هـ ، ص ص ٢٥٠-٢٥١ .
- (٢٥١) لعله أحد القصور المشيدة بوادي العقيق بالمدينة في العصر الأموي . انظر : ياقوت ، معجم ، جـ ٤ ، ص ص ١٣٨-١٣٩ ، ٣٦٠-٣٦١ . وانظر : الهامش السابق رقم (٢٤٩) .

(٢٥٢) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٧٧ .

(٢٥٣) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٣٦١ ؛ انظر أيضاً : وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٧٨ .

(٢٥٤) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٣٦٦ ؛ انظر أيضاً : وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٧٨ . وانظر ترجمة يوسف بن محمد الثقفي عند : ابن حزم ، أنساب ، ص ٢٦٧ .

(٢٥٥) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٣٦٧ ، انظر أيضاً : وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٧٨ .

(٢٥٦) انظر : ٨- عهد الخليفة يزيد بن عبد الملك في الفقرة (٣ - أ) من هذه الدراسة .

(٢٥٧) انظر ترجمته عند : الذهبي ، تاريخ (١٤١-١٦٠هـ) ، ص ص ١٩١-١٩٢ ، ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٣ ، ص ص ١٢٣-١٢٤ .

(٢٥٨) ينبع هي المقصودة في هذه الرواية وهي : قرية بين مكة والمدينة فيها عيون ماء عذاب غزيرة ونخيل وزرع وأوقاف لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - . ياقوت ، معجم ، جـ ٥ ، ص ص ٤٤٩-٤٥٠ ، وتعتبر ميناء المدينة المنورة . وهي محافظة تتبع منطقة المدينة المنورة بالملكة العربية السعودية . انظر : داره الملك عبد العزيز ، الأطلس التاريخي للمملكة العربية السعودية ، ط ٢ ، الرياض : مؤسسة مرينا لخدمات الطباعة ، ١٤٢١هـ ، ص ٢٥٢ . وحول تاريخ ينبع ، انظر : حمد الجاسر ، بلاد ينبع : لمحات تاريخية وجغرافية ، وانطباعات خاصة ، الرياض : دار اليمامة ، د.ت . أما "نسع" فهو موضع

بالمدينة". ياقوت ، معجم ، جـ ٥ ، ص ٢٨٤ . وانظر : الهامش رقم (٢٤٩) . والعنقر : أصل البقل والقصب والبردى . انظر : ابن منظور ، لسان ، جـ ٤ ، ص ٦١١ . ورفع في عنقر أي رفع الزرع ونقله من الموضع الذي يحصده فيه إلى البيدر . انظر : ابن منظور ، لسان ، جـ ٨ ، ص ١٣١ .

(٢٥٩) عُقِدَ عليك من العُقْدَة : وهي الضيعة والأرض الكثيرة الشجر واعتَقَدَ أي اشترى . ولعل المقصود هنا أنه إذا كانت الأرض الزراعية هذه لغيرك فأنت مُلْزَمٌ بشرائها . ابن منظور ، لسان ، جـ ٣ ، ص ص ٢٩٨-٢٩٩ ؛ وانظر هنا أيضًا : الزبيري ، نسب ، ص ١٧٧ .

(٢٦٠) لعل المقصود هنا أي تركنا لك رفع الزرع ونقله بعد حصاده . انظر هنا : ابن منظور ، لسان ، جـ ١١ ، ص ٤٦٥ .

(٢٦١) الجري : الوكيل والرسول في حاجة الآخرين والخادم أيضًا . انظر : ابن منظور ، لسان ، جـ ١٤ ، ص ص ١٤٢-١٤٣ .

(٢٦٢) المقصود في هذه الرواية البغيغة : وهي البئر القرية الرشاء ، وهي من أوقاف علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في ينبع . انظر : ياقوت ، معجم ، جـ ١ ، ص ص ٤٦٩-٤٧٠ . وليس "النعينة" التي لم يقف الباحث على معنى لها في المصادر المتاحة .

(٢٦٣) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ١٥٢-١٥٣ .

(٢٦٤) انظر : أبو زيد عمر بن شبه النميري ، تاريخ المدينة المنورة ، ت . فهيم محمود شلتوت ، القاهرة : مكتبة ابن تيمينة ، د.ت ، جـ ١ ، ص ص ٢١٩-٢٢٢ ، ٢٢٥-٢٢٨ ؛ ياقوت ، معجم ، جـ ٥ ، ص ص ٤٤٩-٤٥٠ .

(٢٦٥) ابن شبه ، تاريخ ، جـ ١ ، ص ص ٢٢٠-٢٢٢ ؛ ياقوت ، معجم ، جـ ٤ ، ص ص ١٧٥-١٧٦ .

(٢٦٦) ابن شبه ، تاريخ ، جـ ١ ، ص ص ٢٢٠-٢٢٢ ، ٢٢٥-٢٢٨ ؛ ياقوت ، معجم ، جـ ١ ، ص ص ٤٦٩-٤٧٠ . انظر أيضاً: الجاسر ، ينبع ، ص ص ٢٢-٢٣ .

(٢٦٧) انظر ترجمته عند : ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٣ ، ص ص ١١٣-١١٤ .

(٢٦٨) انظر : ابن شبه ، تاريخ ، جـ ١ ، ص ص ٢٢٢ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ١٥٣-١٥٤ ؛ ياقوت ، معجم ، جـ ١ ، ص ص ٤٦٩-٤٧٠ ؛ الجاسر ، ينبع ، ص ص ٣٢-٣٤ .

(٢٦٩) انظر : البخاري ، صحيح ، كتاب المغازي ، باب قتل كعب بن الأشرف ، جـ ٥ ، ص ص ٣٠-٣١ ؛ الذهبي ، تاريخ (المغازي) ، ص ص ١٥٧-١٦٤ .  
انظر هنا أيضاً : محمد ابن فارس الجميل ، النبي صلى الله عليه وسلم ويهود المدينة : دراسة تحليلية لعلاقة الرسول صلى الله عليه وسلم بيهود المدينة ومواقف المستشرقين منها ، ط ١ ، الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م ، ص ص ١٠٨-١٢٥ . وانظر ترجمة محمد بن مسلمة عند : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٣ ، ص ص ٤٤٣-٤٤٥ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٥ ، ص ٢٩٠ .

(٢٧٠) بنو حارثة : هم بنو حارثة بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك ، وهم بطن من الأوس من الأزدي من القحطانية سكنوا المدينة وينسب إليهم عدد من الصحابة . انظر : ابن حزم ، أنساب ، ص ص ٣٣٨ ، ٣٤٠-٣٤٢ ؛ أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي ، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ، بيروت : دار الكتب العلمية ، د.ت ، ص ص ٢٠٧-٢٠٨ .

- (٢٧١) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٣٦٧ .
- (٢٧٢) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ١٥٨-١٥٩ .
- (٢٧٣) انظر ترجمته عند : ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٤ ، ص ص ٢٧-٢٩ .
- (٢٧٤) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ١٦١-١٦٢ .
- (٢٧٥) انظر ترجمته عند : البخاري ، التاريخ ، جـ ٨ ، ص ص ٢٦٦-٢٧٥ ؛  
البسوي ، المعرفة ، جـ ١ ، ص ص ٦٤٨-٦٥٠ ؛ ابن حجر ، تهذيب ،  
جـ ٦ ، ص ص ١٤١-١٤٢ .
- (٢٧٦) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٣٦٧ ؛ انظر أيضاً : وكيع ، أخبار ، جـ ١ ،  
ص ص ١٧٨-١٧٩ .
- (٢٧٧) ابن سعد ، الطبقات ، القسم المتمم ، ص ٣٣٧ ؛ انظر أيضاً : ابن حجر ،  
تهذيب ، جـ ٦ ، ص ص ١٤١-١٤٢ .
- (٢٧٨) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ١٧٩ . والهاشمية : مدينة بناها الخليفة العباسي  
السفاح بالكوفة . ياقوت ، معجم ، جـ ٥ ، ص ٣٨٩ .
- (٢٧٩) انظر ترجمته عند : ابن حزم ، أنساب ، جـ ١ ، ص ٨٤ .
- (٢٨٠) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص ٣٧٠-٣٧١ .
- (٢٨١) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ٣٧٠ . وانظر ترجمة عبد العزيز بن عمر بن  
مروان عند : الذهبي ، تاريخ (١٤١-١٦٠هـ) ، ص ٢٠٧ ؛ ابن حجر ،  
تهذيب ، جـ ٣ ، ص ص ٤٦٨-٤٦٩ .

(٢٨٢) خليفة بن خياط، تاريخ، ص ٣٧١؛ وكيع، أخبار، جـ ١، ص ١٨٠.  
وانظر ترجمة عثمان بن عمر التيمي عند: الذهبي، تاريخ (١٤١-  
١٦٠هـ)، ص ٢١٩؛ ابن حجر، تهذيب، جـ ٤، ص ص ٩٣-٩٤.

(٢٨٣) وكيع، أخبار، جـ ١، ص ص ١٦٦-١٦٧. وانظر ترجمة شعبة بن  
الحجاج عند: الذهبي، تاريخ (١٤١-١٦٠هـ)، ص ص ٤١٦-٤٣٢؛  
ابن حجر، تهذيب، جـ ٢، ص ص ٤٩٨-٥٠٣.

(٢٨٤) وكيع، أخبار، جـ ١، ص ص ١٥٦-١٥٨.

(٢٨٥) وكيع، أخبار، جـ ١، ص ص ١٥٧-١٥٨.

(٢٨٦) خليفة بن خياط، تاريخ، ص ٤٠٦؛ وكيع، أخبار، جـ ١، ص ١٨٠.

(٢٨٧) خليفة بن خياط، تاريخ، ص ٤٠٨؛ وكيع، أخبار، جـ ١، ص ص  
١٨٠-١٨١؛ ابن حجر، تهذيب، جـ ٤، ص ٩٣.

(٢٨٨) الزبيرى، نسب، ص ٢٩٠؛ وكيع، أخبار، جـ ١، ص ص ١٨٠-١٨١.

(٢٨٩) خليفة بن خياط، تاريخ، ص ٤٠٨؛ وكيع، أخبار، جـ ١، ص ص  
١٨١-١٨٢.

(٢٩٠) الطبري، تاريخ، جـ ٧، ص ٣٩٤.

(٢٩١) خليفة بن خياط، تاريخ، ص ص ٤٠٦-٤٠٨؛ الطبري، تاريخ، جـ ٧،  
ص ٣٩٩؛ وكيع، أخبار، جـ ١، ص ص ١٨٠-١٨١.

(٢٩٢) خليفة بن خياط، تاريخ، ص ٤٠٨؛ وقارن: وكيع، أخبار، جـ ١،  
ص ص ١٨١-١٨٢.

(٢٩٣) انظر : ابن سعد ، الطبقات ، القسم المتمم ، ص ٣٩٣ ؛ وكيع ، أخبار ، ج ١ ، ص ص ١٨٣-١٨٤ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٤١-١٦٠هـ) ، ص ٦٠٦.

(٢٩٤) ابن سعد ، الطبقات ، ج ٥ ، ص ٤١٧ . وانظر ترجمة محمد بن عبد الرحمن ابن أبي الزناد عند: ابن سعد ، الطبقات ، ج ٥ ، ص ص ٤١٧-٤١٨ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٧١-١٨٠هـ) ، ص ٣٤٩.

(٢٩٥) ابن سعد ، الطبقات ، ج ٥ ، ص ٤١٧ .

(٢٩٦) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص ٤٢٧ ، ٤٣٥ ؛ وكيع ، أخبار ، ج ١ ، ص ١٧٤ .

(٢٩٧) انظر : وكيع ، أخبار ، ج ١ ، ص ١٤١ . انظر ملحق رقم (٦) .

(٢٩٨) ابن سعد ، الطبقات ، ج ٥ ، ص ١٧٤ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٠١-١٢٠هـ) ، ص ١٧١ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج ٤ ، ص ١٤٠ . وانظر ترجمة عطاء بن يسار عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج ٥ ، ص ص ١٧٣-١٧٤ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٠١-١٢٠هـ) ، ص ص ١٧١-١٧٢ .

(٢٩٩) البسوي ، المعرفة ، ج ١ ، ص ٥٤٩ .

(٣٠٠) البسوي ، المعرفة ، ج ١ ، ص ٥٥٠ . وانظر ترجمة عبد الله بن عمرو بن العاص عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج ٤ ، ص ص ٢٦١-٢٦٨ ؛ الذهبي ، تاريخ (٦١-٨٠هـ) ، ص ص ١٦١-١٦٧ . وقد أدرك عطاء بن يسار عبد الله بن عمرو بن العاص . انظر : البسوي ، المعرفة ، ص ٥٦٤ .

(٣٠١) البخاري ، التاريخ ، جـ ٣ ، ص ص ٣١٤-٣١٥ . وانظر ترجمة رباح بن عبد الرحمن العامري عند : الذهبي ، تاريخ (١٢١-١٤٠هـ) ، ص ٤١٦ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٢ ، ص ص ١٣٩-١٤٠ .

(٣٠٢) ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٢ ، ص ص ٣٧٣-٣٧٤ . وانظر ترجمة سلمة بن دينار عند : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٤٢٤ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٢١-١٤٠هـ) ، ص ص ٤٤١-٤٤٢ .

(٣٠٣) الكلبي ، النسب ، ص ٤٢ . ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٢ ، ص ٥٢٢ . وانظر ترجمة شيبة بن نصاح عند : الذهبي ، تاريخ (١٢١-١٤٠هـ) ، ص ص ١٣١-١٣٢ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٢ ، ص ص ٥٢٢-٥٢٣ .

(٣٠٤) ابن سعد ، الطبقات ، القسم المتتم ، ص ص ٣١٧ ، ٤٥١ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٢١-١٤٠هـ) ، ص ١٣١ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٢ ، ص ٥٢٢ . (٣٠٥) انظر هنا : جوده ، القصص والقصص ، ص ١١٧ .

(٣٠٦) البسوي ، المعرفة ، جـ ١ ، ص ص ٥٤٩-٥٥٠ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٠١-١٢٠هـ) ، ص ١٧١ .

(٣٠٧) الذهبي ، تاريخ (١٢١-١٤٠هـ) ، ص ٤٤١ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٢ ، ص ص ٣٧٣-٣٧٤ .

(٣٠٨) ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٣ ، ص ٧ ؛ الفاسي ، العقد ، جـ ٥ ، ص ٥٤ ؛ البابطين ، الحياة ، ص ١٢٢ . وانظر ترجمته في الهامش السابق رقم (١١٨) .

(٣٠٩) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص ٢٩٣ ، ٢٩٦ . انظر : ١- عهد الخليفة عبد الملك بن مروان في الفقرة (٣-أ) من هذه الدراسة .



(٣١٠) ابن حجر، تهذيب، جـ ٣، ص ٧ ؛ الفاسي ، العقد ، جـ ٥ ، ص ٥٤ ؛  
انظر أيضاً : البابطين ، الحياة ، ص ١٢٢ .

(٣١١) وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ٢٦٣-٢٦٤ . ولم يقف الباحث لداود بن  
عبد الله الحضرمي على ترجمة في المصادر المتاحة . غير أن الأزرقى في حديثه  
عن رباغ (دور) قریش وحلفائها بمكة ، يذكر ربع آل داود بن الحضرمي .  
انظر محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقى ، أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار ،  
ت. رشدي الصالح ملخص ، ط ٣ ، مكة المكرمة : مطابع دار الثقافة ،  
١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م ، جـ ٢ ، ص ٢٤٩ .

(٣١٢) البلاذري ، جمل من أنساب الأشراف ، جـ ٩ ، ص ص ٧٦-٧٨ ؛ انظر  
أيضاً : خليفة ابن خياط ، تاريخ ، ص ٣١٧ .

(٣١٣) الفاسي ، العقد ، جـ ٧ ، ص ١٣٤ ؛ البابطين ، الحياة ، ص ١٢٣ . وانظر  
ترجمة مجاهد ابن جبر عند : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ص ٤٦٦-  
٤٦٧ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٥ ، ص ص ٣٧٣-٣٧٥ .

(٣١٤) انظر : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ص ٤٦٦-٤٦٧ ؛ وقارن :  
الذهبي ، تاريخ (١٠١-١٢٠هـ) ، ص ص ٢٣٥-٢٣٨ .

(٣١٥) الفاكهي ، أخبار ، جـ ٣ ، ص ٢٣٦ ؛ ابن حزم ، أنساب ، ص ١٤٢ ؛  
الفاسي ، العقد ، جـ ٧ ، ص ٤٣٧ ؛ البابطين ، الحياة ، ص ١٢٣ . وانظر  
ترجمة يحيى بن صفير عند : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٤٨٨ ؛  
الذهبي ، تاريخ (١٠١-١٢٠هـ) ، ص ٥٠١ ؛ ابن حجر ، تهذيب ،  
جـ ٦ ، ص ١٥٤ .

(٣١٦) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٤٨٨ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٦ ، ص ١٥٤ .

(٣١٧) الفاكهي ، أخبار ، جـ ٣ ، ص ٢٣٦ .

(٣١٨) الفاكهي ، أخبار ، جـ ٣ ، ص ٢٣٦ . وانظر ترجمة المطلب بن عبد الله المخزومي

عند : الزبيري ، نسب ، ص ص ٣٣٨-٣٣٩ . الذهبي ، تاريخ (١٠١-١٢٠هـ) ، ص ٤٧١ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٥ ، ص ص ٤٥٩-٤٦٠ .

(٣١٩) الزبيري ، نسب ، ص ٣٣٩ ؛ ابن حجر ، تهذيب ، جـ ٥ ، ص ٤٥٩ .

(٣٢٠) الفاسي ، العقد ، جـ ٥ ، ص ٢٩١ . وانظر ترجمة عبد الله بن المؤمل

المخزومي عند : ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٤٩٤ ؛ ابن حجر ،

تهذيب ، جـ ٣ ، ص ٢٧٩ .

(٣٢١) ابن سعد ، الطبقات ، جـ ٥ ، ص ٤٩٤ .

(٣٢٢) الزبيري ، نسب ، ص ٣١٥ ؛ الفاكهي ، أخبار ، جـ ٣ ، ص ١٨٦ ؛

وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ٢٦٤-٢٦٨ ؛ الذهبي ، تاريخ (١٦١-١٧٠هـ) ، ص ص ٤٤٨-٤٤٩ .

(٣٢٣) الكلبي ، نسب ، ص ٩٢ ؛ الزبيري ، نسب ، ص ٣٤١ ؛ الفاكهي ،

أخبار ، جـ ٣ ، ص ١٨٥ ؛ وانظر ترجمة عبد العزيز بن المطلب المخزومي

عند : الذهبي ، تاريخ (١٦١-١٧٠هـ) ، ص ص ٣٢٩-٣٣٠ ؛ ابن

حجر ، تهذيب ، جـ ٣ ، ص ص ٤٧٣-٤٧٤ .

(٣٢٤) الزبيري ، نسب ، ص ٣٤١ ؛ وانظر أيضاً : وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص

٢٠٢-٢١٠ .

(٣٢٥) أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي ، المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم

الجزيرة ، ت . حمد الجاسر ، ط ٢ ، الرياض : دار اليمامة ،

١٤٠١هـ / ١٩٨١م ، ص ٤٧٩ ؛ الباطين ، الحياة ، هامش (٣) ، ص ١٢٣ .

- (٣٢٦) الباطنين ، الحياة ، هامش (٥) ، ص ١٢٣ .
- (٣٢٧) الزبير ابن بكار، جمهرة نسب قريش وأخبارها، ت. محمود شاكر ، القاهرة: مطبعة المدني، ١٣٨١هـ، ص ٤٤٧. الباطنين، الحياة، هامش (٥)، ص ١٢٣ .
- (٣٢٨) الفاكهي ، أخبار ، جـ ٣ ، ص ١٨٥ ؛ وكيع ، أخبار، جـ ١ ، ص ٢٠٤ ؛ الباطنين ، الحياة ، ص ١٢٣ .
- (٣٢٩) انظر هنا : الأزرقى ، أخبار، جـ ٢ ، ص ص ٢٥٨-٢٥٩ ؛ الفاكهي ، أخبار ، جـ ٣ ، ص ١٨٥ ؛ وكيع ، أخبار ، جـ ١ ، ص ص ٢٦٦-٢٦٧ ؛ الفاسي ، العقد ، جـ ٥ ، ص ٤٦٥ .
- (٣٣٠) انظر : صالح أحمد العلي ، الحجاز في صدر الإسلام ، ط ١ ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م ، ص ٣٠٦ . وانظر : العلي ، إدارة الحجاز ، ص ص ٢٦-٢٧ . وانظر أيضاً : الباطنين ، الحياة ، ص ١٢٣ .

## المصادر والمراجع

### أولاً : المصادر

- القرآن الكريم .
- ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠هـ / ١٢٣٢م) ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ، بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .
- — ، الكامل في التاريخ ، بيروت : دار صادر ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- الأزرقى، محمد بن عبد الله بن أحمد (ت ٢٤٤هـ / ٨٥٨م) ، أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار ، ت. رشدي الصالح ملحق ، ط ٣ ، مكة المكرمة : مطابع دار الثقافة ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

- الأصبحي، مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ/٧٩٥م)، الموطأ، ت. محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٥م.
- الأصبهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (ت ٣٥٦هـ/٩٦٧م)، الأغاني، ت. عبد الكريم الغرباوي ومحمود غنيم، بيروت: مؤسسة جال للطباعة والنشر، د.ت.
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٢٥٦هـ/٨٧٠م)، التاريخ الكبير، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- \_\_\_\_\_، صحيح البخاري، ت. عبد العزيز بن عبد الله بن باز، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤م/١٤١٤هـ.
- البسوي، يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧هـ/٨٩٠م)، المعرفة والتاريخ، ت. أكرم ضياء العمري، ط ٨، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤١٠هـ.
- البغدادي، أحمد بن علي الخطيب (ت ٤٦٣هـ/١٠٧١م)، تاريخ بغداد، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- البغدادي، محمد بن حبيب بن أمية (ت ٢٤٥هـ/٨٥٩م)، المحبر، ت. ايلزه ليختن شتير، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
- \_\_\_\_\_، المنق في أخبار قریش، ت. خورشيد أحمد فاروق، ط ١، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ابن بكار، الزبير (ت ٢٥٦هـ/٨٧٠م)، جمهرة نسب قریش وأخبارها، ت. محمود شاكر، القاهرة: مطبعة المدني، ١٣٨١هـ.
- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ/٨٩٢م)، أنساب الأشراف، بغداد: مكتبة المثنى، د.ت.
- \_\_\_\_\_، كتاب جُمَل من أنساب الأشراف، ط ١، ت. سهيل زكار ورياض زركلي، بيروت: دار الفكر، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م)، كتاب القصص والمذكرين، ت. مادلين سوارتز، بيروت: دار المشرق، ١٩٧١م.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ / ١٤٤٨م)، تهذيب التهذيب، ط ١، بيروت: إحياء التراث العربي، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- \_\_\_\_\_، الإصابة في تمييز الصحابة، بيروت: دار الفكر العربي، د.ت.
- الحربي، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق (ت ٢٨٥هـ / ٨٩٨م)، المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة، ت. حمد الجاسر، ط ٢، الرياض: دار اليمامة، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد (ت ٤٥٦هـ / ١٠٦٤م)، جمهرة أنساب العرب، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمي، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- الحموي، ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٨م)، معجم البلدان، بيروت: دار صادر ودار بيروت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني (ت ٢٤١هـ / ٨٥٥م)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ط ١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ / ٨٨٨م)، سنن أبي داود، ت. عبيد الدعاس وعادل السيد، ط ١، بيروت: دار الحديث، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
- ابن أبي الدم، إبراهيم بن عبد الله الحمداني الحموي (ت ٦٤٢هـ / ١٢٤٤م)، كتاب أدب القضاء، ت. محيي هلال السرحان، ط ١، بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد (ت ٢٨١هـ / ٨٩٤م)، الأشراف في منازل الأشراف، ط ١، ت. نجم عبد الرحمن خلف، الرياض: مكتبة الراشد، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.

- البذئوري، أبو حنيفة أحمد بن داود (ت ٢٨٢هـ/٨٩٥م)، الأخبار الطوال، مراجعة وتصحيح، حسن الزين، بيروت: دار الفكر الحديث، ١٩٨٨ م.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ت. عمر عبد السلام التدمري، ط ١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤١٠هـ/١٩٩٠ م.
- الزبيرى، المصعب بن عبد الله بن المصعب (ت ٢٣٦هـ/٨٥٠م)، كتاب نسب قريش، ت. إ. ليفي بروفنسال، ط ٣، القاهرة: دار المعارف، د.ت.
- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت ٢٣٠هـ/٨٤٤م)، الطبقات الكبرى، بيروت: دار صادر، د.ت.
- \_\_\_\_\_، الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، ت. زياد محمد منصور، ط ٢، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧ م.
- ابن سلام، أبو عبيد القاسم (ت ٢٢٤هـ/٨٣٨م)، كتاب النسب، ت. مريم محمد خير الدرع، ط ١، بيروت: دار الفكر: ١٤١٠هـ.
- ابن شبه، أبو زيد عمر النميري (ت ٢٦٢هـ/٨٧٥م)، تاريخ المدينة المنورة، ت. فهيم محمد شلتوت، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، د.ت.
- الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (ت ٤٧٦هـ/١٠٨٣م)، طبقات الفقهاء، ت. خليل الميس بيروت، دار الفكر، د.ت.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ/٩٢٢م)، تاريخ الرسل والملوك، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٤، القاهرة: دار المعارف، د.ت.
- \_\_\_\_\_، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧ م.

- العصفري، خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ/٨٥٤م)، ت. أكرم ضياء العمري ، ط ٢ ، الرياض : دار طيبة ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
- ابن عساكر، علي بن الحسين بن هبة الله (ت ٥٧١هـ/١١٧٥م)، تهذيب تاريخ دمشق الكبير ، ت. عبد القادر بدران ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- الفاسي، محمد بن أحمد (ت ٨٣٢هـ/١٤٢٨م)، العقد الثمين في أخبار البلد الأمين ، ت. محمد الفقي ، ط ٢ ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
- الفاكهي، محمد بن إسحاق (ت بعد ٢٧٢هـ/٨٨٥م)، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه ، ت. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط ٢ ، بيروت : دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م .
- ابن فهد ، عز الدين عبد العزيز بن عمر (ت ٩٢٢هـ/١٥١٦م)، غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام ، ت. فهيم محمد شلتوت، ط ١ ، مكة المكرمة : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ/٨٨٩م)، المعارف، ت. ثروت عكاشة، ط ٤ ، القاهرة: دار المعارف ، د.ت.
- القلقشندي، أحمد بن علي بن محمد (ت ٨٢١هـ/١٤١٨م) ، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، بيروت : دار الكتب العلمية ، د.ت .
- الكلبي، هشام بن محمد بن السائب (ت ٢٠٤هـ/٨١٩م)، جمهرة النسب ، ت. ناجي حسن ، ط ١ ، بيروت : عالم الكتب، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .
- الكندي ، محمد بن يوسف (ت ٣٥٠هـ/٩٦١م) كتاب الولاة والقضاة ، ت. رفن كست ، القاهرة : دار الكتاب الإسلامي ، د.ت.

- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ/٨٨٨م)، سنن ابن ماجه ، ت. محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، د.ت .
- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ/١٣١١م)، لسان العرب ، بيروت : دار صادر ، د.ت.
- ابن النديم، محمد بن إسحاق (ت بعد ٤٠٠هـ/١٠٩٢م)، الفهرست ، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، د.ت.
- وكيع ، محمد بن خلف بن حيان (ت ٣٠٦هـ/٩١٨م) ، أخبار القضاة ، بيروت : عالم الكتب ، د.ت.
- اليعقوبي، أحمد بن جعفر بن واضح (ت ٢٩٢هـ/٩٠٤م)، تاريخ اليعقوبي ، بيروت : دار صادر ، د.ت.

## ثانياً : المراجع

- إمام، سامي أحمد عبد الحليم ، "قضاء المظالم في عصر الدولة العباسية" ، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، العدد ٥ ، ١٩٨٤ م .
- بطانية، محمد ضيف ، "القضاء في الإسلام" ، مجلة الدارة، العدد ١ ، ١٤٠٩هـ.
- البابطين، إلهام أحمد ، الحياة الاجتماعية في مكة منذ ظهور الإسلام حتى نهاية العصر الأموي ، ط ١ ، الرياض : مطابع الخالد للأوفست ، ١٤١٩هـ .
- الجاسر، حمد ، بلاد ينبع : لحات تاريخية جغرافية وانطباعات خاصة ، الرياض : دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر ، د.ت.
- الجميل، محمد بن فارس ، النبي صلى الله عليه وسلم ويهود المدينة : دراسة تحليلية لعلاقة الرسول صلى الله عليه وسلم ويهود المدينة ومواقف المستشرقين منها ، ط ١ ،



الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ،  
١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م .

— جودة، جمال محمد داود ، "القصص والقصاص في صدر الإسلام بين الواقع التاريخي  
والنظرة الفقهية" ، مجلة دراسات تاريخية ، جامعة دمشق ، عدد ٣٤-٤٤ ، السنة  
١٠ ، ١٩٨٩م .

— الدقر، عبد الغني ، الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة ، ط ٢ ، دمشق : دار القلم  
، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

— الرحيلي، سليمان ، "ولاية المدينة في العصر الأموي : دراسة سياسية" ، مجلة  
الدارة ، العدد ٤ ، السنة ١٩ ، ١٤١٤هـ .

— رشيد، أرسن موسى ، الشرطة في العصر الأموي ، ط ١ ، الكويت : مكتبة  
السنن ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

— سابق ، السيد ، فقه السنة ، بيروت : دار الكتاب العربي ، د.ت.

— السيف، عبد الله بن محمد ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في نجد والحجاز في  
العصر الأموي ، ط ٣ ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

— شرّاب، محمد محمد حسن ، المدينة في العصر الأموي (دراسة سياسية وإدارية  
 واجتماعية واقتصادية وفكرية) ، ط ١ ، دمشق : مؤسسة علوم القرآن ،  
١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

— الشرقاوي، محمود ، القضاء في الإسلام ، الدمام : دار صالح للنشر والتوزيع ،  
د.ت.

- الشيخ، رأفت غنيم، "جزر البحر الأحمر الأفريقية"، مجلة المؤرخ العربي، عدد ٢٩، بغداد ١٩٨٦.
- عبد الباقي، محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، استنبول: المكتبة الإسلامية، ١٩٨٤ م.
- العلي، صالح أحمد، "قضاة بغداد في العصر العباسي"، مجلة العرب، مجلد ١٢، الرياض، ١٩٦٩ م.
- \_\_\_\_\_، الحجاز في صدر الإسلام، ط ١ ن بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠ م.
- \_\_\_\_\_، "إدارة الحجاز في العهد الإسلامية الأولى"، مجلة الأبحاث، عدد ٢-٤، السنة ٢١، بيروت: الجامعة الأمريكية، ١٩٦٨ م.
- الفوزان، فوزان بن محمد، "الزراعة في المدينة المنورة"، المدينة المنورة: البيئة والإنسان، إشراف وتحرير محمد أحمد الروثي ومصطفى محمد خوجلي، ط ١، المدينة المنورة: نادي المدينة المنورة الأدبي، ١٤١٨هـ/١٩٩٧ م.

## الملاحق

## قضاة المدينة ومكة المعيّنين رسميًا في العصر الأموي

## ملحق رقم (١)

## قضاة المدينة في الفترة السفينية (٤١-٦٤هـ / ٦٦١-٦٨٤م)

م	القاضي	الفترة الزمنية	الوالي	الخليفة
١	عبد الله نوفل بن الحارث بن عبد المطلب	٤٢-٤٩هـ	مروان بن الحكم	معاوية بن أبي سفيان
٢	أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف	٤٩-٥٤هـ	سعيد بن العاص	معاوية بن أبي سفيان
٣	مصعب بن عبد الرحمن بن عوف	٥٤-٥٧هـ	مروان بن الحكم	معاوية بن أبي سفيان
٤	عمرو بن عبد بن زمعة العامري	٥٧-٦٠هـ	الوليد بن عتبة بن أبي سفيان	معاوية بن أبي سفيان
٥	عبد الله بن عثمان التيمي	٦٠-٦١هـ	عمرو بن سعيد بن العاص	يزيد بن معاوية بن أبي سفيان
٦	عمرو بن عبد بن زمعة العامري	٦١-٦٢هـ	الوليد بن عتبة بن أبي سفيان	يزيد بن معاوية بن أبي سفيان
٧	طلحة بن عبد الله بن عوف الزهري	٦٢-٦٣هـ	عثمان بن محمد بن أبي سفيان	يزيد بن معاوية بن أبي سفيان

## ملحق رقم (٢)

## قضاة مكة في الفترة السفينية (٤١-٦٤هـ / ٦٦١-٦٨٤م)

	القاضي	الفترة الزمنية	الوالي	الخليفة
١	لم تحدد المصادر المتاحة اسم القاضي	٤٢-٦٠هـ	عدد من الولاة	معاوية بن أبي سفيان
٢	عبيد بن حنين	٦٠-٦٣هـ	عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب	يزيد بن معاوية بن أبي سفيان

## ملحق رقم (٣)

## قضاة المدينة في الفترة الزبيرية (٦٤-٧٣هـ / ٦٨٤-٦٩٢م)

م	القاضي	الفترة الزمنية	الوالي	الخليفة
١	لم تحدد المصادر المتاحة اسم القاضي	٦٨-٧١هـ	جابر بن الأسود بن عوف الزهري	عبد الله بن الزبير
٢	طلحة بن عبد الله بن عوف	٧١-٧٣هـ	طلحة بن عبد الله بن عوف	عبد الله بن الزبير

## ملحق رقم (٤)

## قضاة مكة في الفترة الزيرية (٦٤-٧٣هـ/٦٨٤-٦٩٢م)

م	القاضي	الفترة الزمنية	الوالي	الخليفة
١	عبيد بن عمر بن قتادة اللثي	لم تُحدد الفترة الزمنية لتولي هؤلاء القضاة ولكنها خلال (٦٤-٧٣هـ)	لم تُحدد المصادر اسم الوالي (كان على مكة عبد الله بن الزبير)	عبد الله بن الزبير
٢	عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة النيمي		لم تُحدد المصادر اسم الوالي (كان على مكة عبد الله بن الزبير)	عبد الله بن الزبير
٣	عباد بن عبد الله بن الزبير		لم تُحدد المصادر اسم الوالي (كان على مكة عبد الله بن الزبير)	عبد الله بن الزبير

## ملحق رقم (٥)

## قضاة الطائف في الفترة الزيرية (٦٤-٧٣هـ/٦٨٤-٦٩٢م)

م	القاضي	الفترة الزمنية	الوالي	الخليفة
١	عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة النيمي	لم تُحدد الفترة الزمنية ولكنها خلال (٦٤-٧٣هـ)	لم تُحدد المصادر المتاحة اسم الوالي	عبد الله بن الزبير

## ملحق رقم (٦)

## قضاة مكة في الفترة المروانية (٧٣-١٣٢ هـ / ٦٩٢-٧٥٠ م)

م	القاضي	الفترة الزمنية	الوالي	الخليفة
١	طارق بن عمرو المكي	٧٢-٧٣ هـ	طارق بن عمرو المكي	عبد الملك بن مروان
٢	عبد الله بن قيس بن مخزومة بن عبد المطلب	٧٤-٧٦ هـ	الحجاج بن يوسف الثقفي	عبد الملك بن مروان
٣	نوفل بن مساحق	٧٦-٨٣ هـ	أبان بن عثمان بن عفان	عبد الملك بن مروان
٤	عمر بن خلدة الزرقفي	٨٣-٨٧ هـ	هشام بن إسماعيل المخزومي	عبد الملك بن مروان
٥	عبد الرحمن بن يزيد بن جارية الأنصاري	٨٧ هـ	عمر بن عبد العزيز	الوليد بن عبد الملك بن مروان
٦	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري	٨٧-٩٤ هـ	عمر بن عبد العزيز	الوليد بن عبد الملك بن مروان
٧	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري	٩٤-٩٦ هـ	عثمان بن حيان بن معبد المري	الوليد بن عبد الملك بن مروان
٨	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري	٩٦-٩٩ هـ	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري	سليمان بن عبد الملك بن مروان
٩	أبو طوالة عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم الأنصاري	٩٦-٩٩ هـ	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري	سليمان بن عبد الملك بن مروان
١٠	أبو طوالة عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم الأنصاري	٩٩-١٠١ هـ	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن	عمر بن عبد العزيز
١١	سلمة بن عبد الله بن سلمة	١٠١-١٠٤ هـ	حزم الأنصاري	
١٢	سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف	١٠٤ هـ	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري	يزيد بن عبد الملك بن مروان
١٣	سعيد بن سليمان بن ثابت الأنصاري	١٠٤-١٠٥ هـ	عبد الرحمن بن الضحاك بن قيس الفهري	يزيد بن عبد الملك بن مروان
١٤	محمد بن صفوان بن عبيد الله الجمحي	١٠٦-٩ هـ	عبد الواحد بن عبد الله النصري	هشام بن عبد الملك بن مروان
١٥	انصلت بن زبيد بن الصلت الكندي	٩-١١٤ هـ	إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي	هشام بن عبد الملك بن مروان
١٦	أبو بكر بن عبد الرحمن بن حويطب	١١٤-٩ هـ	إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي	هشام بن عبد الملك بن مروان
١٧	محمد بن صفوان بن عبيد الله الجمحي	٩-١١٩ هـ	خالد بن عبد الملك بن الحارث بن الحكم بن أبي العاص	هشام بن عبد الملك بن مروان
١٨	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري	١١٩ هـ	خالد بن عبد الملك بن الحارث بن الحكم بن أبي العاص	هشام بن عبد الملك بن مروان
١٩	مصعب بن محمد بن شرحبيل العبدري	١١٩ هـ	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري	هشام بن عبد الملك بن مروان
			محمد بن إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي	هشام بن عبد الملك بن مروان

م	القاضي	الفترة الزمنية	الوالي	ال خليفة
٢٠	محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري	١١٩-١٢٥هـ	محمد بن إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي	هشام بن عبد الملك بن مروان
٢١	سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف	١٢٥هـ	يوسف بن محمد بن الثقفي	الوليد بن يزيد بن عبد الملك
٢٢	يحيى بن سعيد الأنصاري	١٢٥-١٢٦هـ	يوسف بن محمد بن الثقفي	الوليد بن يزيد بن عبد الملك
٢٣	سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف	١٢٦هـ	عبد العزيز بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان	يزيد بن الوليد بن عبد الملك
٢٤	عثمان بن عمر بن موسى التيمي	١٢٦هـ	عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان	يزيد بن الوليد بن عبد الملك
٢٥	عثمان بن عمر بن موسى التيمي	١٢٧-١٢٩هـ	عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان	مروان بن محمد بن مروان بن الحكم
٢٦	عثمان بن عمر بن موسى التيمي	١٢٩-١٣٠هـ	عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان	مروان بن محمد بن مروان بن الحكم
٢٧	محمد بن عمران بن إبراهيم بن محمد بن طلحة التيمي	١٣٠-١٣٢هـ	الوليد بن عروة بن محمد بن عطية	مروان بن محمد بن مروان بن الحكم

## ملحق رقم (٧)

## قضاة مكة في الفترة المروانية (٧٣-١٣٢هـ/ ٦٩٢-٧٥٠م)

م	القاضي	الفترة الزمنية	الوالي	ال خليفة
١	طارق بن عمرو المكي	لم تحدد المصادر لنقطة الفترة الزمنية	اخجاج بن يوسف الثقفي	عبد الملك بن مروان
٢	داود بن عبد الله الحضرمي	٨٧هـ	عمر بن عبد العزيز	الوليد بن عبد الملك بن مروان
٣	داود بن طلحة الحضرمي	٩٦هـ	داود بن طلحة الحضرمي	سليمان بن عبد الملك بن مروان

**Judges of Al-Madinah And Makkah**  
**during the Umayyad Period**  
**( 41-132 A.H./661-750 A.D. )**

**Ibrahim Abd Al-Aziz Al-Jomaih**

*Associate Professor – Department of History,  
 Faculty of Arts and Humanities,  
 King Abdulaziz University.  
 Jeddah, Saudi Arabia*

**Abstract:** This study is an attempt to shed light on the judges of al-Madinah and Makkah during the Umayyad period.

The study will identify and make clear the role and duties of the judges in al-madinah and Makkah, during the Umayyad sufyani as well as, the zubayri, and the Murwani periods.

In addition to that, the study will attempt to explain how the judges were appointed, their relationship to the ruling authority in al-Madinah and Makkah, and to what extent their judgements were independent.

The study will also show the relationship between the Judiciary (Al-Qada) and the preaching (Al-Qassas), the Formal legal opinion (Al-Fatwa) and other relevant religious studies in al-Madinah and Makkah, during the Umayyad period.

Finally, the study will include a brief information about the beginning of the Judiciary (Al-Qada) in Islam, and a conclusion embracing the important results researched.

